DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/6
27 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧
١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير عن الدورة العادية الأولى

نيويورك ١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا	- المسائل التنظيمية	٣
ثانيا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	١٣
ثالثا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية	٢٦
رابعا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية	٣٠
خامسا	- المواءمة في عرض الميزانيات	٣٣
سادسا	- أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها	٤٠
سابعا	- المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية	٥٤
ثامنا	- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٦١
تاسعا	- مسائل أخرى	٦٧

030497 020497 97-05385

المقررات المتخذة

الرقم		الصفحة
١/٩٧	لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٢
٢/٩٧	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعي الحسابات	٣٠
٣/٩٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير مراجعة الحسابات	٥٦
٤/٩٧	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٦٣
٥/٩٧	الإطار الأول للتعاون العالمي	٤٤
٦/٩٧	نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧	٧٥

أولا - المسائل التنظيمية

مقدمة

١ - نيابة عن الرئيس، سعادة السيدة آنيت ديزيل (ترينيداد وتوباغو)، افتتحت نائب رئيس المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، السيدة سيسليا روبونغ (الفلبين)، الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧. ووجهت عبارات شكر خاصة باسم جميع أعضاء المكتب إلى الوفود الكثيرة وموظفي الأمانة الذين أتاحو للمجلس إمكانية ما حققه من نجاحات ومنجزات في عام ١٩٩٦. ثم تناولت بالتفصيل عددا من المقررات التي اتخذها المجلس خلال عام ١٩٩٦. وبالاضافة إلى ذلك، أوضحت أن عقد عدد من الاجتماعات غير الرسمية للمجلس يشهد بالجهود التي بذلها المجلس والأمانة من أجل تعزيز الوعي بمسائل التنمية الحاسمة بين أوساط صانعي السياسات والجماهير.

٢ - وقد اجتمع المكتب في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ كانون الأول/ديسمبر و ١٣ كانون الثاني/يناير. واستعرض في تلك الاجتماعات طرق العمل في المجلس التنفيذي، وناقش إعداد ورقة عمل لعام ١٩٩٧، ونظر في جوانب عرض عمليات الموافقة على أطر التعاون القطري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووافق على البلدان وعلى مواعيد أول زيارة ميدانية تتم عام ١٩٩٧.

٣ - واختتمت نائب الرئيس كلمتها بتوجيه الشكر الى أعضاء المكتب كما أعربت باسمهم عن امتنانها لما أتاحه المجلس التنفيذي عام ١٩٩٦ من دعم وما أولاه من ثقة.

انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٧:

الرئيس: السيد هانز لوندبورغ (السويد)
نائب الرئيس: السيد بروس لوتانغو ناماكاندو (زامبيا)
نائب الرئيس: السيد محمد سلامة هدايت (اندونيسيا)
نائب الرئيس: السيد سورين ميخائيل تاناسبسكو (رومانيا)
نائب الرئيس: سعادة السيد جون وليم آش (أنتيغوا وبربودا)

٥ - وأعرب الرئيس السيد هانز لوندبورغ (السويد)، عن شكره للرئيس السابق ولنائبي الرئيس للفترة ١٩٩٦. وذكر أنه يتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس التنفيذي ومع الأمانة، بما يكفل جعل أعمال المجلس مثمرة وفعالة قدر الإمكان. وأعرب عن الأمل في استمرار التقليد المستقر تماما والمتعلق بتوخي الكفاءة، في أعمال المجلس، والمتمثل في بدء اجتماعات المجلس في المواعيد المقررة، والتأكد من تركيز المناقشات وإيجاز البيانات، والتوصل إلى توافق في الآراء بطريقة منفتحة وشفافة. وأكد ضرورة المتابعة في عام ١٩٩٧ للمقررات التي سبق واعتمدها المجلس في السنوات الماضية. وقال إن من الضروري أن يظل

المجلس مشاركا بنشاط في عملية الإصلاح، ومساهما فيها. وأشار أيضا الى أهمية عملية التغيير الإداري. كما أكد على أهمية متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، ولا سيما فيما يتعلق بترتيبات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي تحسن الوثائق الى تحسن المناقشات. موضحا إنه سيبذل قصارى جهده للمساعدة على تسهيل أعمال المجلس بالتضافر الوثيق مع أعضاء المكتب الآخرين، وبالتعاون مع جميع الأعضاء والمراقبين، وبدعم من جانب الأمانة. وتم نقل تهنئة المجلس المخلصة الى نواب الرئيس على انتخابهم. قائلا إنه يتطلع إلى الاشتراك في العمل ضمن فريق يعكس آراء ومواقف مختلف البلدان.

٦ - ووجه معاون مدير البرنامج الشكر إلى أعضاء المكتب السابقين، كما وجه التهنئة باسم موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى أعضاء المكتب الذين تم انتخابهم حديثا.

جدول الأعمال

٧ - أبلغت أمينة المجلس التنفيذي بأن جميع الوثائق، باستثناء الوثيقة DP/1997/2 المتعلقة بتنسيق عرض الميزانيات والحسابات، قدمت إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم حسب المواعيد المقررة. وأشارت إلى أنه قد وزعت مذكرة غير رسمية بشأن مدى الاستجابة للتقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على نحو المطلوب في اجتماع غير رسمي سبق عقد الدورات.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الأولى على نحو ما تتضمنه الوثيقة DP/1997/L.1.

البند ١: المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها.
البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية.
البند ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في مجال السياسات والبرامج الصحية.

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: تحقيق المواءمة في عرض الميزانيات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦: أطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها.
البند ٧: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية.
البند ٨: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
البند ٩: مسائل أخرى

٩ - وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1996/L.1 بصيغتها المعدلة شفويا.

١٠ - واعتمد المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (DP/1996/39).

المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي، وبالوثائق وأداء المجلس التنفيذي

النظام الداخلي

١١ - قدمت السيدة سيسليا ريبونغ (الفلبين) رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالنظام الداخلي، الوثيقة DP/1997/CRP.1، التي تتضمن تقريرا مرحليا من رئيس المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، عن أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالنظام الداخلي، والمنشأ بموجب المقرر ٢٥/٩٦. وأشارت إلى أن الفريق العامل يعتزم الانتهاء من أعماله في الموعد المقرر، ليتسنى عرض مشروع النظام الداخلي أثناء الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ لإقراره.

١٢ - وذكر أحد الوفود أنه يود أن يعرب عن آرائه خطيا بشأن مشروع النص الثاني للنظام الداخلي، حيث لم يتمكن من حضور اجتماع الفريق العامل في كانون الأول/ديسمبر. ووافق الرئيس على ذلك الطلب.

١٣ - وأحيط المجلس التنفيذي علما بأن المكتب طلب إلى السيدة ريبونغ، مواصلة عملها كرئيس للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالنظام الداخلي.

١٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي المقدم من الرئيس عن أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالنظام الداخلي.

الوثائق

١٥ - فيما يتعلق بتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٤٥/٩٦ بشأن الوثائق، أبلغت أمينة المجلس التنفيذي المجلس بأنه قد جرى الامتثال بالكامل تقريبا لأحكام المقرر. وأضافت قائلة إنه ليست هناك سوى وثيقة واحدة فقط تتعلق بالدورة الحالية، لم تقدم قبل عقد الدورة بعشرة أسابيع. ومن ناحية أخرى حدثت حالات تأخير في إصدار بعض الوثائق باللغات الرسمية نظرا لضخامة حجم العمل في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، خلال فترة انعقاد الجمعية العامة. وستعلن في الوقت الراهن نسخ مسبقة من الوثائق وورقات غرفة الاجتماع في صفحة على الحاسوب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يتيح لجميع

البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة الوصول إليها وأشارت الى أن كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة يستخدمان برمجيات مختلفة. وتجري مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، وسيتم نشر وثائق الدورات المقبلة على شبكة الإنترنت. وقد يتعين المضي في الحد من الطلبات المتعلقة بورقات غرفة الاجتماع، نظرا لأن زيادة استخدام تلك الورقات عوضا عن الوثائق الرسمية يسبب قلقا متزايدا. وأفادت أمينة المجلس، بأنه ستعقد مشاورات غير رسمية بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج.

١٦ - وأدلى ببيان رئيس دائرة التخطيط المركزي والتنسيق، في مكتب مدير خدمات المؤتمرات، أمام المجلس التنفيذي، بشأن النشر الالكتروني للوثائق. وقال إن الاستراتيجية الأساسية للأمانة العامة للأمم المتحدة تتمثل في استخدام شبكة الإنترنت لإتاحة الوصول إلى نظام الأقراص الضوئية في الأمم المتحدة. ويعد نظام الأقراص الضوئية بمثابة مستودع للنسخ الرسمية النهائية لجميع وثائق الهيئات التداولية التي تصدرها الأمم المتحدة في نيويورك، وجنيف، بما في ذلك وثائق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتتاح جميع هذه الوثائق على أقراص ضوئية بجميع اللغات في آن معا، بمجرد اصدارها في نسخ مطبوعة.

١٧ - واستطرد قائلا إن الوصول إلى الوثائق عن طريق موقع شبكة الأمم المتحدة يحوز القبول باعتباره الوسيلة التي تفضلها الجمعية العامة للنشر في القرار ٢١١/٥١ جيم. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أصبح لدى ١٢٥ بعثة في الأمم المتحدة، خدمات للبريد الالكتروني وشبكة الإنترنت، تقدم عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، صدر أكثر من ١١٥ كلمة سر لمستخدمي الأقراص الضوئية في ٥٧ بعثة في الأمم المتحدة، و٤٥ كلمة سر لمستخدمي الأقراص الضوئية في المكاتب الحكومية الموجودة في ١٨ بلدا مختلفا. وتوفر الأمم المتحدة في مكتبة داغ همرشولد، التدريب على استرجاع وتحميل المعلومات من النظام.

١٨ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للتقارير الشفوية، وأكدت أنه حدث تقدم حقيقي في نشر الوثائق خلال عام ١٩٩٦. وأن الأمانة تمتثل لمقرر المجلس التنفيذي ٤٥/٩٥. وأشار أحد الوفود الى أن المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أعلن حدا مقداره ١٥ صفحة للتقرير السنوي للمدير التنفيذي، وأعرب عن الأمل في أن يُحتذى هذا القيد أيضا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلب وفد آخر أن تتاح إلكترونيا أوراق غرفة الاجتماع، غير الموجودة على نظام الأقراص الضوئية، عن طريق موقع شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر متكلم أنه أتيحت نسبة ضئيلة جدا من الوثائق الرسمية لعاصمة بلده بلغته الرسمية. وطلب معلومات عن إمكانية التوزيع عن طريق شبكة الإنترنت إلى عاصمة بلده، وأشار إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة أرسلت وثائق بالبريد السريع باللغة الرسمية التي طُلبت بها إلى عاصمة بلده قبل ١٥ يوما من دورة المجلس التنفيذي. وأعرب متكلم آخر عن القلق لأن تكلفة الحصول على نظام الأقراص الضوئية قد تكون باهظة بالنسبة لجميع البعثات لدى الأمم المتحدة والعواصم.

١٩ - وأوضح رئيس دائرة التخطيط المركزي والتنسيق أنه توجد مستويات مختلفة للوصول الى المعلومات عبر شبكة الإنترنت. فتوضع الوثائق الكترونيا في ملفات على نظام الأقراص الضوئية فيما يتم توزيعها على شكل نسخ مطبوعة. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بات من الممكن استرجاع النسخ المطبوعة إلكترونيا لأنه تم ربط نظام الأقراص الضوئية وشبكة الإنترنت. وأشار إلى أن مرفق توزيع الوثائق إلكترونيا موجود في عاصمة البلد الذي ذكر ممثله أنه لم يحصل على جميع الوثائق المتعلقة بالدورة في الوقت المناسب.

خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

٢٠ - قدمت أمينة المجلس التنفيذي مشروع خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧ (DP/1997/CRP.2)، قائلة إن التعليقات التي أدلي بها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ بشأن المخطط التمهيدي للمسائل التي يتناولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٧ قد أخذت في الاعتبار في خطة العمل المقترحة. ثم تليت شفويا التغييرات المنبثقة من الجلسة غير الرسمية السابقة للدورة المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على النحو التالي: (أ) في الجدول ٢، يحذف البند المتعلق بالنظام الداخلي ويوضع في الجدول ٣، للنظر فيه في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧؛ (ب) في الجدول ٣، سيشمل تقرير المدير التنفيذي أيضا فصلا عن الموارد؛ (ج) في الصفحة ٨، يستعاض عن كلمة "جديدة" بكلمة "خاصة" فيما يتعلق بالإشارة إلى المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا؛ (د) ستشمل وثائق البرنامج الرئيسي للتقرير السنوي لمدير البرنامج تقارير عن الصناديق الموضوعة تحت تصرف إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت الأمينة إلى أنه سيجري في الدورة العادية الثانية للمجلس كل عام، اختيار صندوق لإمعان النظر فيه على أساس التناوب. ولن يتكرر الإبلاغ عن هذا الصندوق في التقرير السنوي لمدير البرنامج. وفي عام ١٩٩٧، سيجري في الدورة العادية الثانية النظر في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٢١ - وأشارت إلى الاقتراح الداعي إلى تناول أطر التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧، على أساس استثنائي. كما أبلغت المجلس التنفيذي بأنه سيجري تقصير مدة الدورة العادية الثالثة إلى خمسة ايام (الجدول ٤). وسيؤدي هذا التقصير إلى تخصيص يوم ونصف للشؤون المالية وشؤون الميزانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ونصف يوم للنظر في أُطر التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن تناول البند المتعلق بالزيارات الميدانية في جلسة غير رسمية؛ كما يمكن إرجاء البند المتعلق بعملية المائدة المستديرة إلى عام ١٩٩٨.

٢٢ - وعلقت وفود عديدة على مشروع خطة العمل لعام ١٩٩٧. فطلب أحد الوفود تحديدا أدق للموضوعات قيد النظر للدورات السنوية والعادية واقترح تجميع بنود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان حيثما أمكن، بما يشمل البنود التي تم التوصل إليها من خلال المناقشات المشتركة لأطر التعاون القطري والبرامج القطرية. وطلبت قائمة بأطر التعاون القطري والبرامج القطرية المطروحة للنظر في عام ١٩٩٧. واقترح أن تكون خطة العمل مرنة كيما تستوعب التطورات الجديدة.

٢٣ - وأكد أحد الوفود أهمية إدراج تخطيط للاستراتيجية والسياسات في كل دورة، واقترح التركيز على المجالات التالية في دورات مختلفة: البرمجة القطرية. تقييم فعالية برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأثرها، الإعلام، تعبئة الموارد. وجرى التأكيد على أهمية التعاون بالنسبة للمجالين الأخيرين نظرا لأهميتهما في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأهميتهما فيما يتصل بعلاقتهما بالجمهور والمشرعين. واقترح هذا الوفد كذلك أن يكون للمجلس التنفيذي خمس لجان دائمة تتولى وضع الورقات الاستراتيجية المقرر أن ينظر فيها المجلس.

٢٤ - وطلب أحد الوفود النظر في خطط صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاستراتيجية وخطط الأعمال التجارية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأكدت الأمينة أن خطط صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية سيجري تناولها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧.

٢٥ - وأشار الرئيس إلى أن ورقة المسائل المتعلقة بخطة العمل لعام ١٩٩٧، التي قدمت في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، ينبغي النظر فيها فيما يتصل بمشروع خطة العمل، نظرا لأنها تتضمن الأسباب الرئيسية للبنود التي سينظر فيها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ ومعلوماتها الأساسية.

٢٦ - واقترح أحد الوفود، بتأييد من وفد آخر، تقصير مدة الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ إلى ثلاثة أيام وجدولتها خلال نفس الأسبوع بوصفها الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على أن تعقد لمدة يومين. وأعرب وفد آخر عن رأي يقول بأن المجلس بحاجة إلى أسبوع كامل خلال الدورة العادية الثانية نظرا لجسامة الأعمال الملقاة على عاتقه.

٢٧ - وطلب متكلم إيضاحا بشأن الوثائق المتعلقة بالمساءلة عن الدورة العادية الثانية واقترح أن يجري في الدورة العادية الثانية في السنوات المقبلة تناول البند المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وطلب كذلك تقرير منفصل عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، كما طلب تقديم وثائق رسمية بشأن عملية المائدة المستديرة عند النظر في هذا البند في عام ١٩٩٨.

٢٨ - وأعرب وفد عن قلقه لأن ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بالتنفيذ الوطني قد لا تكون شاملة بما فيه الكفاية، بحيث تحتوي على نماذج ميدانية يعتد بها، ومن ثم طلب إرجاء مناقشة هذا البند إذا لم يكن قد جرى التشاور مع بلدان البرنامج. وطلب متكلم آخر أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتوصيات المتعلقة بالتنفيذ الوطني، الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/51/488/Add.2) فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، وطلب استكمال وضع معايير عامة للتنفيذ الوطني.

٢٩ - وقدمت طلبات عديدة بشأن بنود إضافية، بما في ذلك طلب يتعلق باحتياطي الإيواء الميداني وطلب بشأن تعاون أقاليمي، كلاهما في الدورة السنوية. ثم طلب أحد الوفود أن يقدم مدير البرنامج المجلس

التنفيذي استكمالا للتطورات ذات الصلة، بما في ذلك التقييمات الاستراتيجية، في كل دورة تحت بند المسائل التنظيمية.

٣٠ - وطلب وفدان وثيقة رسمية للبنود المتعلقة بالتنفيذ الوطني والاستراتيجية العامة للميزانية في الدورة العادية الثانية، بدلا من ورقات غرفة الاجتماع. وأشارت الأمينة إلى أن الموعد النهائي لتقديم الوثائق إلى الدورة العادية الثانية قد انقضى بالفعل.

٣١ - وأشار أحد الوفود، بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر أيضا، إلى عرض التقييم الشامل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٨٨ وموجز نتائج التقييم في عام ١٩٩٧. وطلب معلومات تصل ما بين النفقات المالية والنتائج المتحققة، مع إبلاغ المجلس التنفيذي بالكيفية التي يجري بها انعكاس هذه التقييمات والدروس المستفادة منها على برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. كذلك استفسر نفس الوفد عما إذا كان تقرير عملية البرمجة القطرية المقبلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المطلوب في مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٦، مدرجا في خطة عمل ١٩٩٧. واستفسر وفد آخر عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان سيقدم استراتيجية لميزانيته للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ في الدورة العادية الثانية.

٣٢ - وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي بأنه ستكون هناك تقارير عن المساءلة في الدورة العادية الثانية وكذلك في التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي في الدورة السنوية. وأشارت إلى أن ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بالتنفيذ الوطني قائمة على أساس تقييم لهذه الطريقة تم الاضطلاع به بالتشاور مع بلدان البرنامج. وسيشمل التقرير السنوي لمدير البرنامج فصلا عن التعاون الأقاليمي. ثم أشارت إلى أن مدير البرنامج والمديرة التنفيذية قاما بالفعل بالإبلاغ في كل دورة عن التطورات التي حدثت منذ الدورة السابقة. وقد أخذ في الاعتبار طلب تقديم تقرير أكثر موضوعية وسيجري العمل بذلك في المستقبل.

٣٣ - وأبلغ نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) المجلس التنفيذي بأنه ليس من الممكن فنيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم استراتيجية ميزانيته في الدورة العادية الثانية، وإنما يخطط الصندوق لعقد دورة غير رسمية مع أعضاء المجلس التنفيذي عندما توضع الاستراتيجية في صيغتها النهائية.

٣٤ - وأشار رئيس فرع المجلس التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى أن المناقشة المتعلقة بعملية النظر في البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المشار إليها في ورقة المسائل (DP/1996/13) المتعلقة بخطة العمل لعام ١٩٩٧، سيجري تناولها في إطار بند "البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة". وفيما يتعلق بالاستفسار عن التقييمات قال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعرض استجابة مرتجعة عن الدروس المستفادة وبشأن التقدم المحرز في الوصل بين النفقات وبين النتائج المتحققة، إلى أقصى حد ممكن، في الموجز المتعلق بتقييم التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ للمديرة التنفيذية وبتفصيل أكثر في عام ١٩٩٨.

٣٥ - واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل لعام ١٩٩٧ بصيغتها المنقحة شفويا المرفقة بالمقرر ٦/٩٧.

٣٦ - وعممت على المجلس التنفيذي خطة عمل منقحة، ورادة في الوثيقة DP/1997/L.5.

٣٧ - وذكر أحد الوفود، بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر، أنه سيؤيد عقد دورة عادية ثانية أقصر أجلا في عام ١٩٩٨ وفي السنوات المقبلة. وعلق وفد آخر بأنه سيقترح أن تركز خطة العمل لعام ١٩٩٨ على القضايا الاستراتيجية وتتجنب مسائل الإدارة الجزئية. وطلب نفس الوفد أيضا أن يقدم إشعارا قبل شهر من كل دورة بشأن أطر التعاون القطري التي ورد من أجلها طلب خطي بمناقشتها.

الدورات المقبلة

٣٨ - وافق المجلس التنفيذي على الجدول التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ رهنا باعتماد لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢ - ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٣٩ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول المؤقت التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨:

الدورة العادية الأول لعام ١٩٩٨:	١٩ - ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨:	٢٠ - ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (جنيف):	٢٥ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	٧ - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٤٠ - كما وافق المجلس التنفيذي على الموضوعات التي ستجري مناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ على النحو المدرج في الجدول ٢ من مرفق المقرر ٦/٩٧.

٤١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٩٧؛ نظرة عامة على المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٤٢ - وأعرب مدير البرنامج الإنمائي عن شكره للمجلس التنفيذي على الدورة المثمرة، التي اتسمت بمناقشات صعبة حول بعض المسائل. وأشار إلى أن الفترة المقبلة ستتطلب جهدا كبيرا، معربا عن تطلعه إلى العمل مع المجلس في السنة القادمة.

٤٣ - وأعرب نائب مدير السياسة والإدارة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، باسم المديرة التنفيذية، عن شكره للمكتب على حسن قيادته، وللمجلس التنفيذي على توجيهاته ونصائحه خلال الدورة.

٤٤ - وشكر الرئيس جميع المشاركين، وأمانتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمترجمين الشفويين وموظفي المؤتمر والمساعدين، على الدورة البرنامجية موضحا أن المكتب سوف يجتمع بشكل متكرر وسيكفل متابعة مقررات المجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٥ - أطلعت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على بعض التطورات التي استجدت في صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ الاجتماع السابق للمجلس. وأبلغت المجلس بأن البرامج القطرية الجديدة المقترحة في الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧ ستصل إلى رقم قياسي. وسيكون نصف هذه البرامج من نصيب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي لا تزال من المناطق ذات الأولوية لدى الصندوق، على نحو ما هي عليه بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وذلك من خلال المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي يُعد صندوق الأمم المتحدة للسكان أحد المشاركين النشطين فيها. وقد واصل الصندوق جهوده في اتخاذ مبادرات ذات أهمية خاصة للقارة، بما في ذلك مكافحة ختان الإناث، مما كان موضوع مشاورة للخبراء عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في آذار/مارس ١٩٩٦.

٤٦ - وعددت المديرة التنفيذية بعض المجالات التي يتعاون فيها الصندوق بنشاط مع غيره من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مثل الحقوق الإنجابية والجنسية، والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وحالات النزاع، والمشاكل التي تهم الشباب، والإدماج الفعال للأبعاد المتصلة بنوع الجنس في صلب البرامج السكانية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، مثلا، وقّع الصندوق اتفاقا مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتصدي لاحتياجات الصحة الإنجابية للاجئين بمنطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا. ومن الأنشطة التي صممها الشباب وجرى الاضطلاع بها مؤخرا المسابقة العالمية للمقال الشبابي، التي أجريت برعاية الصندوق في موضوع تعزيز السلوك الصحي الإنجابي المسؤول. ومن المقرر أن تعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ مشاورة تقنية تركز على الصحة الإنجابية للمراهقين، تضم مناقشة حول ختان الإناث.

٤٧ - وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، ما برح الصندوق يضطلع بدور قيادي في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعلى الصعيد الداخلي، بدأت المديرة التنفيذية استعراضا إداريا لعمليات الصندوق، بمساعدة الإدارة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار. ويركز الاستعراض على تبسيط وتنقيح السياسات الداخلية والمبادئ التوجيهية الإجرائية، وتعديل الهدف من تدريب الموظفين، وتحسين إدارة المكاتب الميدانية، وتعزيز عمليات المراقبة والرصد والتقييم.

٤٨ - وأفادت المديرة التنفيذية عن حالة الموارد فأشارت إلى أن مجموع الإيرادات العامة لعام ١٩٩٦ سيصل إلى ٣٠٩ ملايين دولار تقريبا، أي أقل من إيرادات العام السابق بنحو ٣ ملايين دولار. ويعزى النقصان أساسا إلى انخفاض في مساهمة إحدى الجهات المانحة الرئيسية. على أن هناك مانحين آخرين زادوا من مساهماتهم، مما جعل النقصان أقل بروزا عما كان يمكن أن يكون عليه. وبلغ الدعم المالي المتعدد

الأطراف - الثنائي ١٦,٧ مليون دولار، وهو أعلى مستوى يصل إليه على الإطلاق. ثم تطرقت المديرة التنفيذية إلى متابعة المذكرة الشفوية التي أرسلتها إلى أعضاء المجلس التنفيذي، فأعلنت أن الصندوق قد توصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي قيمته ٣٥ مليون دولار لتقديم مساعدة متعددة الأطراف - ثنائية إلى عدة بلدان في آسيا. وأفادت أيضا بأنها قد أذنت بسحب جزء من الاحتياطي التشغيلي للصندوق في نهاية عام ١٩٩٦ بسبب التأخر في استلام المبالغ النقدية التي تعهدت بتقديمها بضع جهات مانحة رئيسية فضلا عن ضرورات الوفاء بالالتزامات المالية التي خصصت فعلا للأنشطة البرنامجية. وتؤكد هذه الحالة ضرورة أن تسدد الجهات المانحة مساهماتها وفق جداول زمنية منتظمة.

٤٩ - وقد رحبت الوفود بالبيان الذي أدلت به المديرة التنفيذية. وخصَّت عدة وفود بالترحيب تركيز المديرة على أنشطة الصندوق في أفريقيا وعلى العمل مع المنظمات غير الحكومية. ورحب أحد الوفود بإيلاء البعد المتصل بنوع الجنس هذا الاهتمام الكبير في الصندوق متسائلا عما إذا كانت المديرة التنفيذية ستكون على استعداد لعرض "أفضل الممارسات" في هذا المجال. وتساءل الوفد نفسه أيضا عن المستوى الحالي للاحتياطي التشغيلي. ورحب وفد آخر بمشاركة الصندوق في المحفل الدولي للشباب في فيينا. وطلب الوفد نفسه أيضا أن تزداد المرات التي تتضمن فيها منشورات الصندوق بيانات عن مسائل معنية تتصل بنوع الجنس كإمكانية انتفاع المرأة بالموارد. وطلب وفد موافاة المجلس التنفيذي، في جلسة غير رسمية أو أثناء الدورة السنوية، بمزيد من المعلومات عن عملية الاستعراض الإداري وعن تعزيز المكاتب القطرية. وأعرب وفد آخر عن أسفه لانخفاض حجم المساهمات في الموارد الأساسية وطلب إلى البلدان أن تعمل على زيادة مستوى مساهماتها، على ضوء الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتساءل وفد آخر، في هذا الصدد، عما إذا كانت موارد الصندوق موزعة أم غير موزعة على عدد أكبر من اللازم من البرامج القطرية.

٥٠ - وردت المديرة التنفيذية بأن من السابق لأوانه في الوقت الحالي عرض "أفضل الممارسات" فيما يتعلق بنوع الجنس، وإن كان بوسعها، أن تحدد على النحو التالي بعض الأمور الجاري القيام بها: تصنيف البيانات حسب نوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وإشراك المرأة والرجل كليهما في تصميم البرامج وإدارتها، وإعادة تثقيف جميع موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المسائل المتصلة بنوع الجنس، وكفالة أن يعمل مستشار قضايا نوع الجنس الذين تضمهم أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق، جنبا إلى جنب مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حتى يكون هناك إثراء متبادل للجهود فيما بين الوكالات. وقالت إن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، المعنية بتوفير الخدمات الأساسية للجميع، التي تتولى رئاستها شخصيا، ستعرض "أفضل الممارسات" في جميع المجالات التي تعمل فيها، بما في ذلك نوع الجنس.

٥١ - وقالت المديرة التنفيذية إن المنظمات غير الحكومية لم تشترك بالقدر الأمثل في تنفيذ برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وإن كان يجري حاليا إحراز تقدم في هذا الصدد. ويعني ذلك غالبا العمل مع الحكومات لمساعدتها على إدراك القيمة التي يمكن أن تتسم بها المنظمات غير الحكومية، وخاصة من حيث الوصول إلى قطاعات معينة في مجتمع ما، كالنساء والناشئة. ويلزم أيضا الاضطلاع بتدريب في المنظمات

غير الحكومية ذاتها لزيادة قدراتها على تنفيذ الأنشطة وإدارتها. ويعني ذلك أيضا تعزيز الإجراءات المتحسّنة فعلا التي يتبعها الصندوق في اعتماد المنظمات غير الحكومية حتى يكون أقدر على اختيار المنظمات غير الحكومية الملائمة التي سيعمل معها. وينبغي أن يلاحظ المجلس، في هذا الصدد، أن التعاون المتعدد الأطراف - الثنائي الجديد في آسيا الذي جرى الاتفاق عليه مع الاتحاد الأوروبي يستهدف العمل مع المنظمات غير الحكومية.

٥٢ - وأعربت المديرة التنفيذية عن ارتياحها لاتخاذ المجلس التنفيذي موقفا على هذه الدرجة من الإيجابية إزاء جهود الصندوق المتواصلة الرامية إلى زيادة التركيز على أفريقيا. وقالت إن حجم الموارد الجاري تخصيصها للبرامج المنفذة في أفريقيا قد زاد بصورة كبيرة: من نفقات قدرها ٣٦ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى مخصصات قدرها ١٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٦. وأوضحت أيضا أن من الأهداف الرئيسية لعملية الاستعراض الإداري الداخلي، زيادة لا مركزية العمليات ميدانيا، لا من حيث المسؤولية المالية فحسب بل أيضا من حيث المسؤولية عن الإدارة وعن وضع السياسات. وأضافت قائلة إنه سيكون من دواعي ارتياحها أن تناقش عملية الاستعراض الإداري بمزيد من العمق في وقت لاحق وفي محفل آخر. وردا على سؤال عن توسيع نطاق الإنفاق من موارد الصندوق، أشارت إلى أن الذي يتسع نطاقه هو عملية صياغة برامج الصندوق، التي يعبأ لها قدر كبير من الموارد البشرية سواء في الميدان أو المقر وليست الموارد المالية المخصصة لتنفيذ البرامج. ويقوم الصندوق حاليا بالفعل بتنفيذ برامج في ١٢٠ بلدا في مختلف أنحاء العالم، وقد جرى فعلا تخصيص موارد لجميع هذه البرامج استنادا إلى الحجم الإجمالي للموارد المتاحة للصندوق. ثم أبلغت الوفود بأن الصندوق يتسلم في ذلك الأسبوع باقي المساهمات المتأخرة، وهو ما يعني أن الاحتياطي التشغيلي سيعود إلى حجمه المأذون به وهو ٦٣ مليون دولار.

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٥٣ - اقترح الرئيس على الوفود أن يعمد المجلس، على النحو المقترح في جلسة المجلس غير الرسمية السابقة للدورة، إلى الاستفادة من وجود ثلاثة من ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان والتطرق إلى مناقشة غير رسمية لبرامج الصندوق في تلك البلدان الثلاثة. ونظرا لعدم وجود اعتراضات، تحول المجلس، في جلسة غير رسمية، للاستماع إلى ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان في كوت ديفوار، وملاوي والمكسيك وطرح أسئلة عليهم.

نظرة عامة

٥٤ - بعد إعلان استئناف الدورة، قامت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) بعرض البرامج القطرية للصندوق المقترحة على المجلس التنفيذي. وقدمت موجزا لعملية البرمجة في الصندوق وأفادت بأنه يجري حاليا تقديم ما مجموعه ٣٤ برنامجا قطريا إلى المجلس في دورتيه العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧. وأضافت قائلة إن العدد الكبير بصورة غير معتادة يرهق الموارد البشرية للصندوق، ولكنها أعربت عن يقينها بأن في النتائج المحرزة ما يبرر الجهد المبذول. ثم أفادت بأن من المقرر أن يبدأ الصندوق، بمساعدة

الإدارة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار، تدريب الموظفين على أساليب الإطار المنطقي بحيث تنعكس هذه الأساليب في البرامج القطرية المقبلة بدءا من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وأبلغت المجلس بأنه يجري حاليا تمديد البرامج القطرية للبرازيل، والجزائر، ومصر واليمن عاما واحدا وتمديد البرنامج القطري لبوتان ستة أشهر، أي حتى نهاية عام ١٩٩٧، لإنجاز الأنشطة البرنامجية، غير أنه لا يلزم لذلك موارد إضافية. وطلبت توجيه المجلس بشأن أفضل السبل التي يمكن أن يلبي بها الصندوق المتطلبات المنصوص عليها في المقرر ١٣/٩٦، الذي طلب إلى الصندوق تنسيق عملية إقرار البرامج القطرية لديه مع مثيلاتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى حين اتخاذ قرار في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

٥٥ - وفي سياق عرضها للبرامج القطرية العشرة الجاري تقديمها إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، أشارت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إلى بعض المواضيع الرئيسية التي كانت الباعث وراء المقترحات المقدمة لشتى المناطق الجغرافية حيث تستأثر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكبر عدد من البرامج المقترحة، ويوجد في هذه المنطقة أيضا أكبر عدد من البلدان ذات الأولوية بالنسبة لبرامج الصندوق إجمالا. وإن كانت نوعية خدمات الصحة الإنجابية وتغطيتها قاصرة في جميع أنحاء أفريقيا، وقد أدى ذلك إلى عدد من المشاكل منها ارتفاع معدلات وفيات واعتلال الأمهات. وعلاوة على ذلك، فإن هناك ممارسات تقليدية ضارة شائعة في القارة، مثل ختان الإناث. والهدف من جميع برامج الصندوق المقترحة (لجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وكوت ديفوار، وكينيا وملاوي) هو تعزيز الهياكل المؤسسية الضعيفة للبلدان المعنية حتى تستطيع إدارة وتنفيذ برامج الصحة الإنجابية والبرامج السكانية الخاصة بها.

٥٦ - ومضت إلى القول بأن النقاش يدور حاليا حول بلدين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - أي حول تمديد البرنامج القطري لبنغلاديش ووضع برنامج جديد لنيبال. وتتمثل الأهداف المراد تحقيقها في هذين البلدين في توجيه البرامج السكانية نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع العدول عن النُهُج القائمة على بلوغ أرقام مستهدفة معينة، ووضع معايير لنوعية الرعاية. ويختلف عن ذلك بعض الشيء البرنامج المقترح لمنغوليا، التي تحتاج، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان الآسيوية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى المساعدة على خفض ارتفاع معدل الإجهاض وتحسين إمكانية الانتفاع عموما بالرعاية الصحية الإنجابية. ويُقترح أيضا تمديد البرنامج الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

٥٧ - وتابعت قائلة إن من المقترح تنفيذ برنامجين قطريين جديدين في بلدين في منطقة الدول العربية، هما جيبوتي والمغرب. فمن الشواغل الرئيسية في كلا البلدين، شأنهما في ذلك شأن بلدان أخرى في المنطقة، انخفاض مستوى معرفة الإناث للقراءة والكتابة وتدني مستوى التعليم المدرسي لهن فضلا عن حواجز أخرى تحول دون تعزيز قدراتهن. ويشكل المغرب حالة بلد أحرز عددا كبيرا من المنجزات في مجالي السكان والصحة الإنجابية ولكن بعض مناطقه وبعض قطاعات سكانه أحرزت تقدما أقل؛ وسيركز البرنامج المقترح على قطاعات السكان والمناطق التي تعرضت للإهمال.

٥٨ - وتوجد مشاكل مماثلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد حققت بلدان عديدة قفزات كبيرة من حيث تحسين اقتصادها وبلوغ أهدافها السكانية، غير أن هناك قطاعات معينة في المجتمع، كالفقراء والسكان الأصليين والمرأة الريفية، لا تزال متخلفة عن المسيرة. ولذا ستركز برامج الصندوق جهودها على الوصول إلى هذه الفئات. وهذا هو الحال بالنسبة للبرنامج الجديد المقترح للمكسيك وللبرنامج القطري لنيكاراغوا بعد تمديده. وسيستمر التركيز بصورة رئيسية في جميع برامج المنطقة على المراهقين، الذين كثيرا ما تُهملهم برامج الصحة الإنجابية رغم أنهم يعانون بصورة غير عادية من مشاكل في صحتهم الإنجابية. وخلصت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إلى القول بأنها لا تعني بتركيزها على مسائل أساسية معينة في كل منطقة أنه لا يوجد في المناطق الأخرى مشاكل مماثلة.

المناقشة

٥٩ - لدى تناول عملية البرمجة ككل وعرض البرامج القطرية للصندوق عموما، أعربت عدة وفود عن ارتياحها للشكل الجديد المتبع في عرض البرامج القطرية ونوهت بالتحسن الكبير في البرامج الموضوعة مؤخرا من حيث التحليل ومن حيث الوضوح في عرض الأهداف والاستراتيجية، وإن كان بعضها أفضل من بعض في هذه الناحية. ومع ذلك فقد كان من رأيهم أنه لا يزال ثمة مجال للتحسين، وخاصة من حيث الدروس المستفادة وخطط التنفيذ والنواتج المتوقعة (القابلة للقياس الكمي إن أمكن). وذكر أحد الوفود أنه يوافق على أسلوب عرض البرامج في بيان استهلالي واحد بعد أن ساعد ذلك الأسلوب على النظر في البرامج ضمن "مجاميع" إقليمية.

٦٠ - وفي معرض التعليقات العامة على البرامج ذاتها، تساءل أحد الوفود عن مدى واقعية التوقعات المتعلقة ببعض المبالغ المقترحة المقدمة في صورة مساعدات متعددة الأطراف أو ثنائية. وأوضح أنه لم يتم في حالات كثيرة في الماضي استلام المبالغ التي جرت الموافقة عليها. وذهبت وفود أيضا إلى أنه لا يزال هناك عدد كبير من المقترحات الخاصة بتمديد البرامج التي حدث في بعضها تجاوز في النفقات أثناء الفترة البرنامجية. وأوضح وفد أن الشروط التي يتعاون بموجبها الصندوق مع المنظمات غير الحكومية في بلدان شتى كثيرا ما تكون شديدة الغموض. وطلب وفد آخر أن تعكس البرامج القطرية المقترحة بصورة أفضل أي تعاون مقترح مع برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول برعاية أطراف متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتساءل عن السبب في عدم احتواء مقترحات البرامج على المعدلات الحديثة لوفيات الأمهات. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن عمليات الشراء والسوقيات لوسائل منع الحمل في البرامج المقترحة، خاصة وأن ذلك كثيرا ما يشكل إحدى المزايا النسبية للصندوق في كثير من البلدان. وذهب أحد الوفود إلى أن البرامج لا تشير إلى المساهمات التي ستأتي من البلدان صاحبة البرامج ذاتها؛ فهذه المساهمات، حتى وإن كانت ضئيلة، ستعزز إحساس البلدان بأن البرامج ملك لها. ثم أبدي رأي مؤداه أنه سيكون من المفيد إيراد بيان تفصيلي للموارد التي ستمول منها البرامج المقترحة يوضح الموارد المخصصة لخدمات الصحة الإنجابية والموارد المخصصة لأنشطة الإعلام والتعليم والاتصال.

٦١ - وتطرقت عدة وفود إلى مسألة عملية إقرار البرامج القطرية، وذكر عدد كبير منها أنه رغم أن الفائدة المتحققة من مواءمة العملية المتبعة في الصندوق مع مثيلتيها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن الأولوية الرئيسية لأي مواءمة ينبغي أن تتمثل في تلبية احتياجات الصندوق واحتياجات المجلس، وليس لأغراض المواءمة بحد ذاتها. وعلّقت وفود بالقول إنها ترى أن العملية المتبعة في اليونيسيف أكثر تجاوبا مع ما تأمل في أن يجري اتباعه في الصندوق. وقال أحد الوفود إنه لما كانت الوكالات الإنمائية للأمم المتحدة تعمل حاليا على المواءمة بين دورات البرمجة فيها، فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للمواءمة بين توقيت مقترحاتها البرنامجية أيضا. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن يشارك أعضاء المجلس التنفيذي في عملية تصميم البرامج مشاركة أكثر تبكيرا وعمقا، بينما طلب أحد الوفود أن تشارك المكاتب الميدانية لوكالات المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف في عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. وقال آخر إنه ينبغي أن يشارك الأعضاء في صياغة البرامج بعد استعراضها ووضع استراتيجياتها وقبل تقديمها إلى اللجنة الداخلية لاستعراض البرامج التابعة للصندوق. على أن وفدا آخر ارتأى أن الغرض من البرامج المقترحة على المجلس هو مساعدة البرامج الوطنية مما يتعين معه وضعها مع حكومات البلدان صاحبة البرامج ويجب أن توافق هذه الحكومات عليها. ومن ثم فإن الاشتراك المبكر لحكومات أخرى في عملية التصميم سيكون في غير موضعه. وأيا كان الأمر فقد ساد اتفاق في الآراء بين الوفود على أنه لا داعي للتسرع باتخاذ قرار بشأن عملية وضع وإقرار البرامج القطرية للصندوق بل ينبغي أن يتمثل الهدف في اتخاذ قرار في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

رد الإدارة

٦٢ - شكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود لما أبدته من تعليقات إيجابية على البرامج القطرية المعروضة. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل العمل على تحسين البرامج المعروضة على المجلس، وخاصة من حيث الدروس المستفادة وخطط التنفيذ، وشددت على أن التدريب على الإطار المنطقي سيكون جم الفائدة في هذا الصدد. وتعليقا على العدد الكبير من البرامج التي جرى تمديدها مؤخرا، قالت إن هذه الحالة تعزى إلى مجموعة متنوعة من الأسباب، من بينها تأخر تنفيذ البرامج في بعض الحالات، والاضطرابات السياسية في بعض البلدان والرغبة في تقليل عدد البرامج التي ستقوم أمانة الصندوق بتجهيزها ويقوم المجلس التنفيذي بمناقشتها في أوائل عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالتمويل المتعدد الأطراف - الثنائي، اعترفت بأن البرامج ربما كانت في الماضي متفائلة أكثر من اللازم ولكن البرامج الجديدة المعروضة تتسم بدرجة أكبر من التحفظ، وإن اتسمت بقدر من المرونة يفتح الباب مستقبلا أمام إمكانية عرض مقترحات للتمويل المتعدد الأطراف - الثنائي ويتيح أي زيادة في الموارد الأساسية للصندوق. وعلى كل حال، يجري حاليا بذل مزيد من الجهود من أجل الحصول على تمويل متعدد الأطراف - ثنائي.

٦٣ - وأبلغت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود بأن الصندوق يقوم حاليا بإعادة صياغة مبادئه التوجيهية بما يتيح له مزيدا من العمل مع المنظمات غير الحكومية، كما سيتضح في البرامج المقبلة اتباع خطط أكثر تحديدا، على نحو ما هو الحال بالنسبة لأي تعاون مستقبلي مع برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأضافت تقول إن من الممكن تقديم مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بما هو مقترح بالنسبة لتدبير شؤون

وسائل منع الحمل وشراء هذه الوسائل. وعملت على تذكير الوفود بأن كثيرا من المسائل المطروحة تجري مناقشته ومعالجته بصورة مستفيضة في عملية البرمجة الداخلية وأنه لا يتسنى في الغالب إدراج جميع هذه المسائل في الورقات البرنامجية، مع العمل في الوقت ذاته على تلبية رغبة المجلس التنفيذي في أن تكون هذه الورقات موجزة إلى أقصى حد ممكن. وهذا هو السبب في أنها يسرها دوما تبادل الآراء مع المجلس، إذ يتيح ذلك لها ولزملائها الإجابة على تساؤلات محددة قد لا يكون قد جرى التطرق إليها في البرامج القطرية المعروضة.

٦٤ - وفيما يتصل بالأرقام المتعلقة بوفيات الأمهات، أحاطت المجلس التنفيذي علما بأن المطلوب من الصندوق أن يستخدم التقديرات الرسمية للأمم المتحدة، التي لم تأخذ في حسابها بعد الأرقام الجديدة، وأنه قد طُرحت، في واقع الأمر، بعض التساؤلات عن المنهجية المستخدمة في حساب هذه الأرقام. ثم أبلغت الوفود بأنها ستنظر في إمكانية تقديم بيان تفصيلي للموارد المالية المخصصة للبرامج الفرعية المتعلقة بالصحة الإنجابية بحيث تُعرف منه الموارد المخصصة لتقديم الخدمات والموارد التي ستستخدم للاضطلاع بأنشطة الإعلام والتعليم والاتصال. واستدركت موضحة أنه كثيرا ما يحدث تداخل بين الاثنين ويصعب أحيانا فصل ما هو "خدمات" عما هو "إعلام وتعليم واتصال". وأضافت قائلة إن الصندوق يسعى لإشراك المكاتب المحلية للجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات بصورة أكثر انتظاما من منطلق الوعي، في نفس الوقت، بأن صياغة أي برنامج قطري مقترح هي مسألة بين الحكومة والصندوق.

الإجراءات المطلوب من المجلس أن يتخذها

٦٥ - في معرض التلخيص، ذكر الرئيس إن من الواضح أن هناك اتفاقا في الآراء على ضرورة إرجاء اتخاذ قرار نهائي بشأن عملية إقرار البرامج القطرية للصندوق إلى الدورة السنوية لعام ١٩٩٧. وبالنظر إلى ضخامة عدد البرامج المعروضة على الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧، اقترح الرئيس أن يُقر المجلس التنفيذي عملية مماثلة لعملية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي أن يتم النظر في البرامج على أساس إجراء "عدم الاعتراض". وعلى ضوء توضيحات عدة، وافق المجلس على هذا الاقتراح على أن يُعمل به في هذه الدورة فقط وألا يؤدي إلى حكم مسبق على أي قرار يُتخذ في الدورة السنوية. وذُكر أيضا أنه إذا ما طلب خمسة أعضاء النظر بالتفصيل في أي برنامج فإن طلبهم سيُلبى، وأنه سيجري، أيا كان الأمر، دعوة ثلاثة على الأقل من ممثلي الصندوق لحضور الدورة حتى يجري النظر في برامجهم بمزيد من التفصيل، ويأتي ذلك إلى حد كبير على غرار ما تم في الجلسة غير الرسمية للدورة الحالية. واستجابة لطلب للتوضيح، أكد الرئيس للمجلس أن للأعضاء الحق في طرح تساؤلات بشأن أي برنامج من البرامج المعروضة على الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧.

أفريقيا

٦٦ - طلب الرئيس إلى الوفود النظر في البرامج القطرية الخمسة المعروضة عليهم من منطقة أفريقيا لإقرارها. وأبلغ المجلس بأن مديرة شعبة أفريقيا وممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان عن كوت ديفوار وملاوي حاضرون للإجابة على أسئلتهم.

المناقشة

٦٧ - وفيما يتعلق بكوت ديفوار، أشار وفد ذلك البلد إلى الاحتياجات الكبيرة للبلد من حيث تخفيض معدل وفيات الرضع والأمهات ومكافحة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتساءلت المتكلمة، في ذلك الصدد، عما إذا كان بوسع الصندوق المساعدة على الاستفادة من الإمدادات الكبيرة من المطاط الطبيعي المتوفرة بالبلد في إنشاء مصنع لإنتاج الواقيات الذكرية، مما يمكن أن يساعد أيضا في تلبية احتياجات البلدان المجاورة. وسأل وفد آخر عما إذا كان البرنامج قد رصد أي اعتمادات لاحتياجات العدد الكبير من اللاجئين المتواجدين بالبلد فيما يتصل بالصحة الإنجابية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان يجري إيلاء الاهتمام الكافي لمشكلة ختان الأنثى القائمة بالبلد. ورأى الوفد ذاته أيضا أن إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب لم تلق الاهتمام الكافي في البرامج الأفريقية ككل.

٦٨ - وفي مناقشة البرنامج القطري المقترح لكينيا، أشارت وفود إلى الحاجة الماسة لخطة البرنامج الرامية إلى العمل لتحسين إحصاءات السكان وتنظيم الأسرة. إذ تقتضي الضرورة الفهم والعمل ضمن الاتجاهات والممارسات الثقافية للشعب الكيني. ولاحظ وفد آخر الفارق الكبير بين سبل الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية في الحضر وفي الريف، ورأى أن البرنامج المقترح لا يولي اهتماما كافيا لذلك التفاوت. ورأى ذلك الوفد أيضا أن هناك مجالا لتحسين التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من شركاء التنمية. ووجد وفد آخر البرنامج طموحا للغاية، وتساءل عن مدى ما حظي به من تفكير متعمق، فتساءل، مثلا، عما إذا كان البرنامج المقترح قد وضع في الاعتبار الإصلاحات التي تجرى حاليا بقطاع الصحة في هذا البلد. وكرر وفد آخر أيضا القول ذاته. ولاحظ أحد الوفود، مع الموافقة، التركيز على مشاركة الذكور، ولكنه رأى أنه لم يتم توجيه اهتمام كاف لاستراتيجية طويلة المدى من أجل الاستمرار في توفير وسائل منع الحمل، بينما رغب وفد آخر في توفير مزيد من المعلومات بشأن الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وذكر أحد الوفود أنه يرى أن التنسيق بين المانحين بوجه عام في كينيا قد تدهور وطلب مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إعادته إلى الطريق الصحيح.

٦٩ - وفيما يتعلق ببرنامج ملاوي، أشارت بعض الوفود إلى أن حجم الموارد المقدمة يبدو صغيرا بالنسبة للاحتياجات الكبيرة للبلد. وجرى التحذير أيضا من أن أهداف البرنامج المقترح تبدو مفرطة في الطموح، وأنه، بالنظر إلى الاتجاهات التقليدية السائدة، فقد يكون تنفيذ البرنامج المقترح أصعب مما هو متوقع. ولاحظ أحد الوفود أن الإيدز يمثل مشكلة كبيرة بالبلد، وربما تكون هناك حاجة إلى إيلائه اهتماما أكثر مما هو مقترح. وأشير إلى أن الهياكل الأساسية اللازمة لتنفيذ برامج الصحة الإنجابية تتسم خاصة بالضعف في ملاوي، وقد يجدر بالبرنامج أن يوجه حتى مزيدا من التركيز إلى تعزيز الهياكل الأساسية، فضلا عن بذل

جهود أكبر لزيادة وعي السكان بالقضايا السكانية مما يهيئ لبيئة مؤاتية بدرجة أكبر لتنفيذ البرنامج المقترح. وفي ذلك الصدد، سأل وفد آخر عما إذا كان الصندوق يرى أنه قد حقق التوازن السليم فيما يتصل بالأنشطة المقترحة للصحة الإنجابية بين توفير الخدمات وبين الإعلام والتعليم والاتصال، وطلب أن تقسم البرامج النفقات المقترحة ما بين هاتين الفئتين. وطلب الوفد ذاته إيلاء مزيد من الاهتمام لاستحداث وتوفير مؤشرات متصلة بنوعية الرعاية المقدمة.

٧٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج المقترح لجمهورية تنزانيا المتحدة، ذكر أحد الوفود أن أهداف البرنامج جاءت أقل وضوحا مما ينبغي، ورأى أن العرض كان ينبغي أن يوسع إطار النظرة النقدية، بما في ذلك النقد الذاتي، إذ يعرف الجميع أن الأمور لا تسير جميعا على نحو يتسم بالكمال. وأشارت بعض الوفود إلى أن في جمهورية تنزانيا المتحدة مجالا للتحسين من حيث التنسيق والتعاون بين شركاء التنمية في البلد. بيد أن وفدا آخر أفاد بأن وكالة التنمية الخاصة به وجدت التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بجمهورية تنزانيا المتحدة ممتازا ويتسم بالتضافر الفعال في مجالات مثل اتباع نهج متكامل للرعاية الصحية الإنجابية، والعمل مع المراهقين ومع المنظمات النسائية، وفي تحسين جمع البيانات. ونظرا لقلة عدد المانحين في ميدان السكان بالبلد، فإن التعاون ضروري من أجل تحقيق أقصى النتائج. ولاحظ وفد آخر أن ثمة فجوة كبيرة بين معدل انتشار وسائل منع الحمل بالبلد وبين الإلمام بالطرق الحديثة لمنع الحمل، وتساءل عن الكيفية التي يعتزم البرنامج المقترح أن يتناول بها هذا الأمر. وذكرت وفود عديدة أن البرنامج ينبغي أن يقدم مزيدا من التفصيل بشأن المتوقع من "الأهداف الممكن تنفيذها"، بما في ذلك بعض الأهداف الفعلية لزيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل.

٧١ - وذكر أحد الوفود أيضا أن الهياكل الأساسية للصحة في جمهورية تنزانيا المتحدة قد تدهورت، وأعرب عن رغبته في معرفة إلى أي مدى سيساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان على إعادة بنائها. وذكر وفد آخر أن هناك حاجة بالفعل إلى تحسين نوعية الرعاية المقدمة بالبلد، وأشار إلى أن زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية يمكن أن تشكل عونا في هذا الصدد. وأعرب وفد آخر عن أسفه إزاء عدم مناقشة العرض للدور الذي يمكن أن تؤديه الخطة الجاري تنفيذها لخصخصة قطاع الصحة فيما يتعلق بالقدرة على تنفيذ البرنامج المقترح. فمن الواضح أنها ستكون ذات تأثير كبير على هذا البلد، شأنها شأن برنامج التكيف الهيكلي الجاري تنفيذه على صعيده. وسأل نفس الوفد عما إذا كان البرنامج يشتمل على أي أنشطة تقصد للتصدي لاحتياجات العدد الكبير من اللاجئين بهذا البلد.

٧٢ - ولدى مناقشة البرنامج المقترح لزامبيا، رحبت بعض الوفود بتحول محور الاهتمام نحو اتباع نهج متكامل للصحة الإنجابية، شعورا منها بأن التركيز على تنظيم الأسرة في الماضي ربما كان أقوى من اللازم. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت طبيعة أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلد قد مكنت الحكومة من تكوين إحساس بالملكية الوطنية للبرنامج. وقال إنه يجري إعادة تشكيل القطاع الصحي في صورة نموذج برامج أفقية، غير أن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان يبدو أنه لا يزال يتبع منهجا رأسيا، إذ انتقى عددا قليلا من المناطق لممارسة أنشطة الصحة الإنجابية. وتساءل عن السبب في ذلك. ثم أشار إلى ما يبدو من نقص التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يمثل مشكلة خاصة في البلد.

وأعرب أحد المانحين الآخرين عن تقديره لأن حكومته وصندوق الأمم المتحدة للسكان يعملان بصورة طيبة في زامبيا وأشار إلى أنه بوسعهما العمل من أجل مزيد من توثيق التعاون بينهما على توسيع نطاق التشكيلة المتوافرة في البلد من أساليب منع الحمل. وأعرب نفس الوفد عن شعوره بأن الصندوق يمكن أن يفعل المزيد لتوسيع نطاق العمل مع المنظمات غير الحكومية. وأشاد أحد الوفود ببرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان قائلا إنه يمثل بلدا محتاجا إلى المساعدة، ولكنه يستطيع أن يخطو خطوات واسعة نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وإن من المهم بصفة خاصة في هذا الصدد توجيه الاهتمام للأنشطة التي تساعد على بناء القدرات الوطنية.

رد الإدارة

٧٣ - في ردها، أوضحت مديرة شعبة أفريقيا، عددا من النقاط العامة. فأشارت إلى أن الكثير من الأسئلة المثارة، أو المجالات التي ترى الوفود أنه لم يقدم بشأنها تفاصيل كافية، قد تمت في الواقع تغطيتها في الوثائق الأطول للبرامج القطرية التي أعدت للعرض على لجنة الاستعراض الداخلي للبرامج التابعة للصندوق. وليس من الممكن حقا إدراج جميع التفاصيل ضمن الأوراق الأقصر المعدة للعرض على المجلس التنفيذي، ولذا، فمما يسعدها أن تتمكن من الرد شخصيا على هذه الأسئلة أو الاهتمامات.

٧٤ - وردت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان عن كوت ديفوار قائلة إن إنشاء مصنع للواقيات الذكرية يتعدى الموارد المتاحة للبرنامج المقترح. إن ثمة عناصر بالبرنامج تشمل اللاجئين الليبريين في غرب البلد.

٧٥ - وفيما يتعلق بكينيا، أفادت مديرة شعبة أفريقيا بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحاول تحسين التنسيق وزيادة التركيز على المناطق الريفية. ويرى الصندوق أن تعاونه مع الحكومة في إصلاح القطاع الصحي كان مفيدا للغاية. وقد طرأت تغيرات كبيرة على المجتمع الكيني، من نتائجها حدوث انخفاض كبير في درجة الخصوبة. ورغم أن هذا لا يرجع كله إلى مساعدات صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلا أنها ترى أن الصندوق كان عاملا إيجابيا في تحقيق هذه النتائج. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان من أصغر الجهات المانحة في ميدان السكان بكينيا، ولذا، يتعين عليه في الحقيقة أن يركز على المجالات التي يتسم فيها بالقوة أكثر من غيرها، والتي يعتقد أنها، في هذا السياق، تتمثل في شراء وسائل منع الحمل، والعمل بين صفوف الرجال والمراهقين، وهو مجال يشمل قدرا كبيرا من المقاومة الثقافية. وهذا أحد الأسباب في أن الصندوق يحاول إشراك المنظمات غير الحكومية في أنشطته.

٧٦ - ووافق ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان عن ملاوي على أن مقدار التمويل الموجه للبلد غير كاف لتلبية الاحتياجات الكبيرة القائمة. وهذا أمر مرتبط بكمية الموارد المتاح للصندوق إنفاقها بصورة شاملة. وأوضح أن الصندوق يبذل أيضا محاولات نشطة لحشد المساعدات المتعددة الأطراف، وقد أبدت بعض الحكومات بالفعل استعدادها للمساهمة في البرنامج. وبشأن ما إذا كان البرنامج المقترح يحقق التوازن السليم بين خدمات الصحة الإنجابية وبين الإعلام والتعليم والاتصال، أوضح الممثل أن كثيرا من أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال مدمج بالفعل ضمن أنشطة توفير الخدمات. وفيما أقر بأن الأهداف الوطنية طموحة للغاية، وهو أمر نوقش كثيرا خلال عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، قال إن الحكومة ترغب

في أن تظل الأهداف طموحة، لا متحفظة، كوسيلة لتركيز الاهتمام الوطني على الأهمية الملحة للمشاكل: إذ أن عزلة البلد قد طالت حتى ظهر نقص كبير في الوعي بالقضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية. وهذا هو السبب في أن البرنامج يقترح القيام بعمل واسع النطاق في مجالات الإعلام والتعليم والاتصال والدعوة، من أجل تغيير السلوكيات والآراء تجاه قضايا الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بمسألة المؤشرات، فمن أولى الأشياء التي سيجري الاضطلاع بها بموجب البرنامج المقترح استحداث مجموعة من مؤشرات الصحة الإنجابية المتصلة بأمور مثل معدلات وفيات الرضع، ومعدلات وفيات الأم، ومعدلات انتشار وسائل منع الحمل، وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وحالات حمل المراهقات، سواء لمعرفة الحالة الراهنة، أو للتمكن من تبين التقدم المحرز في نهاية البرنامج.

٧٧ - وذكرت مديرة شعبة أفريقيا أن في جمهورية تنزانيا المتحدة، كما في غيرها من البلدان الأفريقية، مقاومة ثقافية شديدة لبعض الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها، وأن على الصندوق أن ينظر في طرق التغلب على ذلك. ومن الواضح أن هذا ليس أمرا بوسع الصندوق القيام به منفردا، وإنما عليه أن يعمل بالاشتراك مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل إحداث تغيير إيجابي. والهدف المنشود هو تخفيف بعض المعوقات الثقافية التي أعاقت تنظيم الأسرة وغيره من أنشطة الصحة الإنجابية في الماضي. وكان من النجاحات في هذا المجال، المسلسل التلفزيوني الذي يتصف بالمسؤولية الاجتماعية، ورد ذكره في عرض البرامج القطرية. وقالت إنها شهدت من تجربتها الشخصية، إثر زيارة قامت بها إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، أن مشاركة الذكور في تنظيم الأسرة، مطروحة للنقاش العلني في البلد، وأنها وجدت بيئة مشجعة للغاية. وتعد الحيدة التي يتسم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه عضوا في منظومة الأمم المتحدة، ميزة رئيسية فيما يتعلق بمساعدة البلد على وضع استراتيجيات سكانية وإنمائية. واتفقت مع الوفود على ضرورة تزويد الهياكل الأساسية بالقدرة على الاعتماد على نفسها، بحيث لا تكون صيانتها فوق قدرات الحكومة. ومضت تقول إن تقاسم التكاليف في طريقه لأن يصبح القاعدة في جمهورية تنزانيا المتحدة بسبب الأخذ بتدابير التكيف الهيكلي، مما يعني أن الكثيرين ممن يحتاجون أكثر من غيرهم إلى خدمات الصحة الإنجابية لن يقدروا على تحمل تكاليفها.

٧٨ - وذكرت مديرة شعبة أفريقيا أنها وجدت التأكيد بعدم وجود إحساس بالملكية الوطنية تجاه البرنامج القطري لزامبيا أمرا مثيرا للقلق البالغ. فالبرنامج وضع بعد عملية تشاور وطني واسعة النطاق شاركت فيها الحكومة مشاركة وثيقة. والصندوق لا يهدف، على أي حال، من تواجده هناك إلى فرض أي عملية على الحكومة، وهي ستكفل ألا يكون الأمر كذلك. أما عن الطابع "الرأسي" للبرنامج، فإن ما بين ٦٠ في المائة و ٧٠ في المائة من الموارد المقترحة موجهة إلى الخدمات المتكاملة للصحة الإنجابية، والسبب في تركيز الصندوق على مناطق معينة هو أن هذه المناطق لا يغطيها المانحون الآخرون.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٧٩ - وافق المجلس التنفيذي على البرامج المقترحة لكل من جمهورية تنزانيا المتحدة (كما ورد بالوثيقة DP/FPA/CP/164)، وزامبيا (DP/FPA/CP/163)، وكوت ديفوار (DP/FPA/CP/169)، وكينيا (DP/FPA/CP/168)، وملاوي

(DP/FPA/CP/162). وتحدث وفد زامبيا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة كذلك عن غيره من الوفود الأفريقية، فأعرب عن تقديره للمجلس وللصندوق على ما يجري بذله من جهود في القارة.

الدول العربية

المناقشة

٨٠ - تطرق أحد الوفود إلى البرنامج المقترح فيما يتعلق بجيبوتي قائلا إن المساعدة السابقة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت مفيدة للغاية. وإن كان من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من حيث تحسين حالة الصحة الإنجابية للبلد. فهناك نقص كبير في الموظفين المؤهلين في البلد إضافة إلى ضآلة في الاحصاءات الديمغرافية واحصاءات الصحة الإنجابية الموثوقة، وهما مشكلتان تطرق لهما البرنامج المقترح. وقد أبرز البرنامج مشاكل الصلة بين الجنسين في البلد وتطرق لختان الإناث وهي ممارسة متبعة على نطاق واسع. وأعرب الوفد عن رأيه في أن البرنامج المقترح ربما كان طموحا أكثر مما ينبغي في ضوء ضعف القدرة المؤسسية للبلد. وحث الصندوق على أن يتعاون بشكل وثيق مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في السعي من أجل تحسين حالة الصحة الإنجابية لجيبوتي.

٨١ - وأعربت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا عن اتفاقها مع التعليقات التي أبديت بشأن برنامج جيبوتي. وأكدت على أن أنشطة الصندوق في البلد حديثة العهد جدا وأنه يجري باستمرار بذل المزيد من الجهود لتنسيق جميع المساعدات في مجالي السكان والصحة الإنجابية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعوّل كثيرا على مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جيبوتي إذ لا يوجد ممثل مقيم للصندوق في البلد. أما بالنسبة للمسائل المتعلقة بالمرأة، فذكرت أن الصندوق يعمل من خلال منظمات غير حكومية محلية هي أفضل من يعالج المسائل المتصلة بنوع الجنس، بما في ذلك ختان الإناث.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٨٢ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامجين المقترحين لجيبوتي (DP/FBA/CB/167) والمغرب (DP/FBA/CB/166). وبعد اعتماد البرنامجين، أعرب وفد المغرب عن تقدير حكومته للمساعدات المقدمة. وأشار إلى بعض ما أحرز من تقدم في البلد وإلى تأييده القوي لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بيد أنه أشار إلى أن ما أحرز من تقدم في مختلف أنحاء البلد ومختلف قطاعات المجتمع لم يكن متكافئا، وأن البرنامج المقترح يركز بشكل ملائم على العناصر التي تعرضت للإهمال.

آسيا والمحيط الهادئ

المناقشة

٨٣ - حظي الاقتراح بتمديد البرنامج القطري لبنغلاديش سنة واحدة بتأييد الوفود، على الرغم من أن بعضها شكك في مبدأ التمديد. وأعربت الوفود عن رغبتها في معرفة الطريقة التي يعكس فيها التمديد

المقترح نتائج استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، ومحور تركيز البرنامج القطري القادم. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان يجري تخصيص موارد كافية للمساعدة في تحسين مركز المرأة (بما في ذلك دعم تعليم الفتاة)، الذي يمثل مسألة ذات أولوية في البلد، في حين أعرب وفد آخر عن رأيه في ضرورة تخصيص مزيد من الموارد لأنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال. وأثارت عدة وفود مسألة التعاون في بنغلاديش بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. ورأت وفود أن الصندوق لم يشارك بما فيه الكفاية في استراتيجية قطاع الصحة والسكان لاتحاد المانحين الذي يقوده البنك الدولي وأن هناك تقصيرا في مساهمة شركاء التنمية الآخرين في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. وذكر أحد الوفود أيضا أنه يرى إمكانية إقامة صلات أفضل بين أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال التي يضطلع بها الصندوق وبين أنشطة بقاء الطفل، من قبيل حملات التحصين التي تضطلع بها اليونيسيف. ومن ناحية أخرى، أفاد وفد آخر بأنه يرى أن التعاون بين وكالة التنمية التابعة لحكومته والصندوق جيدة بما فيه الكفاية.

٨٤ - وفي المناقشات المتعلقة بالبرنامج المقترح بالنسبة لنيبال، رأى أحد الوفود أنه لم يوجه اهتمام كاف في عرض البرنامج إلى دور المنظمات غير الحكومية التي نشط عدد منها في ميدان تنظيم الأسرة في البلد. ورأى وفد آخر أن أهداف البرنامج المقترح طموحة أكثر مما ينبغي، معربا عن أسفه لعدم مناقشة احتمالات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار هذا الوفد، ومعه وفد آخر، إلى أهمية الجهود الرامية إلى تحسين مركز المرأة. فهذا البلد، على سبيل المثال، يبدي في ثقافته تفضيلا ملحوظا للبنين. وذكر وفد آخر أن وكالة التنمية التابعة لحكومته هي الجهة الوحيدة التي تقدم الدعم في الوقت الحاضر للإمداد والسوقيات المتعلقة بوسائل منع الحمل في نيبال وطلب من الصندوق مزيدا من المساعدة في هذا الصدد.

٨٥ - وفيما يتصل بالتمديد المقترح لبرنامج جنوب المحيط الهادئ، أعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن حالات البطء في تنفيذ البرنامج السابق، مما أدى إلى تقديم طلب للتمديد. ورأى ذلك الوفد أن عمليات الإدارة ووضع الجداول الزمنية والإبلاغ بشأن البرنامج بحاجة إلى تحسين إذا أريد للبرنامج القادم أن ينجح. وأعرب بوجه خاص عن قلقه إزاء الافتقار الملحوظ إلى التنسيق مع الوكالات الأخرى الناشطة في المنطقة، وخاصة اليونيسيف ولجنة المحيط الهادئ. وأعرب عن تطلعه إلى عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات في عام ١٩٩٧، عندما يتسنى التطرق لبعض هذه المسائل. واستفسر وفد آخر عن سبب الإفراط في النفقات في الماضي.

رد الإدارة

٨٦ - أفاد مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ، في رده، بأن أمضى والمديرة التنفيذية مؤخرا عدة أيام في بنغلاديش يدرسان فيها البرنامج هناك. وكما هو معروف جيدا، فقد خطا هذا البلد خطوات جبارة في برنامجه المتعلق بتنظيم الأسرة، وحدث انخفاض كبير في مستويات الخصوبة في السنوات الـ ٢٠ الماضية. وقد تحقق ذلك بفضل تنظيم هيكلي رأسي شمل مديرية عامة لتنظيم الأسرة. وأفاد بأن الاتحاد الذي يقوده البنك الدولي يقترح الآن إعادة تنظيم الهيكل الإداري الرأسي في وزارة الصحة، وأن الصندوق بانتظار

اتخاذ الحكومة قرارا بشأن تلك المسألة. بيد أن ثمة شعورا في كل من الصندوق وبعض دوائر الحكومة بضرورة التحوط حتى لا يكون لإعادة التشكيل أثر سلبي على برنامج تنظيم الأسرة للبلد، وبما قد يؤدي من ثم إلى تبديد مكاسب تحققت في هذا المجال. وأي عملية إدماج ينبغي أن تتم بحذر وأن تعكس حقيقة الحالة على أرض الواقع، كأن يبدأ الإدماج، مثلا، على مستوى الخدمات، وهو ما يجري بالفعل إلى حد ما، قبل المضي نحو تحقيق إدماج إداري. والصندوق يرى أن ذلك يدعم الحكومة وسياساتها. وإذا كان ثمة تصور بغياب التعاون مع شركاء التنمية، فإن ذلك يعود إلى حد بعيد إلى أن المكتب القطري للصندوق صغير ولم يستطع أن يشارك في جميع الاجتماعات التي دعت إليها الوكالات الأخرى. وربما حدث سوء فهم فيما بين الوكالات، إلا أنه على ثقة بأن الحالة يجري تصحيحها. فالصندوق، مثلا، يقوم بتنسيق أنشطته في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال مع أنشطة الوكالة الألمانية للتعاون التقني.

٨٧ - وعن أسباب تمديد البرنامج، أشار المدير إلى أن هذا التمديد هو، إلى حد بعيد، نتيجة للإضرابات والاضطرابات السياسية التي عمّت أنحاء البلد، وأفادت عنها وسائل الإعلام على نطاق واسع، وهو ما حال دون إيفاد بعثة ميدانية إلى البلد لاستعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات حتى النصف الثاني من عام ١٩٩٦ كما نجمت عنه مشاكل في تنفيذ البرنامج. وقد اكتملت الآن عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات وسيتم إعداد برنامج قطري جديد خلال الأشهر الستة القادمة. وأشار إلى أن الحالة السياسية أخّرت الموافقة على أنشطة البرنامج المتصلة بتمكين المرأة. ولم يتم اعتماد هذه الأنشطة في آخر الأمر إلا في عام ١٩٩٦. وقد انعكس ذلك في النقص الذي طرأ على الأموال المطلوبة في مجالات المرأة، والسكان، والتنمية. وفيما يتعلق بالعمل من أجل تحسين مركز المرأة، أشار إلى أن الصندوق يرى أن أعظم المكاسب يمكن أن تحقيقها بالعمل مع المنظمات غير الحكومية، وقد تلقى البرنامج مؤخرا موافقة الحكومة على ذلك. ولذلك، يمكن توقع تحقيق المزيد من التقدم في المستقبل.

٨٨ - ولدى التطرق للشواغل المتعلقة بالعمل مع المنظمات غير الحكومية في نيبال، أشار المدير إلى أن أكبر منظمة غير حكومية في البلد في مجال الصحة الإنجابية هي الفرع الوطني التابع للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وأن الصندوق يعمل مع هذه المنظمة بشكل وثيق. على أن ما يبدو أنه قد أغفِل هو أن الحكومة عهدت بجزء كبير من جهودها في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، إلى متطوعين من العاملين الصحيين في القرى وهم بمثابة منظمة غير حكومية، وقد تضمن البرنامج عنصرا كبيرا للتعاون مع هؤلاء الإخصائيين المتطوعين. ورغم عدم الإشارة في عرض البرنامج القطري إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن العديد من الأنشطة الرامية إلى مكافحة انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أدرجت في عنصر الصحة الإنجابية من البرنامج المقترح، والبرنامج يتعاون بنشاط مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيبال. وفيما يتعلق بتوفير وسائل منع الحمل، أشار إلى أن الصندوق سيقدم الدعم لدراسة ستُجرى في عام ١٩٩٧ لتقدير احتياجات نيبال. على أن تجري مناقشتها فيما بعد مع الحكومة ومع الجهات المانحة الأخرى لتحديد الدور الذي يمكن أن يضطلع به الصندوق على أفضل وجه.

٨٩ - وفي معرض مناقشة البرنامج الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، أشار المدير إلى الصعوبات المصادفة في إدارة برنامج يضم ١٤ بلدا مستقلا، لكلٍّ منها احتياجات مختلفة. وأكد أن الصندوق يبذل قصارى جهده لتركيز الانتباه على البلدان ذات الأولوية في المنطقة. وقد عرضت بلدان كثيرة عددا كبيرا من الأنشطة التي تريد تمويلها، وخاصة في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي حث عددا كبيرا من البلدان على أن تنظر إلى أوضاعها الديموغرافية والمتعلقة بالصحة الإنجابية من منظار جديد. وبدلا من كبح ذلك الزخم، مضى الصندوق قدما ليوافق على عدد من المبادرات الهامة في فترة ما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهي مبادرات أسفرت عن زيادة في الإنفاق لا تقل عن مليون دولار.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٩٠ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامجين المقترحين لمنغوليا (DP/FPA/CP/170) ونيبال (DP/FPA/CP/165) والطلبين المقدمين لتمديد البرنامجين القطريين لبنغلاديش (DP/FPA/1997/2) وجنوب المحيط الهادئ (DP/FPA/1997/3) وتقديم موارد إضافية لهما. وقد أعرب وفد بنغلاديش عن شكره للمجلس لموافقته على التمديد وقال إن وضع البرنامج الجديد سيتيح فرصة لإزالة أي سوء تفاهم حدث بين الصندوق وشركاء التنمية الآخرين. كما أعرب وفد منغوليا عن امتنانه للموافقة على البرنامج الجديد قائلا إن البلد يجري تغييرات أساسية في اقتصاده ونظامه الاجتماعي مما يترك بعض أضعف فئات المجتمع، ومنها المرأة والطفل، دون حماية وبحاجة إلى مساعدة. وأعرب عن تأييد بلده القوي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعن أمله في أن يشهد تعزيز المكتب القطري للصندوق وطلب من البلدان المانحة أن تنظر بعناية في إمكانية توفير تمويل متعدد الأطراف - ثنائي في إطار البرنامج المقترح. ثم أعرب ممثل نيبال أيضا عن امتنان بلده قائلا إن مدير شعبة آسيا أوضح نقاط البرنامج التي استفسرت بشأنها الوفود. وأعرب وفد اندونيسيا، باسم جميع بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عن شكره للبلدان المانحة وللتوضيحات التي قدمها المدير وعن ارتياحه إذ يرى أن الصندوق سيقدم الدعم لاستراتيجيات السكان والتنمية ولإدارة مشتريات وسوقيات وسائل منع الحمل مما يعد في رأيه مزايا نسبية يحظى بها الصندوق.

٩١ - واختتم الرئيس المناقشة بإعرابه عن امتنانه لمدير شعبة آسيا لما قدمه من ردود صريحة بإقراره بالصعوبات التي يواجهها الصندوق. فالكل يعرف أن كل قصة ليست بالضرورة قصة نجاح. وقال إن من المفيد للصندوق أن يكون على وعي بالصعوبات وبالمشاكل بقدر وعيه بما حقق من إنجازات.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المناقشة

٩٢ - أعرب أحد الوفود عن ارتياحه لعقد الدورة غير الرسمية التي يرى أنها كانت مفيدة للغاية في فهم برنامج المكسيك المقترح وأهدافه. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياح الوفد لاتباع آلية تخطيط هادفة المنحى في وضع البرنامج وهي طريقة اتبعتها حكومة ذلك الوفد بنجاح. وتساءل: هل ستتبع هذه الآلية على نطاق أوسع في المستقبل؟ وقد أشارت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن الصندوق سيتلقى تدريبا في تقنيات الأطر المنطقية، وأعربت عن أملها في أن يبدأ ذلك بالانعكاس في البرامج القطرية

المعروضة على المجلس في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ وان كانت لن تنعكس في البرامج القطرية المعروضة على الدورة العادية الثانية إذ أن هذه البرامج سبق أن قدمت إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم لترجمتها وطباعتها وتوزيعها. وقالت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إن الشعبة تشارك في وضع مجموعة كبيرة من البرامج الجديدة. وأفادت بأنها ترى أن الصندوق مهتم بدرجة أساسية بفهم أهداف واستراتيجيات البرامج المقترحة، وأن الشعبة تعمل على كفالة عرض هذه الأهداف والاستراتيجيات عرضا واضحا في البرامج القطرية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٩٣ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج المقترح للمكسيك (DP/FBA/CB/161) وعلى تمديد برنامج نيكاراغوا (DP/FBA/1997/1) واعتماد موارد إضافية له. وأعرب وفد المكسيك عن امتنان حكومته للمجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج القطري، وأشار إلى أن حكومة المكسيك تبذل جهودا خاصة للوفاء باحتياجات المناطق المحرومة في البلد، وخاصة في الجنوب، وأن مساعدات الصندوق ستكون عنصرا مكملا وقيما لذلك. وشكر وفد نيكاراغوا المجلس على التمديد الذي سيساعد على تحقيق أهداف البرنامج السابق، لا سيما التركيز على احتياجات الشباب والمرأة وهم أحوج إلى المساعدة.

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

٩٤ - كان معروضا على مجلس الإدارة، في إطار نظره في البند ٣ من جدول الأعمال، التقرير المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والبيانات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.7) وصندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعي الحسابات (DP/FPA/1997/4).

٩٥ - وقد عرض التقارير نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة)، وأبرز التدابير التي اتخذها الصندوق لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/1997/4. وأكد على عوامل القلق التي تساور الصندوق بشأن الرأي المتحفظ لمراجعي الحسابات نتيجة للتأخر في تقديم شهادات مراجعة الحسابات للمشاريع التي يمولها الصندوق. وبالاستناد إلى نتائج الاستعراض المتعمق للمسائل المتعلقة بمراجعة حسابات المشاريع، يقوم الصندوق بإعادة النظر في إجراءاته المالية لتعزيز المراقبة الداخلية، وسيضع نظاما جديدا يبدأ العمل به في منتصف عام ١٩٩٧ لرصد الامتثال للإجراءات وللقيام بعمليات المتابعة مع الوكالات المنفذة. وبما أن الرأي المتحفظ لمراجعي الحسابات يتصل اتصالا وثيقا بالزيادة في التنفيذ الوطني، يقوم الصندوق بتقييم مواضيعي لطرائق التنفيذ. بما في ذلك التنفيذ الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الصندوق تنقيح مبادئه التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الوطني بالتشاور الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يولي اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بالرصد في سياق إجراءات البرمجة الجديدة.

٩٦ - وأكد أيضا نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) على أن جهود كل وكالة يجب أن يصحبها مبادرات على نطاق المنظومة، بما في ذلك تقييمات مشتركة للقدرة، واستراتيجيات منسقة على الصعيد القطري، في سياق نظام المنسقين المقيمين. وانتهى إلى القول بأن التدابير الأخيرة التي اتخذها الصندوق حظيت بموافقة مجلس مراجعي الحسابات، على النحو المذكور في تقرير المجلس، وتعهد بأن الصندوق ملتزم بمواصلة تحسين قدرة الصندوق الادارية.

المناقشة

٩٧ - أعربت عدة وفود عن شكرها لنائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة)، على بيانه وعلى الرد الايجابي للصندوق على تقرير مجلس مراجعي الحسابات، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/1997/4. وفي حين أنه تم الى حد كبير تأييد المسلك الذي اقترحه الصندوق، طلب المجلس التنفيذي وضع جدول زمني محدد لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات. وطلب بصفة خاصة، من الصندوق تقديم معلومات عن الموعد النهائي المحدد لإعداد المبادئ التوجيهية والدراسات المذكورة في الوثيقة.

٩٨ - وجرى الإعراب عن قلق عام بشأن التحفظات الواردة في رأي مراجعي الحسابات واستمرار المشاكل المتعلقة بالامتثال لإجراءات مراجعة حسابات المشاريع، على الرغم من التوصيات السابقة بشأن هذه المسألة، وأعربت عدة وفود أيضا عن قلقها بشأن النتائج التي خلص إليها المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالضعف الملاحظ في إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان لطرائق التنفيذ الوطني. وتم التأكيد على ضرورة إدخال تحسينات على إجراءات الرصد التي يتبعها الصندوق وقدرة المكاتب الميدانية، بما يكفل وجود مساءلة كاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ورئي أن زيادة تدريب الموظفين وتعزيز المكاتب الميدانية جوانب هامة في هذه العملية. فمثلا هناك ضرورة عامة للنهوض بمراقبة المشاريع المنفذة وطنيا. وبصفة خاصة، ينبغي عدم تقديم سلف مالية في حالة عدم وجود مستندات ورسائل تفاهم موقعة حسب الأصول. ومع ذلك، لا يجوز تشجيع المكاتب الميدانية على تحمل مسؤوليات السلطات الوطنية، بل ينبغي التركيز على تعزيز القدرة الوطنية لتنفيذ المشاريع.

٩٩ - كما أكدت بعض الوفود على أهمية وجود رد منسق من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل. أما المشاورات بين الوكالات فمن شأنها أن تساعد على وضع مبادئ توجيهية وبرامج تدريبية قائمة بذاتها ترمي إلى معالجة اهتمامات هي بصفة أساسية متطابقة، وبعد التطرق إلى اقتراح مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء مراجعة مستقلة لحسابات حكومات ذات سيادة، أكد أحد الوفود على أن مجلس مراجعي الحسابات ينبغي أن يستمر في قبول شهادات مراجعة الحسابات التي تقدمها السلطات الوطنية المختصة ومن الأهمية بمكان أيضا في هذا السياق أن تتوخى المبادئ التوجيهية للتنفيذ الوطني التمييز على نحو صحيح بين البلدان التي لديها قدرة سليمة ومستقلة على مراجعة الحسابات وتلك التي تحتاج الى دعم إضافي.

١٠٠ - وأثنت عدة وفود على الصندوق للمبادرات الادارية الأخيرة التي اتخذها مثل انشاء فرقة عمل معنية بالسياسات والاجراءات . وقد جرى أيضا الإعراب عن الاهتمام بخبرة صندوق الأمم المتحدة للسكان

التي اكتسبها حتى الآن بفضل الوحدة الميدانية التي أنشأها مؤخرا لتعزيز التنسيق. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن المبادئ التوجيهية التشغيلية لإدارة خدمات الدعم التقني والمبادئ التوجيهية المنقحة المشتركة بين الوكالات بشأن خدمات الدعم التقني. وفيما يتعلق بإدارة المشاريع الأقاليمية، أعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن النتائج التي توصل اليها مجلس مراجعي الحسابات ومفادها أن المشاريع تفتقر الى أهداف واضحة يمكن قياسها كميا. وأشير أيضا الى أنه ينبغي تحسين إدارة البرامج عن طريق تعزيز مزيد من عمليات تقييم البرامج وإدراج الدروس المستفادة في كل عملية من عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات.

١٠١ - وفيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين واستخدامهم، حث أحد الوفود على ضرورة أن يتبع صندوق الأمم المتحدة للسكان طريقة أكثر منهجية، بما في ذلك استخدام قائمة من إعداد الصندوق تحتوي على أسماء الخبراء الاستشاريين. وأثيرت مسألة ما إذا كان ينبغي جعل اختيار الخبراء الاستشاريين من القائمة إلزاميا. وجرى أيضا طلب مزيد من المعلومات عن إجراءات استكمال قائمة الخبراء الاستشاريين، وخاصة على المستوى الميداني، ومعلومات عن استخدام الخبراء الوطنيين لتعزيز بناء القدرات. وفي هذا السياق، تم التأكيد على أهمية المحافظة على القدرات. وطلب أحد الوفود توضيحات عن مركز الأرصدة السلبية للصناديق الاستئمانية، وكان مجلس مراجعي الحسابات قد اكتشف حالتين من هذا النوع.

١٠٢ - وأيدت معظم الوفود قيام حوار أكثر انتظاما حول القضايا المتعلقة بمراجعة الحسابات وإتاحة الفرصة أمام المجلس التنفيذي لإجراء متابعة أوثق. ونظرا لأهمية تقرير مجلس مراجعي الحسابات. رئي أن المناقشة التي تجرى كل سنتين لا تكفي للرصد الوثيق للتقدم الذي يحرزه الصندوق في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات. وفي هذا السياق، أشار أحد الوفود إلى أن الصندوق ينبغي أن يستجيب بمزيد من الواقعية إلى النتائج التي وردت في تقرير مراجعي الحسابات عن طريق تحديد ما يمكن أو لا يمكن إنجازه خلال فترة زمنية محددة بالنسبة لكل توصية، بما في ذلك المشاكل المفاهيمية والمنظورات الطويلة الأجل. ومن شأن هذه المعلومات أن تيسر مهمة الرصد التي يقوم بها المجلس.

رد الإدارة

١٠٣ - أعرب نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) عن شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم حول مبادرات صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات. ورحب بالاقتراح المقدم لإجراء حوار أوثق مع المجلس حول التقدم الذي يحرزه الصندوق. وقال في معرض إشارته الى الطلب الموجه لوضع جداول زمنية أكثر تحديدا، إن العديد من المبادئ التوجيهية التي ناقشها المجلس سوف تستكمل بموجب خطة العمل التي تتبعها فرقة العمل المعنية بالسياسات والإجراءات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وإن كانت بعض هذه المبادئ ستكون جاهزة قبل هذا التاريخ. فمثلا، المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات المتعلقة بخدمات الدعم التقني جاهزة بالفعل في شكل مسودة نهائية، وقد تم تعميمها لتوافق عليها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنظام خدمات الدعم التقني. وبالمثل، من المقرر أن ينتهي التقييم المواضيعي لطرائق التنفيذ في شباط/فبراير ١٩٩٧.

١٠٤ - وردا على الأسئلة المثارة بشأن دراسة القدرة الاستيعابية، ذكر أن الدراسة بدأت بناء على طلب المجلس التنفيذي في دورته السنوية في أيار/مايو ١٩٩٦ وستكون هذه الدراسة أساسا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم القدرات وببناء القدرات. وقد استكملت مجالات اختصاص الدراسة بعد تلقي آراء أعضاء المجلس، ثم شكر كل حكومة على مساهمتها القيمة. وفيما يتعلق بمسألة إدارة البرامج، أعطى صندوق الأمم المتحدة للسكان الأولوية العليا للتنقيح الشامل للإجراءات البرنامجية للصندوق مع إيلاء اهتمام خاص بأهداف المشاريع وتعزيز أنشطة الرصد والتقييم. وأشار إلى موافقة الصندوق على ضرورة تعزيز تقييم البرامج وتحديد الدروس المستخلصة من عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. ولتحقيق هذه الغاية، انجز إطار جديد لوضع البرامج والاستراتيجيات. وتقوم فرقة العمل المعنية بالسياسات والإجراءات باستعراض التقرير.

١٠٥ - وأكد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) أن إدارة الصندوق تشارك الوفود فيما أعربت عنه من قلق بشأن الرأي المتحفظ لمراجعي الحسابات وإدارة عمليات التنفيذ الوطني. وأشار الى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تعليقاتها على تقرير مجلس مراجعي الحسابات، اقترحت أن تقوم الصناديق والبرامج بوضع استراتيجية منسقة لمعالجة حالات القصور في هذا المجال. وقد رحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاقتراح أثناء مناقشة اللجنة الخامسة، واعتبر مشاوراته الراهنة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ الوطني جزءا من هذه العملية المشتركة بين الوكالات. وفي الوقت نفسه، اتخذ الصندوق خطوات لتعزيز قدرة المكاتب الميدانية من خلال مساعدة يقدمها مستشار إداري الى المديرة التنفيذية. وتم التأكيد في هذا السياق بصفة خاصة على تعزيز برامج تدريب موظفي الصندوق. ويجري تقييم الأنشطة التدريبية وسوف تقدم نتائجه الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

١٠٦ - وفيما يتعلق بمسألة استخدام الخبراء الاستشاريين، يوافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على ضرورة الأخذ بمزيد من الشفافية وبتوزيع أفضل للخبراء الاستشاريين الوطنيين. وقد تم إرسال تذكيرات في عام ١٩٩٦ الى أفرقة الدعم القطري والمكاتب القطرية لضمان إدراج الخبراء على الصعيدين الإقليمي والوطني في قائمة الخبراء الاستشاريين الموجودة في المقر. وأكدت المبادئ التوجيهية الراهنة المشتركة بين الوكالات بشأن خدمات الدعم التقني، على أن الخبراء الاستشاريين يشكلون المستوى الأول للخبرة التي يتعين استخدامها للدعم التقني. وقد تم التشديد على هذا الشرط في الصيغة المنقحة للمبادئ التوجيهية.

١٠٧ - وردا على استفسار وجهه أحد الوفود حول الأرصدة السلبية للصناديق الاستئمانية، قال إنه تم البت في إحدى الحالتين قبل إعداد الوثيقة P/FPA/1997/4. أما الحالة الأخرى، حيث وصل التخفيض الى ٣ ٧٤٨ دولارا في ذلك الوقت فقد تم انهاؤها في ختام عام ١٩٩٦. ومع ذلك، سيبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان مزيدا من الجهود لتجنب تكرار هذه المشكلة.

الإجراءات التي اتخذها المجلس

١٠٨ - أصدر المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢/٩٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتعليقات المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوثيقة DP/FPA/1997/4 استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤/١٩٩٥ (A/51/5/Add.7)؛

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، عرضا عاما مستكملا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يشير إلى مواعيد اتمام إجراءات المتابعة في المجالات التي تحتاج إلى معالجة، وهي الصناديق الاستئمانية، والتنفيذ الوطني، وترتيبات خدمات الدعم التقني، وإدارة المشاريع الأقاليمية، واختيار استخدام الخبراء الاستشاريين؛

٣ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم بصورة منتظمة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كل سنة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون: "المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية".

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

رابعا - صندوق الأمم المحدة للسكان: التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية

١٠٩ - حرص الرئيس على تذكير الوفود بأن المجلس التنفيذي اعتمد، في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ المقرر ٣٨/٩٦ الذي يطلب إلى رئيسة المجلس التنفيذي أن تقيم اتصالات مع المجلسين التنفيذيين لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشأن إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية. وفي غياب الرئيسة المنتهية ولايتها، السفيرة أنيت دي أيل، تقدم نائبة الرئيسة المنتهية ولايتها، السيدة سيسيليا ريبونغ تقريرا إلى المجلس عن هذه المبادرة.

١١٠ - وقدمت نائبة الرئيسة المنتهية ولايتها عرضا موجزا إلى الأعضاء عن التطورات المستجدة حتى الآن فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل انضمام المجلس التنفيذي إلى اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية. وكانت الرئيسة قد كتبت رسائل في هذا الشأن، على النحو المطلوب، إلى رئيسي المجلسين التنفيذيين لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وفي هذه الأثناء، كتبت المديرة التنفيذية إلى نظيريها في المنظمتين طالبة مساعدتهما في عرض هذه المسألة على مجلسيهما. وكانت نائبة المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) قد أبلغت المجلس التنفيذي لليونيسيف في

إطار دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، بالمقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان. ووافق المجلس التنفيذي لليونيسيف على النظر في المسألة في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧. ثم وجه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمدير التنفيذي لليونيسيف رسالة مشتركة إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عرضا فيها الترتيبات المقترحة لإنشاء لجنة تنسيق جديدة معنية بالصحة، مشتركة بين اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان حيث كانا ينويان عرضها على مجلس كل منهما. وكانت هذه الترتيبات المقترحة معروضة على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوثيقة DP/FPA/1997/5، لكي ينظر فيها.

١١١ - ورحبت الوفود بالاستجابة السريعة من جانب هيئة المكتب السابق وأمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ المقرر ٣٨/٩٦. وأكدت عدة وفود من جديد أنها ما برحت ترى أن انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة سيكون مفيدا لكل من اللجنة والصندوق، مع تأكيد أحد الوفود على ضرورة ألا يترتب على العضوية عبء إداري ينوء به صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أعربت العديد من الوفود عن قلقها لأن المراسلات المتبادلة بشأن هذه المسألة لا توضح إن كان الصندوق سيصبح كامل العضوية في لجنة التنسيق الجديدة أم لا. وعلى سبيل المثال، هل سيسمح للصندوق بالاشتراك في المناقشات "ذات الصلة المباشرة" به فحسب؟ أم سيكون الصندوق، إلى حد ما، مجرد مراقب في أعمال اللجنة؟ وكان الرأي السائد المعرب عنه هو أنه لا ينبغي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يسعى للحصول على العضوية إلا إذا كان ذلك على أساس المساواة الكاملة مع الأعضاء الآخرين.

١١٢ - وطلبت الرئيسة إلى المديرة التنفيذية أن ترد على هذه الشواغل، فأوضحت أن بعض الارتباك المحيط بدور صندوق الأمم المتحدة للسكان نجم عن صيغة المقرر ٣٨/٩٦ الذي طلب إلى الصندوق أن يشارك بصفة مراقب في اجتماع كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ للجنة المشتركة. وفي هذه الأثناء، ألغي اجتماع كانون الثاني/يناير، فأصبح من الممكن الآن للمجالس التنفيذية للمنظمات الثلاث أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكي يصبح صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوا كامل العضوية في لجنة التنسيق الجديدة، قبل الاجتماع القادم المقرر عقده في أيار/مايو ١٩٩٧. وسيتيح الإطار الزمني الجديد الفرصة لأمانات المنظمات الثلاث لكي تعمل على إعداد مشروع اختصاصات لجنة التنسيق الجديدة الذي قد يتاح عرضه على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ المقرر عقدها في آذار/مارس. وأكدت المديرة التنفيذية للمجلس أن الصندوق سيشارك على قدم المساواة تماما مع المنظمتين العضويين الآخرين. واستنادا إلى هذا التأكيد، أصدر المجلس المقرر التالي:

١/٩٧ - لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بمذكرة الرئيس عن التنسيق فيما يتعلق بالسياسة والبرمجة الصحية: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣٨/٩٦ (DP/FPA/1997/5)؛

٢ - يؤيد الترتيبات المقترحة الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/5 على النحو التالي:

(أ) أن يطلق على اللجنة الحالية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية، اسم لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان،

(ب) تعدل اختصاصات لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما يتفق مع ذلك، بالتشاور مع أمانات المنظمات الثلاث؛

(ج) ينظم جدول أعمال جلسة لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بحيث تُجمع المسائل الأوثق صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، معا في مجموعة واحدة؛

٣ - يوصي بأن ينضم المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الى عضوية لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٤ - يطلب الى رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان القيام، بمساعدة من أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بإطلاع المجلس التنفيذي لليونيسيف والمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، على هذا المقرر؛

٥ - يطلب الى أمانة المجلس التنفيذي تعميم الاختصاصات المعدلة للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بمجرد توافرها.

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - المواءمة في عرض الميزانيات

١١٣ - عند نظر المجلس التنفيذي في هذا البند، كان معروضا عليه الوثائق التالية: مواءمة الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (DP/1997/2، و Add.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1997/10).

١١٤ - وعرض هذا البند مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم كل من البرنامج الإنمائي والصندوق. وقال إن المنظمتين حققتا إنجازا مرموقا من خلال طرح المقترحات الرسمية بشأن المواءمة، على الدورة الحالية للمجلس التنفيذي، وإن اليونيسيف تنوي تقديم المقترحات ذاتها إلى مجلسها التنفيذي. واستعرض مساعد مدير البرنامج الخطوات التي أدت إلى تقديم المقترحات الرسمية.

١١٥ - وكان مشروع المواءمة قد بدأ في عام ١٩٩٤ عندما أصدر المجلس التنفيذي لكل منظمة مقررات تطلب إلى رؤساء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن يعملوا على المواءمة بين طرائق عرضهم للميزانيات بغية التوصل إلى تعاريف موحدة وتحقيق درجة أعلى من حيث الشفافية وقابلية المقارنة المالية. وكان المجلس قد أحيط علما بأن الأعمال المستندة إلى الميزانيات الحالية لعام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ لكل منظمة قد تبدأ في أواسط شباط/فبراير ١٩٩٦. وكان ذلك عائدا إلى المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لليونيسيف خارج سياق مشروع المواءمة بشأن الميزانية المتكاملة لليونيسيف. ونتيجة لذلك، أبطل مفعول أعمال كثيرة أنجزت في مجال المواءمة خلال عام ١٩٩٥.

١١٦ - ونوه مساعد مدير البرنامج بأن المجلس التنفيذي قد أبقي على علم بالتقدم المحرز أثناء عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ عن طريق عدد من تقارير الحالة وورقات العمل. وقد سبق تقديم تقرير مرحلي شفوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، عقد عدد من الاجتماعات غير الرسمية المشتركة بين المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.

١١٧ - وأدى عدد من الأفكار المتبادلة بشأن هذا الموضوع إلى وضع مبادئ توجيهية هامة للمشروع، ومنها على وجه التحديد بيان شامل أدلى به أحد الوفود، وأيدته الوفود الأخرى، أمام كل من المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وعلى ذلك، تم التوصل إلى توافق آراء بأن المواءمة ينبغي أن تعني زيادة التشابه في عرض الميزانيات تعزيزا للتفاهم ولدعم صنع القرارات الجيدة، وضرورة أن يتجاوز التشابه مجرد أسلوب صياغة المضمون أو أسلوب العرض. على أنه لا يمكن،

ولا يجب، أن يعني التواؤم التماثل التام. وقد أعرب عن الاعتقاد بأنه ينبغي أن يشمل التواؤم المبادئ الأساسية في إعداد الميزانيات.

١١٨ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى مبدأ هام آخر أعرب عنه المجلس التنفيذي اثناء الدورات غير الرسمية وهو أنه ينبغي للتحليل والمعلومات أن يدعما عمليات وضع السياسات الاستراتيجية وصنع القرارات من جانب المجلسين التنفيذيين بدلا من الإفراد في شغل المجلسين بتفاصيل الميزانية.

١١٩ - وشملت المقترحات المقدمة ما يلي: (أ) شكل عام لتقديم ميزانيات الدعم لفترة السنتين؛ (ب) المصطلحات والتعاريف المشتركة المتعلقة بذلك؛ (ج) منهجية عامة لإعداد تقديرات الميزانية.

١٢٠ - وأعرب مساعد مدير البرنامج عن تقديره للمساهمات الإيجابية التي وردت بالفعل بطريقة غير رسمية من بعض الوفود. وأوضح أنه لو جاءت نتائج ممارسة المواءمة إيجابية فإن الفضل يرجع إلى المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ثم أشاد بالدعم والتعاون البناءين من جانب أعضاء المجلس واللجنة الاستشارية على مر السنين. وقال إن من العوامل التي شجعت المنظمات بوجه خاص، تعليقات اللجنة الاستشارية التي ذكرت فيها أن المقترحات المقدمة تسهم فعلا في تقديم ميزانية شاملة وشفافة.

١٢١ - وأعربت جميع الوفود عن ترحيبها وتهنئتها إزاء المقترحات التي توصلت إليها المنظمات بشأن مواءمة الميزانية. كما أعربت عن تقديرها للعمل المضني المرتفع النوعية الذي أنجزه فريق المواءمة العامل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. ومما شجع الوفود كثيرا، التعليقات الإيجابية على المقترحات من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وقد اتفقت على أن المقترحات تسهم فعلا في تقديم عرض للميزانية شامل وشفاف. وطلبت بعض الوفود أن تتقاسم المنظمات خبراتها مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة للتشجيع على زيادة الاتساق في عرض ميزانيات الدعم داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٢٢ - ونوهت وفود كثيرة بأن الشكل العام للعرض والمصطلحات والتعاريف العامة والمنهجية المشتركة في إعداد تقديرات الميزانية، تساعد المجلس التنفيذي على مقارنة ميزانيات المنظمات الثلاث. وتطلعت الوفود إلى أن تقدم مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في إطار النهج المتوائم ورأت أن ذلك هو الاختبار العملي الذي يمكن في ضوئه النظر في مقترحات أخرى للتنقيح.

١٢٣ - وشددت عدة وفود على أهمية رصد تنفيذ المقترحات. وأعرب وفده عن ارتياحه للمقترحات، وعن رضائه الكامل إزاء النهج الذي اتبعته اليونيسيف في عرض الميزانية المتكاملة، ورأى أنه يمكن الاستفادة من نهج مماثل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٢٤ - وذكر أحد الوفود أن من المفيد أن تعقد مقارنة في الميزانية بين استخدام الموارد الفعلي وبين المرصود منها في الميزانية (أي المسقط والمخطط). وبالإضافة إلى تحليلات المتغيرات شدد هذا الوفد أيضا على أهمية تحليل الاتجاهات في سياق الميزانيات. كما تساءل عن كيفية تقديم عرض منفصل لكل من المصروفات الرأسمالية والإيرادات المتأتية من أموال المكاتب، في إطار صندوق للأصول الرأسمالية يعمل على أساس تخصيصات من الموارد العامة كميزانية رأسمالية (انظر الفقرة ١٦ من DP/1997/CRP.3).

١٢٥ - وأعرب متكلم آخر عن التقدير للعمل المرموق الذي أنجز، وقال إنه فيما تعد المنظمات فريدة في مهامها إلا أنه ينبغي أن يكون النص المرافق لجداول الميزانيات شاملا وموجزا. واقترح الوفد نفسه أن تستكمل التعاريف العامة بالنسبة لكل منظمة على حدة عند عرض الميزانيات الفعلية. واقترح فضلا عن هذا أن تتضمن الميزانية جدولا بالوظائف مماثلا للجدول المتعلق باستخدام الموارد.

١٢٦ - وتكلم أحد الوفود بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر، فتطرق إلى تحقيق أهداف المواءمة التي عرضها أحد الوفود في آذار/مارس ١٩٩٦ وأيدها المجلس التنفيذي. وهي تشمل تعريفا عاما واستخداما لمصطلحات الميزانية وللنهج والسياسات المقبولة عموما في المحاسبة، وإفصاحا عن المعلومات الأساسية بالإضافة إلى الحد الأدنى بالنسبة للمحتوى، وأسلوب عرض موحد. وأشار الوفد نفسه إلى أن مهمة خبير استشاري تمت بتكليف من دولة عضو لتقييم العمل الذي أنجز والنتائج التي تحققت، جاءت إيجابية للغاية. وأوضح الوفد أن النتائج التي تحققت قطعت شوطا طويلا في تبسيط الميزانيات وإكسابها المزيد من الشفافية والشمول وسهولة المقارنة. وأكد الوفد على أن استخدام هذه الأداة أصبح الآن من مسؤولية المجلس بأن يعكف على فهم هذه المجموعة المتكاملة والتمرس في استخدامها وسيلة للإدارة على مستوى استراتيجي وفي حمايتها من عوامل الضعف. وقال إن الاختلافات ستحدث أيضا لو أن المجلس تزيَّد في طلباته بإيراد تفاصيل ليس لها طابع استراتيجي. وارتأى الوفد أخيرا أن من الجوهري أن يستمر التزام المنظمات بالمواءمة وأن تواصل عملها من أجل وضع الميزانيات الكفيلة بتحقيق النتائج المقارنة بالأهداف المشتركة المخططة.

١٢٧ - وأعرب وفد آخر، في معرض ثنائه على المنظمات لما حققته من نتائج، عن بعض التحفظات على التعاريف والمصطلحات. وقال إنه رغم اتفاقه مع رأي المنظمات على أن التصنيف القائم على أساس الوحدات التنظيمية هو عملي أكثر من غيره، لكنه ليس الأكثر اتساقا مع المنطق. ورأى الوفد أن باستطاعته أن يقبل التعاريف التي قدمتها المنظمات ولكن ينبغي تقديم إيضاحات في النص عند عرض الميزانيات بحيث تشمل توصيفا دقيقا للأنشطة وللنتائج والأهداف والغايات بما يكفل مراقبة الأداء.

١٢٨ - وانتقل الوفد نفسه إلى طلب إيضاحات عن كيفية تحديد التكاليف الإدارية للبرامج المرتقبة المتعددة الأطراف والثنائية، وذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه البرامج معانة من الميزانية العادية. وسأل الوفد، فضلا عن ذلك، عما إذا كان ثمة تعريف لمهمة الدعم على المستوى القطري بوصفها برنامجا أم دعما برنامجيا. وأثار الوفد نفسه نقطة أخرى تتعلق بصيغة ومحتوى نموذج الميزانية، كما أثنى على شكل الجداول ولكنه رأى أنه أصبح من الضروري نتيجة لضعف التعاريف والطابع المعقد للمنظمات أن تحدد بمزيد

من التفاصيل المحتويات الفنية لكل بند مدرج من أبواب الميزانية. وأخيرا شدد الوفد على ضرورة أن تواصل المنظمات عملية المواءمة بما في ذلك العمل على تحديد المؤشرات الأساسية المشتركة لقياس الأداء، مثل الميزانية العادية مقارنة بالأموال من خارج الميزانية، ونسبة الميزانيات الإدارية المستمدة من مكونات مختلفة، والموظفين الفنيين وغير الفنيين والاعتمادات البرنامجية حسب الوظيفة.

١٢٩ - وطلب أحد الوفود أن تقوم المنظمات بتقييم تجربة النهج المتوائمة في نهاية دورة البرمجة. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كانت الخارطة التنظيمية افتراضية، وذكر أن الاعتراف الواجب قائم بالنسبة للهياكل التنظيمية الموجودة.

١٣٠ - والتمس وفد آخر إيضاحات بشأن بيان مساعد المدير عن السبب في أن أعمال المواءمة على أساس ميزانيات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لم تبدأ قبل منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٣١ - ولاحظ الرئيس وهو يلخص تعليقات الوفود، التأييد الإيجابي العام للمقترحات المطروحة. وقال إن المجلس التنفيذي يتطلع إلى الدورة العادية الثالثة حين تدرج الأرقام الفعلية بالشكل الجديد. وحث على أن تتقاسم المنظمات خبراتها مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١٣٢ - وتوجه مساعد مدير البرنامج بالشكر إلى الرئيس والوفود على كلماتهم الطيبة وقال إن النجاح لم يكن ليتحقق لولا تشجيع المجلس التنفيذي. فالأعمال الأساسية التي نفذتها المنظمات الثلاث ينبغي اعتبارها واحدة من الخطوات الرئيسية ضمن جهد متواصل. ومن شأن العرض الفعلي للميزانية بالأرقام الحقيقية أن يساعد المنظمات على معالجة القضايا المتبقية كلما خرجت إلى النور. وذكر أن المنظمات حرصت على إبقاء اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المالية والميزانية) على علم بما كان يحرز من تقدم. وبالنسبة لموضوع موازنة رأسمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أشار مساعد المدير إلى أن الموضوع يتصل بالاحتياطي المخصص للإيواء الميداني وهو لم يدرج في الميزانية لفترة السنتين. أما موضوع موازنة رأس المال فهو قيد الاستعراض.

١٣٣ - وذكر رئيس قسم الميزانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الفريق العامل المعني بالمواءمة يدرك تماما أن المقترحات الحالية ليست إلا بداية للعملية وسيُكتسب المزيد من الخبرة مع توافر الأرقام الفعلية.

١٣٤ - أما عن ضرورة إغناء الوثيقة الأساسية بالمزيد من التفاصيل، فقد أشار رئيس قسم الميزانية في البرنامج الإنمائي إلى أن النهج المتبع هو إبقاء الوثيقة الأساسية عند مستوى الإجمال مع إمكانية إتاحة المعلومات المفصلة عند طلبها. وجدير بالملاحظة أن الوثيقة الفعلية ستتضمن مسائل لم تدرج في النموذج المطروح وأن ذلك سيوفر معلومات جوهرية وتبريرات تدعم مقترحات الميزانية.

١٣٥ - وفيما يتعلق بالتعاريف، ذكر رئيس قسم الميزانية في البرنامج الإنمائي أن المنظمات تدرك أن الأمر يقتضي المزيد من العمل. ثم أوضح أن هذا الصقل سيحدث عند إعداد الميزانيات الفعلية. وبالمثل أشار كل من مدير شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ورئيس قسم الميزانية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الاختلافات بين البرامج ودعم البرامج والإدارة والتنظيم ستوضح بالكامل عند الاقتضاء.

١٣٦ - وبالنسبة للتساؤل عن الخارطة التنظيمية في النموذج المطروح أشار رئيس قسم الميزانية في البرنامج الإنمائي إلى أنه افتراضي فعلا وأن المخطط التنظيمي الفعلي لكل منظمة سيدرج عند عرض الميزانيات.

١٣٧ - وعن السؤال المتعلق بتأخر المنظمات في البدء بأعمال المواءمة على أســـاس ميزانيات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ أفاد رئيس قسم الميزانية بالبرنامج الإنمائي، بأن اليونيسيف أُلزمت بأن تقدم إلى مجلسها التنفيذي ميزانيتها الجديدة المتكاملة خارج نطاق عملية المواءمة. ولذلك لم تتوافر ميزانية اليونيسيف للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ قبل شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٣٨ - كذلك توجهت مديرة شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها الإيجابية ووافقت على أن الخطوة الأولى قد اتخذت بالفعل. وأشارت إلى أن المنظمات ستتمكن عند ورود مقترحات الميزانية الفعلية من المواءمة الدقيقة للعروض عند اللزوم.

١٣٩ - وعن العلاقة بين الميزانيات الإدارية والبرنامجية أوضحت المديرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن بعض المعلومات سترد في وثيقة الميزانية. بيد أن المزيد من المعلومات سيرد في الوثائق الأخرى ومنها مثلا خطة العمل.

١٤٠ - وبالنسبة للتقديرات المنقحة، أشارت المديرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قدمت بعض التعليقات في حين أنها لم تتعرض لأي مشاكل. وبين رئيس قسم الميزانية بالبرنامج الإنمائي أنه بالنظر إلى توقيت إعداد وثائق الميزانية للمجلس التنفيذي فقد تعذر إدراج النفقات الفعلية.

١٤١ - وذكرت المديرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن المنظمات ملتزمة بألا تسمح بانقضاء مواعيد المواءمة وبأن تتلافى إدراج تفاصيل أكثر مما ينبغي، بحيث تبقى المقترحات الحالية أداة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. وبخصوص معاملة نفقات الدعم التي تشمل المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، أشارت المديرة إلى أن هذه النفقات تستند إلى التكاليف الإضافية.

١٤٢ - وفيما يتعلق بالموارد المرصودة، ذكر رئيس قسم الميزانية بالبرنامج الإنمائي أن جدول تخطيط الموارد سوف يشمل، بطريقة في غاية الوضوح والشفافية، استخدام هذه الموارد، حسب الواقع، للبرامج والدعم البرامجي والإدارة والتنظيم.

١٤٣ - وقد وافق المجلس التنفيذي على الشكل المقترح لميزانية الدعم لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الوارد في الوثيقة DP/1997/2.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج

١٤٤ - رحب مدير البرنامج بالأعضاء الجدد وبأعضاء مكتب المجلس التنفيذي وأشاد بأعضاء المكتب وأعضاء المجلس الذين انتهت مدة عضويتهم. معربا عن أمله في أن تكون سنة ١٩٩٧ سنة مثمرة، وتشمل حوارا بناء، واعتمادا للقرارات بتوافق الآراء، مع النهوض بسبل العمل، ثم أكد على التحديات والفرص المتاحة في عام ١٩٩٧، منوها بأنه بانتخاب السيد كوفي عنان الأمين العام الجديد يمثل بداية عهد جديد. وقال إن المواضيع الرئيسية في عام ١٩٩٧ تشمل التعجيل بتنفيذ التشريع المحوري الذي اعتمده المجلس، وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأخذ بالمساءلة وعملية تغيير الإدارة. وقال إن ثمة رؤية آخذة في الانبثاق لما ينبغي أن يكون عليه توجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القرن الحادي والعشرين. وتشمل تلك الرؤية القيام، على وجه أفضل، بتحديد العلاقة مع شركاء التنمية، وتحسين حياة من يعيشون في ربقة الفقر، وبنهوض منظمة تتعلم، وتفيد من تجارب اكتسبتها بلدان محددة. وسوف تستوحي القيم في انطلاقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يكفل له حسن الإدارة والإحساس بالمسؤولية بحيث يجمع في أعماله بين الكفاءة والحسم. وسوف تعرض التوصيات المنبثقة عن عملية التغيير على المجلس في دورته السنوية. وينصب تركيز التوصيات على أداء خدمة ذات نوعية جيدة لبلدان البرامج، ثم على الفعالية والأثر، والكفاءة والمساءلة.

١٤٥ - وأبرز مدير البرنامج أهمية خطة العمل لعام ١٩٩٧. ولاحظ الاهتمام بضمان إجراء مناقشة تجمع بين المغزى والتركيز في الدورة السنوية مع اشتمالها على فريق رفيع المستوى معني بالقضاء على الفقر. وبعد ذلك استعرض عددا من الفعاليات التي تمت منذ الدورة السابقة، ورحب بأسئلة وتعليقات مجلس الإدارة على ملاحظاته.

١٤٦ - وقد رحب عدد من الوفود بالبيان الذي أدلى به مدير البرنامج. وطلب أحد الوفود تقديم معلومات عن إطار المساءلة، فيما أكد وفد آخر على أهمية رصد أداء البرنامج في عام ١٩٩٧ وطلب تقديم معلومات عن الأهداف الكمية للأداء، على أساس إعطاء الأولوية لرصد نجاح أطر التعاون القطري. وأبرز أحد المتكلمين أهمية التطرق الى القضايا من المنظور القطري. وكان ثمة تشجيع على مواصلة الحوار مع المجلس التنفيذي بشأن عملية التغيير.

١٤٧ - وطلب أحد الوفود تقديم معلومات عن الطريقة التي تُمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تحقيق هدف تعبئة موارد بلغت ٣,٣ بليون دولار المتضمن في قرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. ولاحظ وفد آخر أنه في ضوء زيادة التمويل من موارد غير أساسية يبدو أن المجلس يتحكم فقط في ثلث تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطُلب تقديم المزيد من المعلومات عن ملاءمة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تمول بتمويل من الموارد غير الأساسية.

١٤٨ - وأعلن أحد المتكلمين، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عزمه على العمل مع الممثلين الإقليميين الآخرين في عام ١٩٩٧ لتعزيز المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعم نظام المنسق المقيم. وقال إن تمويل الميزانية الأساسية يتسم بالأهمية. ومن شأن إعداد المزيد من التقارير العملية عن المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة أن يقابل بالترحيب.

١٤٩ - وذكر مدير البرنامج بأن إطار المساءلة سوف يناقش بمزيد من التفصيل في الدورتين الحالية والمقبلة فضلا عن مناقشته في سياق عملية تغيير الإدارة. وقال إنه يتوقع إنشاء "شبكات المعرفة" كجزء من الأنظمة الشاملة لتعزيز المعلومات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن المتوخى توسيع مهمة المراجعة الداخلية للحسابات. وسوف يتم التركيز على عنصر التمكين لمن يعيشون في ربقة الفقر. وسوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار من التكامل مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأبلغ المجلس التنفيذي بأن الأهداف التي حددت لأداء البرنامج هي أهداف تأتي على رأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وثمة تدبير نفذ مؤخرا من جملة تدابير أخرى يقضي بتقييد السفر لمدة ستة أشهر بالنسبة للمديرين الأقدم والممثلين المقيمين.

١٥٠ - وطلب أحد الوفود تقديم معلومات عن العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وأكد وفد آخر على ضرورة الإبقاء على هياكل ميدانية كافية في جميع المناطق. ورحّب عدد من المتكلمين بالجهود التي يبذلها مدير البرنامج لتعبئة الموارد الأساسية. ولاحظ بعض الوفود بأنه ليس بمقدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضطلع وحده بهذا النشاط. وأشار أحد الوفود الى أن بالإمكان استخدام برامج خاصة لتعزيز تعبئة الموارد. كما أعرب المتكلم عن اعتقاده بوجود ارتباط بين تعبئة الموارد واستراتيجية المعلومات بما يمكن أن يؤثر إيجابيا على الجمهور في البلدان المانحة. وأشار الى الحاجة لإعداد تقييم صحيح وواضح لأثر البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو قصص النجاح التي يحققها بما يعزز صورة المنظمة لدى الجماهير. واقترح أحد الوفود زيادة مشاركة القطاع الخاص في تعبئة الموارد.

١٥١ - وطلب متكلم آخر تقديم معلومات عن الطريقة التي يساعد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشر المعلومات عن الأهداف التي اعتمدتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الواردة في الوثيقة المعنونة "تشكيل القرن الحادي والعشرين: مساهمة التعاون الإنمائي". وطالب بالمزيد من المعلومات عن دور مدير البرنامج بوصفه المنسق الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٥٢ - وأعرب مدير البرنامج عن ترحيبه بزيادة مشاركة المجلس التنفيذي في المسؤولية عن البرامج التي تنطوي على موارد غير أساسية. وقال إن تعزيز التنسيق على الصعيد القطري له أهمية كبرى. شأنه في ذلك شأن أهمية تعيين أفضل الموظفين كمنسقين مقيمين. وأفاد أنه يجري حاليا تعيين ممثلين مقيمين من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مسترعيا انتباه المجلس الى ورقتين وزعتا في الدورة الحالية: إحداهما عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم، والأخرى عن عمله شخصيا بوصفه منسقا خاصا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بأهداف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، أبرز تلاقي المصالح بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إن المنظمتين تتعاونان عن كثب في مجالي القضاء على الفقر ومتابعة نتائج المؤتمرات. أما العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي فهي علاقة طيبة بما في ذلك العلاقات من خلال العمل لمتابعة نتائج المؤتمرات الدولية والمبادرة الخاصة لأفريقيا. وعلّق على جوانب الإصلاح المختلفة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها فرادى هيئات الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالآلية المشتركة بين الوكالات، وعلى الصعيد الحكومي الدولي الأوسع نطاقا. وردا على سؤال مطروح، صرح بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يولي الاهتمام الواجب بمستويات التوظيف والهيكل الميداني في استراتيجية الميزانية للفترة ١٩٩٨ ١٩٩٩. ورحب بالملاحظات التي أبديت فيما يتعلق بتعبئة الموارد، وتقييم الأثر وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص. وفيما يتصل بالمجال الأخير، أفاد بأن خطة إنشاء لجنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الولايات المتحدة الأمريكية، هي جهد يأمل شخصيا في تكراره في مناطق أخرى.

سادسا - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

إطار التعاون العالمي الأول

١٥٣ - عرض مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب السياسات ودعم البرامج، النص المنقح لإطار التعاون العالمي الأول (DP/GCF/1). وذكر بأنه كان بالمستطاع أن تستعين بالورقة المنقحة بعملية مشاورات سابقة. واستعرض الشواغل المعرب عنها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ أثناء مناقشة النص الأول لإطار التعاون العالمي. وأبدى عدة تعليقات تتعلق بالدور الشامل للبرنامج العالمي والأهمية التي يكتسيها باعتباره يتصدى لمشاكل مشتركة بين كثير من بلدان البرنامج فيما يتصل بالتنمية البشرية المستدامة وإن تعلقت على وجه أكثر تحديدا بقضايا من قبيل إمدادات المياه، والأمن الغذائي، والطاقة المستدامة، والبحوث المتعلقة بالصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز). ولقد أشارت تقييمات موارد البرنامج الخاصة والبرامج العالمية والبرامج الأقاليمية الى وجود عيوب ولكنها دافعت بقوة أيضا عن دور البرامج المشتركة بين الأقطار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار الى عدد من الملاحظات الأكثر انتقادا في التقييمات، بما في ذلك تكرار مجالات التركيز، مما ألحق التشتت بالبرنامج، إضافة الى صعوبة تقييم البرامج في هذا المجال أو ذاك؛ وتدني الأولوية المعطاة لبناء الشراكات؛ وهبوط درجة الوضوح داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسلم بضرورة زيادة التركيز في العمل ولكنه أكد أيضا على ضرورة الأخذ بالمرونة لأن البرنامج العالمي يمثل بند الميزانية الوحيد الذي يتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة للقضايا الناشئة ودعم الشراكات العالمية الهامة.

١٥٤ - ويختلف البرنامج العالمي الحالي عن البرامج العالمية السابقة عليه، من حيث التركيز الموضوعي والإدارة البرنامجية على حد سواء، وكذلك من حيث مستويات التمويل الشامل وتخصيص الموارد في إطار البرنامج. ويمكن إنفاق الغالبية العظمى من موارد البرنامج العالمي في المجالات التالية: أطر السياسة الكلية للتنمية البشرية المستدامة؛ والطاقة، وتوفير الأمن الغذائي وتوصيل المياه لفقراء الريف والحضر؛ وسبل المعيشة المستدامة، وتحسين القدرات وخلق فرص عمل للفقراء؛ وبناء القدرات الوطنية اللازمة لإجراءات التحليلات المتعلقة بنوع الجنس والسياسات والأطر القانونية التي تراعي اعتبارات الجنسين ومؤسسات إدارة الحكم؛ وإدارة القطاع العام. وفي ذلك السياق، يهدف البرنامج العالمي الى تحليل القضايا والاتجاهات الهامة المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة حيث يمكن أن يقوم التعاون المتعدد الأطراف بدور فيما يتصل بالدعوة و/أو بناء القدرات. وسوف يستخدم البرنامج العالمي أيضا لدعم الشراكات العالمية من أجل التصدي للتحديات الرئيسية في المجالات التي ينصب عليها تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف يستخدم جزء كبير من الموارد لتطوير الاستراتيجية والمنهجية، فضلا عن اختبار أدوات ووسائل البرنامج. ويهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحسين نوعية المعلومات المتوافرة لصانعي القرارات، بما في ذلك وضع مؤشرات وعلامات قياسية، فضلا عن استخدام تكنولوجيا المعلومات للنهوض بالمزيد من التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.

١٥٥ - وسوف تتوافر فئة ثانية من الموارد للتصدي للقضايا الجديدة والناشئة، والوفاء بالتزامات الشراكة العالمية الراسخة ودعم عدد محدود من القضايا التي يشملها الإطار.

١٥٦ - وقد أبدى كثير من الوفود تعليقات بشأن الوثيقة DP/GCF/1 والمُقَدمِة التي عرضها بها مساعد المدير. وصرح معظم الوفود بأنه بالرغم من أن المعلومات التي قدمت شفويا في الدورة كانت مفيدة جدا، لم تتصد الوثيقة DP/GCF/1 بالقدر الكافي للشواغل المعرب عنها في الدورة العادية الثالثة. وفي حين صرح بعض المتكلمين بأنهم سوف يعتمدون الإطار إذا قدمت ورقة استراتيجية عن التعاون العالمي في دورة مقبلة، ذكر آخرون بأنهم ليسوا في موقف يسمح لهم بقبول الإطار على الإطلاق في الدورة الحالية. ولاحظ بعض الوفود بأنه ينبغي أن تتضمن الوثيقة صورة دقيقة لأنشطة البرنامج العالمي. وأن الحاجة تدعو إلى المزيد من الوضوح والتحديد ورسم الأولويات ودمج تقييم النتائج. وذكر أحد المتكلمين، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن التصميم الأساسي للإطار، بما في ذلك المواضيع التي يشملها، يعد مقبولا، وتساءل عما إذا كان بالمستطاع إدراج التعاون بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي الأطراف في البرنامج العالمي. وتساءل عدد من الوفود عما إذا كانت نتائج تقييم البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ ستؤخذ في الاعتبار في الإطار العالمي. وأكد عدد من الوفود على أهمية مؤشرات ومقاييس أداء البرنامج. وذكِر أن بإمكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل مع الوكالات المانحة في بعض المجالات التي يشملها الإطار.

١٥٧ - وذكر أحد الوفود بأنه لا سبيل لإقرار الوثيقة لأنها تنطوي على تأييد إنفاق مبلغ ١٢٦ مليون دولار يتعين توفيره في إطار البند ١ - ٣ للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وتحتاج الوثيقة الى المزيد من التحديد لتبرير إنفاق هذا المبلغ. وسلَّم الوفد بأن تعليمات المجلس التنفيذي لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية ولكنه أكد على ضرورة

توفير المزيد من الوقت والجهد لإعداد وثيقة جديدة. وينبغي أن تشمل الوثيقة أهدافا متسقة ومحددة بحيث تذكر أوصاف المشاريع، وحجم المبالغ المخصصة لإنجازها، وتعكس تقييم النتائج، وتورد القيمة المضافة لكل مشروع على حدة والأثر الناجم عن المشاريع في الميدان، وإظهار الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التدخلات التي يقوم بها. وصرح وفد آخر بأنه لا ينبغي تطبيق شكل إطار التعاون القطري على إطار التعاون العالمي. بل يتعين أن يكون الإطار العالمي أكثر تحديدا. ولا غنى عن إدماج التفكير الاستراتيجي وتقديم موجز للتنفيذ. ولاحظ أحد المتكلمين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مخول بالفعل بالبدء في تنفيذ إطاره للتعاون العالمي، ولكن لا ينبغي البدء في أنشطة جديدة إلا بعد عرض خطة أخرى على المجلس التنفيذي لكي يعتمدها.

١٥٨ - وأبرز بعض الوفود ضرورة تقسيم العمل بوضوح بين البرامج العالمية من المنظمات الأخرى. وطلبت أحد الوفود تقديم معلومات عن المشاريع التي سوف تلغى إذا حدث نقص في الأموال كما طلب معلومات عما إذا كانت هناك فرص متاحة للتمويل المشترك. وصرح أحد الوفود بأن المجلس التنفيذي لا يحتاج الى كل التفاصيل عن المشاريع لأن ذلك ينطوي على إدارة تتم على النطاق الجزئي. بيد أن متكلما آخر لاحظ أن المساءلة قضية رئيسية ويحتاج المجلس التنفيذي الى أن يتأكد من أن أنشطة الإطار العالمي قابلة للتدعيم. وأكد عدد من الوفود على ضرورة إلقاء نظرة أعمق لقطاعات مشتركة على مجالي نوع الجنس والبيئة. وأبرز أحد الوفود أهمية استخدام المؤشرات لتحقيق أهداف البرنامج العالمي، وطلب تقديم معلومات عن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال. وأكد متكلم آخر على أهمية الربط بين هذا المجال وبين متابعة المؤتمرات الدولية الشاملة.

١٥٩ - وأكد مساعد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أن المشاورات سوف تجرى في مرحلة مبكرة فيما يتعلق بأي وثائق أخرى عن البرنامج العالمي. ومن المزمع إجراء سلسلة مناقشات خلال غذاء سريع لمناقشة القضايا التي أثارها المجلس التنفيذي. وبصدد الإجابة على تساؤل مطروح صرح مساعد مدير البرنامج بأن الجدول الذي يتضمن النسب المئوية للموارد التي ستخصص في البرنامج العالمي قد حذف من الإطار المنقح بسبب عدم توافر الأوصاف التفصيلية للمشاريع في الوقت الراهن، بما تعذر معه تقديم تفصيل دقيق لتخصيص الموارد حسب الموضوع. ولن تتوفر هذه المعلومات إلا في عامي ١٩٨٨ أو ١٩٩٩. وأشار الى أن البند ١-٣ يقدم تمويلا لاستجابة مرنة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاحتياجات المقبلة الهامة للتنمية البشرية المستدامة. وسوف يتجنب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكرار الأنشطة التي تضطلع بها منظمات أخرى، علما بأن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنشطة مشتركة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تسفر عن استجابات متسقة للمشاكل. ولاحظ مساعد مدير البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يستطيع على الفور وقف التزامه بترتيبات التمويل المشترك الرئيسية، حتى وإن كانت مساهمته المالية ثانوية، وذلك بالرغم من احتمال إلغاء هذه الترتيبات تدريجيا، موضحا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد على الخبرات المتوافرة لدى المؤسسات الأخرى من خلال هذه الشراكات.

١٦٠ - وأبرز زيادة التركيز المتضمنة في مشروع الإطار المقدم في الدورة الحالية، وقال إن بالمستطاع زيادة تجميع الـ ٢٥ فئة الموضحة في الوثيقة لتبيان عدد أقل من الفئات، وإلغاء بعض الفئات الفرعية. وأكد مساعد مدير المجلس التنفيذي بأنه بالرغم من أنه يمكن الأخذ بالمزيد من التركيز في الإطار فقد استمع البرنامج الى تعليقات أعضاء المجلس في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ وسوف يواصل التحرك في هذا الاتجاه بمزيد من التركيز. وأكد من جديد على أنه يصعب في الوقت الراهن تقديم تفصيل للمبلغ الذي يتعين إنفاقه حسب الفئة.

١٦١ - وفي معرض الرد على سؤال، لاحظ مساعد مدير البرنامج بأن أنشطة القطاع الخاص لم تذكر بالتفصيل في الوثيقة، بل حدثت تداخلات هامة في ذلك المجال، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالائتمانات على الصعيد الجزئي والمشاريع الصغيرة، ولكنها ظلت عنصرا صغيرا من مكونات البرنامج الشامل. وأبرز أيضا حقيقة أنه صدرت للمديرين تعليمات لدمج اعتبارات نوع الجنس والاستدامة البيئية في صلب برامجهم. وفيما يتعلق بالروابط مع البرامج القطرية أوضح أن الشراكة العالمية تهدف الى زيادة العضوية مع بلدان الجنوب، فضلا عن التعاون التقني وبناء القدرات. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل حاليا مع منظمات أخرى لوضع مؤشرات، ولا سيما فيما يتعلق بتحليل الحالة.

١٦٢ - ثم أعرب مساعد مدير البرنامج عن الشكر للمجلس التنفيذي لما قدمه من تعليقات مفيدة وبناءة. وأكد للمجلس بأن نتائج التقييمات سوف توضع في الاعتبار عند تطوير استراتيجية وإطار لتنفيذ البرنامج العالمي. وسوف يهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدرجة كبيرة بالأولويات ويركز على البرنامج ويبذل جهدا متضافرا لتحديد الأولويات وإلغاء الأنشطة التي لا تتعلق بمهمته الأساسية. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتمامات المجلس التنفيذي ومفادها أنه يمكن زيادة التركيز على البرنامج العالمي. وقد وزع رسم توضيحي على المجلس بالمجالات التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولاحظ مدير البرنامج بأن الرسم التوضيحي يبين أيضا إطار متابعة المؤتمرات الدولية، معربا عن أمله في تزويد البرنامج في أقرب وقت ممكن بتوزيع كمي للموارد. وقال إن الشراكات وأوجه التعاون المشتركة أدت الى اتباع نهج متنوعة وكانت لها قيمة كبيرة. فقد جلب التمويل المشترك موارد دعت الحاجة إليها كما ساعد على تجنب التداخل بين الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات المختلفة. وأتاح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركة في العمليات الكبيرة مما جعل بمقدوره تمثيل مصالح بلدان البرنامج.

١٦٣ - وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٥/٩٧ - الإطار الأول للتعاون العالمي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالمشروع المنقح للإطار الأول للتعاون العالمي الوارد في الوثيقة DP/GCF/1 فضلا عن بياني مدير البرنامج ومساعد مدير البرنامج بشأن المشروع المنقح؛

٢ - يشير إلى مقرره ٤٢/٩٦؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقوم، مع مراعاة التعليقات المقدمة من أعضاء المجلس التنفيذي، في الدورة الحالية، بزيادة توضيح مشروع الإطار الأول للتعاون العالمي من خلال إجراء مشاورات مبكرة مع المجلس، وأن يقدم إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ مقترحا منقحا ليقوم المجلس بالنظر فيه وإقراره، على أن يشمل ذلك المقترح خطة استراتيجية للتنفيذ ويأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) ضرورة المراعاة التامة للنتائج التي توصل إليها تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "البرامج العالمية والدولية والإقليمية: تقييم الأثر" (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) فضلا عن تعليقات الوفود في الدورة الحالية؛

(ب) ضرورة التركيز على الأنشطة البرنامجية التي: '١' تكون ذات طابع ومنظور عالميين؛ '٢' لا يمكن تنفيذها في إطار البرامج الإقليمية أو القطرية؛ '٣' يمكن أن تعزز الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

(ج) ضرورة وضع أولويات للأنشطة البرنامجية والتركيز عليها، في إطار الولاية الحالية وفي المجالات ذات الأولوية، التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحدث فيها أثرا مختلفا حقيقيا؛

(د) ضرورة تجنب الازدواجية، مع تعزيز التضافر مع الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛

٤ - يشدد على ضرورة أن يراعَى في الاقتراح المنقح:

(أ) أن يتضمن، لعلم المجلس، عرضا تفصيليا للأنشطة الجارية، التي ستتوقف خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛

(ب) أن يحدد كيفية رصد أنشطة البرنامج وتقييمها، استنادا إلى مؤشرات ومعايير الأداء، ولا سيما فيما يتعلق بأثرها على الصعيد القطري؛

٥ - يقرر، في غضون ذلك:

(أ) استمرار الأنشطة التي تم الالتزام بها من قبل؛

(ب) إمكان الالتزام بما يصل إلى ما مجموعه ٣٣,٣ في المائة من الموارد العالمية في إطار البند ١-٣، من أجل الأنشطة، بطريقة تتسق مع المبادئ التوجيهية الموجزة في الفقرات ٣ (أ) إلى ٣ (د) من هذا المقرر؛

(ج) أن تُرفق بالاقتراح المنقح، لعلم المجلس التنفيذي، قائمة بالأنشطة الجارية والمزمع القيام بها.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٦٤ - عرض مساعد المدير، مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RCF/RLA/1). وأشار إلى أنه قد أجريت مع الحكومات مشاورات واسعة النطاق عند إعداد إطار التعاون الإقليمي. وسيتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع عدد كبير من الشبكات المختلفة لتحقيق أهداف التعاون الإقليمي من بينها المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وسوف تستمر تنمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويمثل أيضا مراعاة منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية سمة رئيسية في الإطار الجديد. وستحدد في مرحلة تصميم المشاريع مؤشرات النجاح من أجل تقرير أثر المشاريع على البرنامج الإقليمي بشكل أفضل.

١٦٥ - ووجه أحد الوفود باسم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الشكر إلى المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إطار التعاون الإقليمي الذي يعد إطارا استراتيجيا ومركزا. فرغم أن المنطقة متنوعة، أوضح الإطار أن البلدان المستهدفة يمكن أن تجتمع حول عدد من القضايا التي تشكل أولويات إقليمية. وقد حظيت بتقدير كبير العملية التحضيرية التي شملت إجراء مشاورات شاملة على الصعيد الإقليمي.

١٦٦ - وأعربت عدة وفود عن تأييد واسع النطاق للإطار، بما في ذلك دمج النتائج والدروس المستفادة من التعاون الذي تم في الماضي وخاصة أهمية المشاورات التي أجريت مسبقا في وضع الإطار، وتناقص عدد المشاريع مع زيادة تركيزها والأهمية التي أوليت للتقييم. وأشار عدد كبير من المتكلمين إلى صلة الاستراتيجية المقترحة والمجالات المواضيعية المحددة في الوثيقة بموضوع إطار التعاون الإقليمي وأبرزوا بعض المجالات ذات الأهمية وخاصة العلم والتكنولوجيا، والتجارة، واحتياجات البلدان الجزرية الصغيرة النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأكد بعض المتكلمين على ضرورة جمع المزيد من الموارد من أجل تنفيذ البرنامج. ورحب أحد الوفود بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون المتعدد الأطراف والثنائي في المنطقة ثم أبدى تأييده لزيادة تعزيز هذه المشاركة. وأكدت عدة وفود على ضرورة التركيز على التدخلات الرامية إلى وضع الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس ضمن مسار الأنشطة الرئيسية وفي مجال البيئة.

١٦٧ - وسأل أحد الوفود عن كيفية الربط بين البرنامج الإقليمي وإطار التعاون العالمي، وإلى أي مدى تم التصدي للقضاء على الفقر في هذا البرنامج، كما طلب مزيدا من المعلومات عن إنشاء أنظمة للمعلومات وتقديم الخدمات المتعلقة بتعبئة الموارد الإضافية في المنطقة على النحو المشار إليه في الفقرة ١٢ من الوثيقة. وطلب وفد آخر معلومات بشأن إطار متعلق تحديدا بمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية وبشأن الاشارات المتعلقة بالتعاون مع وسائل الإعلام من أجل تشجيع الديمقراطية، وسأل عما إذا كانت قد خصصت موارد من أجل أنشطة بعينها. وطلب المتكلم أيضا مزيدا من المعلومات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التمويل المقدم لكل منطقة.

١٦٨ - وأبرز مساعد المدير الصلات المتشابكة القائمة بين المواضيع والأولويات الإقليمية والوطنية. قائلا إنه كان هناك تعاون وثيق مع مراكز التنسيق الوطنية والمكاتب القطرية في وضع إطار التعاون الإقليمي. وستضطلع المكاتب المحلية بمهمة تنسيق الصلات بين البرامج الإقليمية والوطنية. وأشار إلى أن القضاء على الفقر مدمج تماما في صلب البرنامج بما في ذلك ما يتم من خلال مشاريع مرفق البيئة العالمية. وردا على سؤال، قال إن تقديم الخدمات يمول ذاتيا. ثم أشار إلى الاهتمام المتزايد الذي سيوليه المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأنشطة التقييم. فعلى سبيل المثال، سيجرى تقييم غير متحيز للتقدم المحرز في مراعاة منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية. وأشار إلى أن مراكز التنسيق المعنية بمسائل نوع الجنس كانت هي نفسها مراكز التنسيق المعنية بالفقر في المكاتب القطرية. وأشار إلى أن الصلة بين البرنامج الإقليمي والبرنامج العالمي قد حددت مع إشارة خاصة إلى تدخلات في مجال أساليب الحكم والإدارة. ووزعت معلومات بشأن الأنشطة في مجال الحكم في المنطقة على المجلس التنفيذي.

١٦٩ - وأكد مساعد المدير التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جميع البلدان ورحب بإمكانية التعاون المتعدد الأطراف والثنائي. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاون مع الاتحاد الكاريبي وأن نسبة ٢٥ في المائة من البرنامج الإقليمي مكرسة لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. وحسب المواضيع، كرس البرنامج الإقليمي نسبة ٦٠ في المائة من موارده للقضاء على الفقر ولأساليب الحكم والإدارة؛ و ٢٠

في المائة للبيئة؛ و ١٥ في المائة للتجارة والتكامل؛ و ٥ في المائة للعلم والتكنولوجيا. وعن طريق البرنامج الإقليمي، يقوم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستكشاف سبل للتعاون مع وسائل الإعلام من أجل تعزيز الأفكار المتصلة بالتنمية المستدامة وما يتعلق منها تحديدا بثقافة الديمقراطية.

١٧٠ - وأبلغ معاون المدير المجلس التنفيذي بأن كل مكتب إقليمي تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وافق على تخصيص نسبة ٢٠ في المائة على الأقل من أجل اعتبارات نوع الجنس في أنشطة التنمية في برامجه الإقليمية. وستقوم اللجنة الداخلية لمراقبة إدارة البرامج برصد هذا الجانب من جوانب البرامج. كما شملت الوسائل الأخرى لتعزيز اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية الاستعانة بخبراء في البرنامج الإقليمي تابعين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإعداد نماذج لمراعاة اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، مع إمكانية الاستعانة بأخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة كمستشارين في اعتبارات نوع الجنس في التنمية في المكاتب القطرية. وأبلغ المجلس التنفيذي أن ٩٠ في المائة من مجموع الموارد المتاحة سنويا للبرامج الإقليمية قد وزعت على أساس تناسب الموارد القطرية في كل منطقة، مع توزيع الرصيد البالغ ١٠ في المائة بالتساوي بين المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وستحصل جميع البرامج الإقليمية على قدر أكبر من الموارد في ترتيبات البرمجة الخَلَف، حيث تخصص لأفريقيا أكبر نسبة تمنح على أساس سنوي (٣٠,٣ من ملايين الدولارات) ويأتي بعدها آسيا والمحيط الهادئ (٢٢٠,٣٩٤ مليون دولار) والدول العربية (٧,٦٥٧ مليون دولار) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٦,٩٢٥ مليون دولار) ثم شرق أوروبا/رابطة الدول المستقلة (٦,٧٤٢ مليون دولار).

١٧١ - وقد وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RCF/RLA/1).

الإطار الأول للتعاون القطري مع بليز (DP/CCF/PEL/1)

١٧٢ - أشار مساعد مدير البرنامج إلى أن تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع بليز يغطى من السلفادور. وقال إن التمويل من خارج الميزانية يدعم موظفا فنيا دوليا واحدا لتغطية برنامج بليز. وينصب هذا البرنامج على القضاء على الفقر وتنمية القدرات كما يركز على البيئة المستدامة. ويؤمل أن يجتذب رأس المال الاستهلالي في بليز، البالغ قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار مزيدا من التمويل.

١٧٣ - ووافق المجلس التنفيذي على الإطار الأول للتعاون القطري مع بليز (DP/CCF/PEL/1) على أساس عدم الاعتراض.

١٧٤ - وأعرب ممثل بليز عن تقدير حكومته للمساعدة التي قدمها وما برح يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى بليز، معربا عن الأمل في أن تتعزز قدرة المكتب الفرعي بتزويده بموظف دولي وبتنفيذ البرامج المقررة. وقال إن حكومة بليز تتعهد بتعاونها على تنفيذ هذا البرنامج.

المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

المناقشة عامة

١٧٥ - عرض مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أطر التعاون الإقليمي الستة المعروضة على المجلس التنفيذي على أساس عدم الاعتراض بموجب أحكام مقرر المجلس ٧/٩٦. وقال إن الوثائق المعروضة على المجلس هي الأطر الأولى للتعاون القطري مع الجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/1) وهنغاريا (DP/CCF/HUN/1) وكازاخستان (DP/CCF/KAZ/1) وقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/1) ومولدوفا (DP/CCF/MOL/1) وسلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1). وأشير إلى استلام خمسة طلبات خطية تدعو المجلس إلى بحث إطاري التعاون القطري مع قيرغيزستان وسلوفاكيا، وبناء على ذلك سيناقشهما المجلس وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٧/٩٦.

١٧٦ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى عدد من خصائص البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المنطقة، وهي: إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية وتقارير إنجاز المشاريع بدعم من أموال البرامج الإقليمية؛ والتشجيع على التنفيذ الإقليمي بوصفه النموذج المختار؛ والتركيز على التدخل على مستوى السياسة العامة، وعبء العمل الثقيل الملقى على عاتق المنسقين المقيمين الذين كثيرا ما لا يوجد معهم نائب أو مساعد للممثل المقيم فضلا عن كونهم يجسدون الوجود الوحيد للأمم المتحدة في المنطقة؛ ثم السياسات المشجعة على التنمية البشرية المستدامة. وأضاف يقول إن عدة بلدان طلبت من البرنامج تقديم العون لها في الانتقال من مرحلة المساعدة القائمة على المنح لتصبح في عداد الأطراف المانحة الناشئة، بما في ذلك دعمها في تحقيق هدف انضمامها إلى الرابطات الإقليمية في المنطقة. وقال إن البرنامج مستعد للمساعدة وخاصة في ضوء توافر إمكانية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبوجه خاص بين منطقة شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

١٧٧ - وأضاف قائلا إن المكتب الإقليمي لشرق ووسط أوروبا يزمع أن ينشئ، في حدود الميزانية الحالية، وحدة اتصال لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان المنطقة التي لا يوجد فيها مكاتب للبرنامج (الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا). أما مفهوم شبكة الاتصال من أجل التنمية، وهو ما يتيحه وجود وحدات اتصال في كل بلد فيعمل على تيسير عملية انتقال تلك البلدان من مرحلة المساعدة القائمة على المنح. وستنسق هذه الشبكة وتدعمها مبادرة إضافية للمكتب الإقليمي تتمثل في إنشاء مركز التعلم سيتخذ مقره في برادسلافا، سلوفاكيا، وسيضطلع بأنشطة اتصال - دعم وينظم فعاليات تعليمية. وسيكون مركز التعليم هذا وسيلة فعالة من حيث التكاليف في مساعدة المكتب الإقليمي على إدارة البرامج في البلدان التي لا يوجد فيها مكتب مكتمل القدرات.

١٧٨ - واردف قائلا إن أطر التعاون القطري مع كازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا تعكس وجودا فعالا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من تلك البلدان. ويعول المانحون الثنائيون على الدور الذي يمكن أن يؤديه البرنامج باسمهم على نحو ما تشهد به مساهمتهم الكبيرة في التكاليف في قيرغيزستان ومولدوفا. وأفاد بأن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيرغيزستان موجود الآن في دورة المجلس

التنفيذي، وأنه قد افتتح مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ذلك البلد وحظي مؤخرا باعتراف وطني بجهوده بمنحه لقب "رجل العام".

١٧٩ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة، خاصة في ضوء قلة الموارد، سواء البشرية أو المالية، المتاحة للمكتب الإقليمي لكي ينفذ أنشطته. وأبدت تقديرها الكبير للنُهج المبتكرة والمتنوعة التي يتبعها المكتب الإقليمي في أعماله بالمنطقة، حيث تأخذ في الاعتبار الحالات والاحتياجات الإفرادية. وأعربت عن الأمل في أن تتلقى المنطقة ضمن إطار استراتيجية الميزانية القادمة مزيدا من الموارد على هيئة موظفين ودعم تنفيذي. وأولي اهتمام خاص لتعزيز قدرات المقر والمكاتب القطرية في المنطقة. وأشير إلى أن النسبة المرتفعة من مساهمة المانحين الثنائيين والحكومات في التكاليف ساعدت على نجاح عدة برامج. وأيدت الوفود اتباع نهجي التنفيذ الوطني والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أطر التعاون القطري المعروضة على المجلس. وأكد عدة متكلمين على أهمية مواصلة تقديم المساعدة إلى جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٨٠ - وأشار أحد الوفود إلى مشروع البرنامج لمساعدة البلدان على الانضمام إلى عضوية الرابطات الإقليمية، فأكد على المساعدة التي تحتاج إليها الحكومات لتحسين الأداء ولإعادة التنظيم كما أكد على ضرورة زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ورأى أن التكيف مع معايير وآليات الاتحاد الأوروبي مسألة بالغة الأهمية للبلدان المنتسبة إلى الاتحاد والبلدان التي تنشد الحصول على هذا المركز. وألمح الوفد نفسه إلى أنه لا بد لبعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالمساعدة الخارجية. كما لاحظ ممثل الوفد أن تقرير التعاون الأقاليمي المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ سيكون مفيدا في تقييم الإنجازات التي تحققت في مجال ترويج طرائق التعاون المبتكرة بين جميع البلدان المشمولة بالبرامج المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨١ - وتكلم ممثلو الجمهورية التشيكية وكازاخستان ومولدوفا معربين عن تقديرهم للتعاون الجاري مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدانهم. وطلب ممثل مولدوفا توضيح سبب إدراج بند "الموارد الأخرى" في المرفق المالي لإطار التعاون القطري الخاص بمولدوفا. وأوضح أنه فهم أن الموارد "الأخرى" ستدرج في البند ١-١-١، هدف تخصيص الموارد من الأرقام الأساسية، وستستخدم بدون أي قيود. وقال إنه في حالة الإبقاء على بند "الموارد الأخرى"، فسيظهر عندئذ البند ١-١-١، هدف تخصيص الموارد من الأرقام الأساسية، بدون "الحد الأدنى"، لجميع أطر التعاون القطري، ويظهر الرصيد الباقي في بند "الموارد الأخرى". وطلب من المجلس أن ينظر في هذه المسألة في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧. وأيد هذا الموقف وفد آخر طلب أن تكون جميع معايير تخصيص الموارد، بما في ذلك المخصصات الإدارية بالميزانية، معايير واحدة لجميع البلدان المشمولة بالبرامج التي يرعاها البرنامج الإنمائي.

١٨٢ - واستفسر أحد الوفود عن الطريقة التي ساعد بها البرنامج الإنمائي البلدان على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعن مدى نجاح ذلك المسعى. وأشار متكلم آخر إلى وجود العديد من العناصر الفاعلة في المنطقة وطلب المزيد من المعلومات عن الميزة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي. كما طلب بعض

الوفود مزيدا من الإشارات المحددة إلى أنشطة إدماج المرأة في التنمية، بينما أيدت وفود أخرى الإشارة في أطر التعاون القطري بمزيد من المنهجية والوضوح إلى الدروس المستفادة. وطلب أحد الوفود بأن يدرج البرنامج الإنمائي في الصفحة التي تتصدر إطار التعاون القطري قائمة بالمؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية، أسوة بما يفعله صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٨٣ - وفي معرض تعليقه على أطر التعاون القطري التي كانت قيد النظر في الدورة الراهنة، أبلغ مساعد مدير البرنامج المجلس بأن التكاليف الإدارية والوظائف في كل مكتب قطري لا تزيد في المتوسط على ٥٠ في المائة بالمقارنة بمكاتب البرنامج الإنمائي المماثلة في المناطق الأخرى. ولاحظ أنه على الرغم من عدم توافر أرقام دقيقة، فإن النسبة المئوية لتكاليف الخبراء الاستشاريين المغتربين ولتكاليف المعدات منخفضة بوجه عام. وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى البلدان التي تعتزم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أوضح أن تعاون البرنامج الإنمائي يقتضي الاضطلاع بأنشطة تدريبية وقد جرى تنسيق هذه الأنشطة مع اللجنة الأوروبية. وأكد أنه توجد في كل بلد وحدة للشؤون المتعلقة باعتبارات نوع الجنس وهي تشجع على تبادل المعلومات على أساس قطري. ويجري التقييم والرصد بموجب الشروط المتفق عليها للسياسات والإجراءات التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إطار التعاون القطري مع قيرغيزستان (DP/CCF/KYR/1)

١٨٤ - أشاد ممثل قيرغيزستان بالعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيرغيزستان ونوه بالدور التنسيقي الرئيسي الذي قام به البرنامج في ذلك البلد على الرغم من الموارد البشرية المتواضعة. وأعرب عن تقديره لمساهمة المانحين في التكاليف. ثم طلب إلى البرنامج الإنمائي مواصلة مساعدته الغوثية التي بدأ تقديمها في أعقاب الزلزال الذي وقع في قيرغيزستان.

١٨٥ - ونوه عدد من الوفود بإطار التعاون القطري بوصفه نموذجا طيبا من نوعه، ولا سيما لأنه يتضمن مشاريع عملية. وطلب أحد الوفود المزيد من المعلومات عن نطاق النشاط الذي تشترك فيه المنظمات غير الحكومية وعن المعرفة المكتسبة من النظام السابق. وسئل البرنامج الإنمائي أيضا عن علاقته مع الشركاء الآخرين، بما فيهم البنك الدولي. ولوحظ أن ارتفاع نسبة المشاركة في التكاليف في قيرغيزستان إنما يعزى إلى حكومة هولندا.

١٨٦ - وفي معرض الرد على استفسار، ذكر الممثل المقيم في قيرغيزستان، أن من الممكن الحصول على المؤشرات المتعلقة بهذا البلد من وزارة الاقتصاد وإرفاقها بإطار التعاون القطري. ثم أفاد المجلس التنفيذي عن نسب التوزيع المئوية لمجالات التركيز في إطار التعاون القطري، وهي : ٢٤ في المائة للقضاء على الفقر؛ و ١٢ في المائة لأنشطة توفير الوظائف وأنشطة القطاع الخاص؛ و ٣٨ في المائة للأنشطة المتعلقة بمسائل نوع الجنس؛ و ١٦ في المائة للبيئة. وقال إن هذا الإطار للتعاون القطري يحتوي على مدخلات عديدة منها مشاركات القطاع الخاص. وكما أن البرنامج الإنمائي يعمل بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومع المانحين الثنائيين، ويتعاون أيضا مع المنظمات غير الحكومية في عدة ميادين. ولاحظ أن ثمة قدرات وطنية كبيرة لدى البلد الذي يعمل فيه.

إطار التعاون القطري الأول مع سلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1)

١٨٧ - أعرب ممثل سلوفاكيا عن تقديره للتعاون الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشيرا إلى أن البرنامج ساهم في تنمية بلده على الرغم من قلة الموارد. وأبدى ترحيب حكومته بطرائق التعاون التي تناولها مساعد مدير البرنامج.

١٨٨ - وطُلبت معلومات عن توزيع التمويل حسب القطاعات، وعن مقدار مساهمة الحكومة، وعن معدل تنفيذ البرامج خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦. ورد الممثل بأن الفرع المتعلق بالنتائج والدروس المستفادة يساعد على فهم مشاكل البرنامج القطري السابق الذي كان مجزأ أكثر من اللازم.

١٨٩ - وأوضح مساعد مدير البرنامج أن الترحيل الزائد من فترة البرمجة السابقة يرجع جزئيا إلى الموافقة على علاوة استقلال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأضاف قائلا بأنه يبدو، بعد نشر إطار التعاون القطري، أن معدلات التنفيذ هي أعلى في الواقع مما هو مبيَّن. وسيستكمل هذا الإطار أيضا فيما يتعلق بمساهمة الحكومة.

١٩٠ - وتم اعتماد أطر التعاون القطري الأولى مع الجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/1) وهنغاريا (DP/CCF/HUN/1) وكازاخستان (DP/CCF/KAZ/1) وقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/1) ومولدوفا (DP/CCF/MOL/1) وسلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1) على أساس عدم الاعتراض.

تمديد البرنامج القطري السادس للأردن (DP/CP/JOR/6/EXTENSION I)

تمديد البرنامج القطري الخامس للبحرين (DP/CP/BAH/5/EXTENSION I)

تمديد البرنامج القطري السادس للجزائر (DP/CP/ALG/6/EXTENSION I)

١٩١ - أفاد الرئيس المجلس التنفيذي بأنه من صلاحيات المدير تمديد البرامج القطرية. وقال إن تمديدات البرنامج القطري السادس للأردن (DP/CP/JOR/6/EXTENSION I) والبرنامج القطري الخامس للبحرين (DP/CP/BAH/5/EXTENSION I) والبرنامج القطري السادس للجزائر (DP/CP/ALG/6/EXTENSION I) معروضة على المجلس للعلم.

١٩٢ - وقدم مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي للبلدان العربية الوثائق التي تحتوي على التمديدات، وأشار في هذا الصدد إلى أن هذه التمديدات هي لسنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقال إن أطر التعاون القطري مع هذه البلدان ستقدم إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقد اختلفت أسباب التمديد في كل من من هذه الحالات الثلاث. ففي البحرين، صادفت الحكومة في أعقاب حرب الخليج صعوبة في المشاركة في تكاليف تنفيذ البرنامج. وفي الجزائر، كان سبب التمديد هو انخفاض معدل التنفيذ. أما في الأردن، فقد استهدف التمديد مواءمة الدورة البرنامجية مع الدورات البرنامجية لشركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وتغيير وجهتها لتفي بأحكام ولاية التنمية البشرية المستدامة.

١٩٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتمديدات البرنامج القطري السادس للأردن (DP/CP/JOR/6/ EXTENSION I) والبرنامج القطري الخامس للبحرين (DP/CP/BAH/5/EXTENSION I) والبرنامج القطري السادس للجزائر (DP/CP/ALG/6/EXTENSION I).

المساعدة المقدمة إلى ميانمار

١٩٤ - قدم مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، مذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/1997/4). وقال إن الغرض من هذه المذكرة هو تقييم مدى استمرار المساعدة المقدمة إلى ميانمار في الوفاء بأحكام مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦ ومقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣. وأشار إلى حدوث تطورين رئيسيين هما: اكتمال مشاريع مبادرة التنمية البشرية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ البالغ عددها ١٥ مشروعا، والانتهاء من صياغة المشاريع العشرة التي يشتمل عليها مبادرة التنمية البشرية الممدة (HDI-E) (١٩٩٦-١٩٩٨) ومن الموافقة عليها بالامتثال التام لمقرر المجلس ١/٩٦. وأشار إلى إيفاد فريق من الخبراء في بعثة إلى ميانمار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لتقييم نتائج وإنجازات مبادرة التنمية البشرية واستبانة مدى استمرارها في الوفاء بأحكام التشريع ذي الصلة. وأضاف يقول بأن التقرير التقييمي أتيح لأعضاء المجلس. ثم تطرق مساعد مدير البرنامج إلى التقييم وإلى النتائج الرئيسية التي توصل إليها فقال إن التقرير يبيّن بوضوح نتائج مبادرة التنمية البشرية والآثار الناجمة عنها والدروس المستفادة منها. كما قدمت معلومات إضافية في اجتماع غير رسمي عقد في ١٤ كانون الثاني/يناير. وستضطلع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بتنفيذ مشاريع مبادرة التنمية البشرية الممدة. وبذلت جهود أوسع لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بتيسير المشاركة المجتمعية على مستوى القاعدة. وقد روعيت الشواغل المتعلقة بالرصد والتقييم وستظل مراعاة أثناء تنفيذ أنشطة مشاريع مبادرة التنمية البشرية الممدة. وما برح الممثل المقيم للبرنامج يزود السفارات الموجودة محليا بمعلومات كاملة في اجتماعات يعقدها لهذا الغرض. وباستطاعة مسؤولي السفارات إذا ما قاموا بزيارات منتظمة إلى المواقع التي تنفذ فيها مشاريع مبادرة التنمية البشرية أن يطلعوا بأنفسهم على الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج على مستوى المجتمعات المحلية والقواعد الشعبية. وقد نظمت أربع زيارات ميدانية خلال عام ١٩٩٦. ويعقد الممثل المقيم اجتماعات دورية لتزويد منظمات المجتمع المدني بالمعلومات. كما يسعى حاليا إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية التي لا غنى عنها بالنسبة للقواعد الشعبية.

١٩٥ - وأشارت عدة وفود إلى أن سفارات بلدانها في ينغون أثنت على البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار، مستشهدة بوجه خاص بالإطار الذي توفره لأنشطة القاعدة مبادرة التنمية البشرية الممددة. وحثت هذه الوفود البرنامج الإنمائي على استكشاف إمكانية زيادة التوسع في أنشطته لتعود بأعظم فائدة على السكان المحليين في ميانمار. وكان التنويه بالفائدة الكبيرة التي تعود بها الزيارات الميدانية. وأراد أحد الوفود الوقوف على الميزانية الكلية للمشاريع الـ ١٥؛ وعلى نسبة الخبراء الاستشاريين الدوليين إلى الخبراء الاستشاريين الوطنيين؛ والرصيد من الميزانية المخصص لمنفعة السكان على مستوى القاعدة؛ والطريقة التي اتبعت في اختيار المدن التي أقيمت فيها مشاريع البرنامج الإنمائي؛ وخبرة البرنامج الإنمائي في الحفاظ على حيدته السياسية. وأراد وفد آخر أن يعلم ما إذا كانت هناك

مشاكل في رصد مستوى التنمية البشرية ببعض الولايات في ميانمار. وأكدت عدة وفود على الأهمية التي تعلقها على رصد أنشطة البرنامج الإنمائي في ميانمار.

١٩٦ - وتكلم أحد الوفود عن نفسه وباسم وفد آخر، وبتأييد من وفد ثالث، فاسترعى الاهتمام إلى استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في ميانمار، مؤكدا على ضرورة مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ١١٧/٥١. وحث البرنامج على التقيد بمقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ والسعي إلى إقامة اتصالات في هذا البلد على أوسع نطاق متنوع وممكن بما في ذلك زعماء المعارضة، بغية توسيع نطاق نشاطه. وطُلِب توفير المزيد من المعلومات عن التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وحث وفد آخر البرنامج على التعاون مع الأمم المتحدة في الأنشطة التي يضطلع بها في ميانمار.

١٩٧ - وقال الممثل المقيم في ميانمار إن البرنامج الإنمائي امتثل للمبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعها المجلس التنفيذي. ولا يزال الرصد والتقييم جانبين هامين من جوانب برنامج ميانمار. ويعتزم البرنامج الإنمائي مواصلة رصد أثر برنامجه على مستوى القاعدة وفي المواقع الحضرية بالإضافة إلى رصد أثر برنامج مبادرة التنمية البشرية الممددة، ككل. وسيقوم البرنامج الإنمائي، على مستوى المواقع المذكورة، بتعيين كادر كبير من الفنيين الوطنيين وسيكون هؤلاء مسؤولين أمام البرنامج وحده. وتكمن الأهداف الأساسية لمشروع دعم مبادرة التنمية البشرية في ضمان التنمية وضمان تلبية احتياجات أفقر السكان. وتأخذ مبادرة التنمية البشرية في الحسبان وجود اثنين من الموظفين المتفرغين للرصد والتقييم مسؤولين أمام البرنامج وحده. وقد تمت برمجة ما يزيد على ٥٠ مليون دولار من مبلغ الـ ٥٢,٠٧٦ مليون دولار المعتمد. ويغطي ذلك المبلغ تمويل أنشطة الرعاية الصحية الأولية، وتوفير المياه والمرافق الصحية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتعليم الأساسي، وسبل العيش المستدامة، ومشروع دعم مبادرة التنمية البشرية، وكلها أنشطة موجهة لصالح الفقراء. والموظفون الوطنيون هم أكبر الفئات العاملة في مشروع مبادرة التنمية البشرية الممددة. ويتعاون البرنامج حاليا مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ومن المتوخى التوسع في هذا النشاط في المستقبل.

١٩٨ - وقال مساعد مدير البرنامج إنه سيجري توفير المزيد من المعلومات حسب الاقتضاء. وأكد أن البرنامج ومبادرة التنمية البشرية الممددة سيتقيدان بمقررات المجلس التنفيذي وسوف يستهدفان القضاء على الفقر، والتأثير على مستوى القاعدة، وإشراك المنظمات غير الحكومية، وسيراعيان قرارات الجمعية العامة. وأضاف يقول بأن البرنامج يعين موظفين محليين وأن هؤلاء الموظفين مسؤولون أمام البرنامج.

١٩٩- وأحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/1997/4).

سابعا - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

تقارير مراجعة الحسابات: متابعة توصيات تقرير مجلس مراجعي الحسابات

٢٠٠ - عرض مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية على المجلس التنفيذي تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/5/Add.1)، وقدم تقرير مدير البرنامج عن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (DP/1997/3). وقال مساعد مدير البرنامج إن اللجنة الخامسة نظرت في تقرير مجلس مراجعي الحسابات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أثناء دورتها الحادية والخمسين، وأن البرنامج الإنمائي عرض وقتها، عن طريق الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تقريرا عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/51/488/Add.2). ونبه إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية يرد في الوثيقة A/51/533، وأنه أرجأ اتخاذ قرار بشأن المسألة لحين انعقاد الدورة المستأنفة للجمعية العامة. وأعرب مساعد مدير البرنامج عن تقديره لمجلس مراجعي الحسابات الذي أجرى استعراضا شاملا للنظم الادارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأجرى في سياق ذلك حوارات صريحة وبناءة مع البرنامج. وأكد أن البرنامج الإنمائي يعطي أعلى الأولويات لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وأنه يتخذ خطوات عملية لمتابعة التوصيات الواردة في التقرير.

٢٠١ - وتناول مساعد مدير البرنامج التوصيات الرئيسية لمراجعي الحسابات فشرح ما اتخذ من إجراءات حتى تاريخه. وأعرب عن قلقه إذ يلاحظ أن مجلس مراجعي الحسابات علّل رأيه عن البيانات المالية للبرنامج الإنمائي بسبب تأخر شهادات التصديق على مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني. وقال إن هذا الموضوع أثير مع الحكومات المتلقية. وأفاد مساعد المدير المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باشر استعراضا للاستراتيجية الحالية لمراجعة حسابات التنفيذ الوطني بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات، وسوف يقترح على المجلس إجراء استعراض لنظامه وقواعده المالية ذات الصلة في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. ونوه بأن البرنامج الإنمائي يعكف حاليا على استكمال وثيقة يقترح فيها إعادة تحديد أهداف التنفيذ الوطني واستراتيجيته، تتضمن مبادئ توجيهية وإجراءات منقحة؛ وأنه سيقدم تقريرا مرحليا عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧. وأضاف يقول إنه يجري في الوقت الحاضر وضع نظام منقح للرصد والتقييم يتطرق تحديدا إلى موضوع التنفيذ الوطني ويشمل مبادئ توجيهية منقحة. وأكد أن وجود هذه المبادئ المنقحة المتعلقة بالتنفيذ الوطني يسهل الاستدلال بشكل أكثر فعالية على الثغرات التي تشوب قدرات الحكومات. وفيما يتعلق بمهام المراجعة الداخلية للحسابات قال إن البرنامج الإنمائي تمكن من توسيع نطاق عملية مراجعة الحسابات باعتماد موارد إضافية ضخمة من أجل التعاقد على إسناد هذه الخدمات إلى كبرى الشركات الدولية في مجال مراجعة الحسابات، ومن أجل إنشاء مركزي خدمة إقليميين لتقديم خدمات في هذا المجال في أفريقيا وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وأشار إلى أن مهمة المراجعة الداخلية للحسابات تحظى بأولوية عليا في إطار عملية التغيير الإداري بما في ذلك جانبها المتعلق بمستوى التوظيف. وذكر أخيرا أن التوصيات المتعلقة باحتياطي الإيواء الميداني، ستعالج في سياق المناقشة الخاصة التي تمس هذا البند.

٢٠٢ - وأعرب مدير مراجعة الحسابات الخارجية بالمملكة المتحدة عن شكره لمساعد مدير البرنامج على ما أبداه من ملاحظات، ونوه بعلاقة العمل البناءة التي تقوم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس مراجعي الحسابات.

٢٠٣ - وأشارت بعض الوفود إلى التوصيات المتعلقة بالتنفيذ الوطني مؤكدة على ضرورة تقييم قدرات الحكومات في هذا الصدد ووضع مبادئ توجيهية يمكن للبرنامج في ضوئها تقييم هذه القدرات، وأكدت أيضا ضرورة أن تتوفر للمكاتب القطرية مراقبة هذا الأسلوب بطريقة وافية. وأشار أحد الوفود إلى أهمية إسناد دور الحكومات في وضع المشاريع وصياغة المعايير المتعلقة بالتنفيذ الوطني.

٢٠٤ - كذلك، طلب أحد الوفود معلومات إضافية عن حالة دليل البرامج والمشاريع، وممارسات قياس الأداء، واستعراض ولايات الصناديق، واستراتيجية وخطة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأعرب عن قلقه إزاء المستوى الذي بلغته الالتزامات غير المصفاة، وحجم شطب الممتلكات غير المستهلكة. كما أعرب عن قلقه إزاء التجاوزات الحاصلة في نفقات أربعة صناديق استئمانية، أي زيادة النفقات على الإيرادات. وأشار إلى حالتي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ومكتب مكافحة التصحر والجفاف باعتبارهما الأكثر أهمية. وأشار أيضا إلى الصندوقين الاستئمانيين الآخرين وهما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٢٠٥ - وشدد المتكلمون على أهمية تأمين الموظفين المطلوبين لأداء وظائف المراجعة الداخلية للحسابات بشكل مناسب وكاف، وأيدوا التوصية الداعية إلى تخليص أعمال شعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الادارية من المهام الخارجة عن نطاق مراجعة الحسابات. وشدد أحد الوفود على ضرورة تعزيز النطاق الذي تغطيه عملية مراجعة الحسابات والمحور الذي تتركز حوله. كما أعرب وفد آخر عن تفاؤله إزاء وجود خطة خمسية لدى الشعبة، وإذ أبدى اهتماما بتحسين نوعية عمليات مراجعة الحسابات ووثائقها وتقاريرها.

٢٠٦ - وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كانت التوصيات المتكررة التي ترد من مجلس مراجعي الحسابات توصيات مؤثرة. في حين دعا متكلم آخر إلى إجراء مناقشة تقارير مراجعي الحسابات في مواعيد متقاربة. ولاحظ أحد الوفود أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات يؤكد أيضا أهمية تحسين عمليات المراقبة والمساءلة والإدارة على وجه العموم، بالإضافة إلى مطلب تحسين مهمة المراجعة الداخلية للحسابات. وقال إن مراجعة الحسابات والتحقيقات هي في النهاية خط الدفاع الأخير بالنسبة للضوابط والرقابة الداخلية. باعتبار أن سلامة النظم والأساليب الإدارية المتبعة هي مفتاح الإشراف السليم على الموارد. ومن ناحية أخرى، أبرزت المناقشات أهمية متابعة وتنفيذ النتائج والتوصيات في الوقت المناسب وبالقدر الكافي.

٢٠٧ - وأوضح مدير مراجعة الحسابات الخارجية بالمملكة المتحدة أن ما لا ينفذ من توصيات يعاد إدراجه في التقارير اللاحقة لمجلس مراجعي الحسابات. ولاحظ أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية طلبت من مجلس مراجعي الحسابات إبراز المجالات التي يتعين فيها اتخاذ مزيد من الاجراءات.

٢٠٨ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى الزيادة السريعة في معدلات التنفيذ الوطني موضحا مرة أخرى بأن الموضوع سيدرس بتعمق في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧. ولاحظ أيضا أنه لم يجر تخفيض عدد موظفي شعبة مراجعة الحسابات خلال فترة السنتين الراهنة وأن احتياجاتها ستدرس عن كثب في سياق وضع استراتيجية الميزانية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩. ورأى أن مناقشة تقارير مجلس مراجعي الحسابات أثناء الدورة العادية الأولى لهذا العام حقق فائدة. وبالنسبة لموضوع تخليص شعبة مراجعة الحسابات من المهام غير المتصلة بمراجعة الحسابات، ذكر أن نقل هذه المهام إلى شعبة السياسات والاجراءات التنفيذية التابعة لمكتب دعم السياسات والبرامج سوف يتم بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧.

٢٠٩ - وقرر المجلس التنفيذي اعتماد المقرر التالي:

٣/٩٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير مراجعة الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتعليقات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوثيقة DP/1997/3 استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/5/Add.7)؛

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، عرضا عاما مستكملا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يشير إلى مواعيد اتمام إجراءات المتابعة في المجالات التي تحتاج إلى معالجة، وهي مراجعة حسابات المشاريع، واحتياطي الإيواء الميداني، والتنفيذ الوطني، والمسائل المتعلقة بالميزانية، وإدارة الصناديق مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمراجعة الداخلية للحسابات؛

٣ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم بصورة منتظمة إلى الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كل سنة معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، في إطار بند جدول الأعمال المعنون: "المسائل المالية والادارية والمسائل المتعلقة بالميزانية".

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني

٢١٠ - قدم مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي تقريرا عن المسائل المتصلة باحتياطي الإيواء الميداني استجابة لطلب المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. ويستكمل البيان المقدم من المدير المعلومات الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1997/CRP.3) التي توضح مركز الأنشطة حتى ١٠ كانون الثاني/يناير

١٩٩٧. وأفاد مدير البرنامج المجلس التنفيذي عن الجهود الواسعة التي بذلت لاستكمال التحقيق في المسائل المتعلقة باحتياطي الإيواء الميداني، واستهلال العمل بتدابير لمساءلة الإدارة. وقال إن التحقيق على وشك الانتهاء وأن البرنامج حقق تقدما في التعرف على ما حدث، وتحديد الطرف المسؤول عنه في البرنامج الإنمائي. وأكد أن اتباع الطرق القانونية السليمة في التعامل لموظفي البرنامج الإنمائي يحول في الوقت الحاضر دون الكشف عن معلومات تفصيلية تتعلق بسوء الإدارة أو سوء السلوك المرتكب من جانب بعض الموظفين. ولكن سوف يجري إطلاع المجلس على خلاصة التقارير المتعلقة بالمساءلة الداخلية والتحقيق الخارجي. وذكر أن التحقيقات أكدت وجود تصدعات خطيرة في الضوابط الداخلية والاشراف الإداري أسفرت عن الحيلولة بين البرنامج الإنمائي وبين تحقيق القيمة المعادلة للأموال المنفقة في تشييد المباني السكنية والأماكن المشتركة. وأعرب مدير البرنامج عن التزامه بتحديد قيمة التكاليف التي يستحق على البرنامج الإنمائي أداءها واسترداد المبالغ التي تزيد عليها إن أمكن. لكنه أضاف أن البرنامج الإنمائي لن يتمكن من اتخاذ قراره في هذا الشأن قبل مضي بعض الوقت.

٢١١ - وذكر أن ١٨ من الموظفين السابقين والحاليين، بمن فيهم عدد من كبار المديرين مقدمون للتحقيق حاليا، ومن المحتمل أن تتخذ بحقهم اجراءات تدخل في باب المساءلة و/أو الإجراءات التأديبية وأن اثنين من هؤلاء أوقِفَا عن العمل انتظارا لإعلان الاتهامات الموجهة ضدهما، وهي اتهامات تحمل معها إمكانية تطبيق أقصى عقوبة إذا ثبت صحتها في سياق العمليات التأديبية، وأضاف قائلا إنه يمكن النظر في مسألة استرداد الأموال وأن القضايا الباقية ستتحرك في الأسابيع القادمة إلى مرحلة تالية. وأعلن مدير البرنامج التزامه الشخصي التام بحل جميع المسائل في الوقت المناسب وبصورة وافية. وألقى الضوء على قراره الخاص بإسناد مهمة إدارة أنشطة احتياطي الإيواء الميداني بصورة مؤقتة إلى نائب مدير شعبة الخدمات الإدارية والإعلامية. وأكد أن البرنامج الإنمائي يتحرك قدما في اتجاه التخلص من المساكن التي لم يعد بحاجة اليها. وبالنسبة للضوابط الداخلية قال إن المعاملات المتعلقة بالاحتياطي تجري حاليا في إطار محكم للمراجعة والموازنة، وأنه يجري حاليا إنشاء وحدة جديدة للسياسات والرقابة في إطار الشعبة المالية. واختتم بقوله إن البرنامج الإنمائي أبقى أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ووكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية على علم بالتطورات المتعلقة بموضوع الاحتياطي. وأكد للمجلس التنفيذي أنه سيجري متابعة جميع الاجراءات اللازمة حتى نهايتها.

٢١٢ - وأخذت عدة وفود الكلمة فأعربت عن شكرها لمدير البرنامج الإنمائي للملاحظات التي أبداها، والأعمال التي يقوم بها البرنامج لمعالجة هذه الحالة. ثم أعربت بوجه خاص عن بالغ تقديرها للتعهدات والالتزامات الشخصية التي قطعها المدير على نفسه باتخاذ الاجراءات اللازمة في مسألة الاحتياطي. وأعربت بعض الوفود أيضا عن تقديرها لمساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والادارية، وأكدت أهمية اتخاذ اجراء فوري مع إبقاء المجلس التنفيذي على علم بجميع التطورات الحاصلة. كما استفسر أحد الوفود عن الفترة الزمنية المطلوبة لتجميد مشاريع الأماكن المشتركة الجديدة.

٢١٣ - وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء طول المدة التي سبقت تحرك البرنامج الإنمائي للتصدي للأسباب الجذرية للمشكلة، ورأى أن علاج الحالة يتطلب اتخاذ عدة خطوات مهمة من بينها وضع تدابير شاملة

ومفهومة لجميع الموظفين ذوي الصلة والأفراد الآخرين بما يحول دون وقوع أي تجاوزات في المدفوعات مستقبلا، بالتأكد قبل صرف أي أموال من أن جميع النفقات المتصلة بالمباني السكنية والأماكن المشتركة ضرورية وملائمة. ويتعين أيضا أن ينشئ أطراف الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ترتيبات منظمة بقدر أكبر لتأمين مشاركته بصورة كافية في تخطيط ورصد الاحتياجات الهندسية. وبالنسبة لاجراءات المحاسبة المالية، استحسن الوفد النهج المتبع في البرنامج الإنمائي الذي يفصل الأصول المتعلقة بالإسكان عن الأصول المتعلقة بالأماكن المشتركة، وطالب بوضع اجراءات مكتوبة للتمييز الواضح بين مصاريف الصيانة المتكررة وتكاليف الإصلاح على أساس أن ذلك يشكل أحد العوامل التي تزيد البيانات المالية للبرنامج الإنمائي وضوحا وشفافية . وطالب البرنامج الإنمائي أيضا بالإبقاء على الموظفين من ذوي الخبرات في مجال إدارة الممتلكات وتدريبهم حسب الاقتضاء مع توفير الموارد اللازمة لهم. وأيد قرار عدم بناء أو شراء الأماكن المخصصة للسكن ثم أعرب عن أسفه لأن البرنامج الإنمائي لن يستطيع على الأرجح استرداد استثماراته المبدئية كلها. وأضاف أن وفده يتطلع إلى الدورة العادية الثانية لكي يتاح له استعراض نتائج التحقيق الذي تجريه شعبة مراجعة الحسابات. وطالب بأن يشمل التقرير الإجراءات المتخذة للتصدي للمشاكل المنهجية المتصلة بالاحتياطي. وتمنى أيضا أن يواصل المجلس التنفيذي رصد الحالة وأن يصدر بشأنها عند الاقتضاء تقريرا مرحليا. وألمح الوفد إلى أنه يمكن أن يطالب بتدخل أطراف أخرى لاستعراض الإجراءات التصحيحية التي يتخذها البرنامج الإنمائي والتعليق على مدى كفايتها.

٢١٤ - وأكد مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية الأهمية البالغة التي يوليها البرنامج الإنمائي لهذه القضية حسبما يبدو فيما يتخذه من إجراءات خارجية وداخلية. وقال إن البرنامج يحقق في جميع المسائل ومنها العناصر المنهجية، ومهام التصديق والاعتماد، ووضع الميزانيات، والالتزامات والمساءلة وأنه سيتأكد من عدم تكرار هذه الحالة. وأشار إلى أن أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات أفيدوا تفصيلا عن ملابسات الحالة، وأوضح أن أي اتفاقات تبرم مستقبلا بشأن المباني المشتركة لا بد أن تحظى بموافقة جميع الأطراف. وشدد على أهمية توافر القدرة الفنية على إدارة المشاريع المشتركة وعلى أن يكون تشييد المباني الجديدة هو آخر الحلول.

٢١٥ - وأفاد مدير شعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الادارية المجلس التنفيذي عن العمل الذي يجري حاليا لجمع أكبر كمية ممكنة من المعلومات في أسرع وقت مستطاع.

٢١٦ - ونوه الرئيس بارتياح مكتب المجلس التنفيذي للاجراءات التي يتخذها البرنامج الإنمائي وما يبديه من تصميم على تصحيح الحالة.

٢١٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات الواردة في التقرير الشفوي لمدير البرنامج وفي ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1997/CRP.3).

تقرير مرحلي عن تنفيذ إطار المساءلة

٢١٨ - قدم معاون مدير البرنامج تقريرا شفويا عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة استجابة للطلب ذي الصلة في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وأوضح أن جانبا كبيرا من العمل المتعلق بإطار المساءلة ينفذ في سياق عملية التغيير الإداري، وأن العناصر الرئيسية للإطار تتمثل في تحديد وتعميم الولاية والمهمة والأهداف؛ والتأكيد على القيم المشتركة؛ وإبراز الكفاءات؛ وإرساء نظام للرصد والتعلم، وضمن نموذج للتقييم الذاتي يتناول المسائل المتصلة بالمراقبة والمخاطر، ويركز على الأهداف العملية والسياسات ذات الصلة والمخاطر المقبولة. وأكد أن هذا النهج يقلل الاعتماد على الأدلة والتوجيهات والتعليمات، وأن أهم اعتبارين لهما الأولوية في هذا السياق هما المسائل المتعلقة بالإدارة في مواجهة المجلس التنفيذي، وعقود الأداء المتعلقة بالمساءلة بين مدير البرنامج الإنمائي وكبار المديرين التي سيجري التدريب عليها. وقال إن الأهداف التنفيذية للبرنامج الإنمائي وغاياته ستعمم بلغة واضحة، وأن البرنامج وضع مشروع بيان عن القيم والمبادئ التوجيهية اعتمد فيها على دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩٦ وشملت جميع الموظفين. ولاحظ أن البيان الذي سيجري تعميمه في سائر أجزاء البرنامج الإنمائي في مطلع عام ١٩٩٧ سيكون حجر الأساس لبرنامج يتعلق بالأخلاقيات، يشمل مدونة لقواعد السلوك الأخلاقي وهياكل أساسية تقصد إلى دعم تصرفات الموظفين ومنح المكافآت وفرض الجزاءات على أساس السلوكيات الأخلاقية.

٢١٩ - وقال إن هذا الإطار يشمل عناصر أخرى ومنها وضع معايير لتقييم كفاءة وأداء المنسقين المقيمين وتحسين التعاريف المتعلقة بمعايير الكفاءة بالنسبة لجميع المهام الوظيفية. كما جرى إعداد نموذج مبدئي لنظام إداري للمعلومات التنفيذية، بينما يجري منذ أوائل عام ١٩٩٧ تنفيذ النظام الإداري الجديد للمعلومات المالية. وأشار إلى اتخاذ مبادرتين تتعلقان بالرصد والتعلم تتمثل إحداهما في إنشاء لجنة الاستعراض والاشراف الإداري والأخرى في تعزيز وزيادة الطابع اللامركزي لشعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية. وقال إن مشاريع التغيير الإداري تتضمن استعراض وتنفيذ التوصيات التي ترد في التقرير النهائي للخبراء الاستشاريين الذين قاموا باستعراض النظم الفرعية في البرنامج الإنمائي المؤثرة في موضوع المساءلة.

٢٢٠ - وطلبت معلومات عن المقترحات المتعلقة بالأخلاقيات، وعن الكيفية التي سيجري بها مراجعة حسابات المقر عند تطبيق اللامركزية في أعمال شعبة مراجعة الحسابات والأساليب الكفيلة بمنع حدوث حالات أشبه بحالة احتياطي الإيواء الميداني. وأكد أحد الوفود أهمية وجود قواعد واضحة لتوجيه الموظفيـــن، في حين لاحظ وفد آخر باحتياطي الإيواء الميداني أن النظام المتعلق إما أنه لم يحظ على ما يبدو بالتأييد أو تعذر تشغيله أو اكتنفه الغموض. وطلب توضيح جوانب هذا النظام لتبيين ما هو متوقع من كل وظيفة ومن كل موظف، حتى يمكن قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المنشودة.

٢٢١ - وردا على ذلك أوضح معاون مدير البرنامج أن مسألة الأخلاقيات ستدرس في سياق الإطار العام للمساءلة، وأن غايتها إيجاد نظام أرقى للقيم يصاغ بمشاركة الموظفين. وقال إن شعبة مراجعة الحسابات لن تتحول بالكامل إلى نظام اللامركزية، وأنه سيجري تزويد بعض المراكز الإقليمية بموارد لتعزيز قدراتها في مجال الاشراف. وبخصوص احتياطي الإيواء الميداني أكد أن القواعد كانت واضحة لكنها لم تتبع، في الوقت الذي غاب فيه نظام تنبيه للتحذير من وقوع المشكلة. وأكد أن وحدة المراقبة المالية المقترحة يمكن

أن ترسي نظاما للإنذار المبكر، وأن شعبة مراجعة الحسابات ستتجه أكثر نحو مهام الاشراف وإجراء المراجعات الإدارية لكي تتمكن من الكشف مبكرا عن نقاط الضعف في نظم المراقبة.

٢٢٢ - ولاحظ مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية غياب نظام للمراقبة والموازنة في حالة احتياطي الإيواء الميداني.

٢٢٣ - وقال مدير شعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية أن النهج المزمع سيركز على عنصري المراقبة وتقييم المخاطر. وأن مراكز الخدمة الإقليمية الأربعة المرتقبة ستكون أكثر فعالية من حيث التكلفة، وأقرب إلى الموارد التي يقدمها البرنامج الانمائي. وذكر أن شعبته ستكثر من عمليات مراجعة الحسابات في وحدات المقر (حسبما أوصى مجلس مراجعي الحسابات).

٢٢٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي عن تنفيذ إطار المساءلة.

أوجه التكاليف في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٢٥ - أفاد مساعد مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن المعلومات الإضافية عن أوجه التكاليف في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي طلبها في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ موجودة في ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1997/CRP.4).

٢٢٦ - وأثيرت أسئلة عن المعلومات التي أوردتها الورقة فشملت قيمة التكاليف الإجمالية للموظفين والكيفية التي تجري بها مقارنة التكلفة الإيجارية في نيويورك بالتكاليف الإيجارية في المدن الأخرى التي توجد فيها مكاتب للأمم المتحدة. واقترح أحد الوفود تطبيق مزيد من اللامركزية على موظفي البرنامج الإنمائي عن طريق توزيعهم على مواقع أخرى، وطلب الحصول على معلومات أكثر عن عملية التغيير الإداري. وقال إنه يمكن إدراج مزيد من المعلومات المتعلقة بتكاليف المقر في المعلومات السنوية المتعلقة بالميزانية، ويمكن لهذه المعلومات عند تقديمها أن تعزز مراقبة التكاليف الإدارية بما فيها تكاليف المقر. وأبديت بعض الآراء التي تعكس قلقا إزاء الميل إلى زيادة الانفاق، وحثت البرنامج الإنمائي على تخفيض التكاليف في سياق الميزانية البرنامجية المقبلة. ولاحظ أحد الوفود زيادة تكاليف الأجور رغم انخفاض عدد الموظفين الأساسيين، وطلب الحصول على معلومات في إطار زمني أوسع يبدأ من عام ١٩٩٠ عن عدد موظفي المقر والمكاتب القطرية، بمن فيهم الموظفون العاملون بمختلف أنواع العقود ولوحظ أن اتجاه المساهمات الأساسية إلى الانخفاض يحتم على البرنامج الإنمائي مواصلة تخفيض عدد الموظفين في المقر. وأبرز أحد الوفود أهمية تعزيز الهياكل ذات الصلة في البلدان المتلقية بصرف النظر عن الانخفاض العام في النفقات. واقترح إجراء مناقشة عامة عن تكاليف المقر في سياق الدورة السنوية. وأكد أحد الوفود أن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ لا بد وأن تحسن رقابة المجلس التنفيذي على التكاليف الادارية، بما في ذلك تكاليف المقر. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه إزاء الزيادة الكبيرة في التكاليف الإدارية للمقر بين فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ وفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، التي لم تنخفض منذ ذلك الحين ولكنه أعرب أيضا عن ارتياحه لهذه النوعية من البيانات الراصدة للاتجاهات، وقال إنه يأمل

في إحراز مزيد من التقدم على صعيد تقليل المصروفات الادارية إلى الحد الأدنى سواء في المقر أو في سائر أجزاء البرنامج الإنمائي.

٢٢٧ - وفيما يتعلق بمسألة مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استحسن أحد الوفود إبقاءه في نيويورك، بينما أشار وفد آخر إلى أن بون متاحة كموقع لمقر البرنامج.

٢٢٨ - وحث أحد الوفود المجلس التنفيذي على أن يتوقف عن طلب معلومات موجودة بالفعل في الوثائق المالية السنوية.

٢٢٩ - ولاحظ مساعد مدير البرنامج أن المعلومات التي تخص أوجه التكاليف ستدرج في وثائق مناقشة ميزانية فترة السنتين، وأن المسائل الأخرى ذات الصلة، بما فيها المسائل المتعلقة باللامركزية ستناقش في سياق عملية التغيير الاداري.

٢٣٠ - وقال مدير شعبة الميزانية إن النظر إلى عنصري الموظفين، الأساسيين وغير الأساسيين، مجتمعين يصل بالتخفيض الحاصل في عددهم إلى ٢٥ في المائة. وعلى صعيد التكاليف الايجارية قال إن المعلومات المقدمة مستمدة من اتفاقات الاستئجار الحالية التي يعاد الآن التفاوض بشأنها. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي يتوقع في فترة السنتين المقبلة انخفاضا كبيرا في الإيجارات يصل بها إلى مستوى يقل عن مستواها في فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١. ونبه إلى الاعتماد والمدرج في ميزانية فترة السنتين تحت بند التكاليف العامة للموظفين لرد ضرائب الدخل والى أن تكاليف الرواتب الإجمالية ظلت عند نفس المستوى تقريبا على مدى السنوات الست الماضية في الوقت الذي زادت فيه تكاليف الوحدات. وأشار إلى العناصر الأخرى التي أسهمت في حدوث ذلك ومنها التضخم وبرامج التدريب وتكاليف الاتفاقات الشاملة لترك الخدمة. وقال إنه سيجري ادراج معلومات عن هذه الاتجاهات في سياق الميزانية العامة لفترة السنتين.

٢٣١ - ولاحظ الرئيس أن الموضوع يحتاج إلى دراسة أوفى وخاصة في ضوء عروض بعض الدول تقديم الأماكن مجانا. وشدد على أهمية استخدام الموارد المحدودة المتاحة للبرنامج الانمائي في الأنشطة التي يضطلع بها على الصعيد القطري.

٢٣٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بما قدم إليه من معلومات.

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٣٣ - عرض معاون المدير البند، وذكر أنه تم التماس المشورة والإرشاد من المجلس التنفيذي بشأن ثلاث مسائل تتصل بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: صيغة التمويل الجزئي؛ والتقييم الخارجي للصندوق؛ والاستراتيجية وخطة العمل للصندوق. وأحاط المجلس علما بأن حالة موارد الصندوق مستقرة، مع زيادة في مستوى إيرادته العامة. وقد أدى مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى جمع

تبرعات تبلغ ٦,٤ مليون دولار من ٢٨ جهة مانحة، ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٦٧٤, مليون دولار بالنسبة لتبرعات عام ١٩٩٦. ولكي يستخدم الصندوق هذه الأموال التي تلقاها، على أفضل وجه، فإنه بحاجة إلى أن يلجأ إلى صيغة التمويل الجزئي، بحيث يمكن التخطيط للبرامج والمشاريع التي تستغرق عدة سنوات والموافقة عليها بأكملها. وقد شُرحت المنهجية المقترحة للتمويل الجزئي في ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1997/CRP.5) المعروضة على المجلس. وقدمت إلى المجلس أيضا مذكرة معلومات تشمل رد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على التوصيات الواردة في التقييم الخارجي للصندوق. أما خطة العمل فستكون مفيدة كدليل لعمل الصندوق خلال السنوات الثلاث التالية. وأبلغ المجلس أيضا أنه في أعقاب المناقشات التي جرت في الدورات غير الرسمية للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، حصل الصندوق على فتوى من مكتب الشؤون القانونية تفيد بأن للصندوق السلطة، ضمن ولايته القائمة، للعمل في بلدان شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

٢٣٤ - وتكلمت مديرة الصندوق أمام المجلس التنفيذي، عن المسائل المعروضة على المجلس فيما يتعلق بالصندوق. وأكدت على التعاون الوثيق مع شُعبة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع صيغة التمويل الجزئي المقترحة. وقد تمكن الصندوق من الاستجابة إلى عدة توصيات ترد في تقرير التقييم الخارجي، لا سيما تلك المتصلة بتركيز البرامج وإدارتها. وأوضحت المديرة عناصر خطة عمل الصندوق، التي تتضمن مهمة الصندوق، وطبيعة أعمال الصندوق، والفرص والتحديات الجديدة التي تنطوي عليها البيئة الخارجية، ومكامن القوة ومواطن الاحتياجات في البيئة الداخلية للصندوق، والأخذ باسلوب الإدارة الرامية إلى تحقيق نتائج، بما في ذلك البرمجة الاستراتيجية، واستخدام الموارد، والاحتياجات. وأكدت المديرة على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو بمثابة كيان هام في الأمم المتحدة بالنسبة لفئة مستهدفة ذات أهمية قصوى ويجب إدارة الصندوق بطريقة فعالة وموارد كافية من أجل الوفاء بولايته المتمثلة في تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا اضافة إلى توجيه موارده من أجل الاستجابة إلى احتياجات المرأة واهتماماتها. وسوف يوجه الصندوق موارده لتحقيق تغير منهجي يؤدي إلى هذا التمكين، مع اتباع نهج جديدة رائدة يمكن استخدامها على نطاق أوسع، واختبار خيارات جديدة في مجال السياسات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتقديم أسس عملية لتطوير السياسات.

٢٣٥ - وأثنى عدة متكلمين، بمن فيهم متكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وآخر بالنيابة عن المجموعة الآسيوية، وبتأييد من وفد آخر، على أعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمساعدته المرأة في البلدان النامية، مؤكدين على ضرورة تمكين الصندوق من مواصلة أنشطته ومتابعة منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد تم التدقيق في أعمال الصندوق تدقيقا كافيا بما يدلل على أن الصندوق يحافظ على علاقة وثيقة بالمجلس التنفيذي.

٢٣٦ - وأيدت وفود كثيرة الموافقة على نظام التمويل الجزئي. غير أن بعض المتكلمين كانوا يفضلون إجراء مناقشة كاملة عن متابعة التوصيات الواردة في تقييم الصندوق قبل اتخاذ قرار بشأن الموافقة على التمويل الجزئي. وطلب أحد الوفود معلومات للمقارنة بين مستوى الاحتياطي التشغيلي في النظام السابق

وفي النظام المقترح. وطلبت مناقشة لعملية متابعة التقييم وذلك في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي تنفيذ المشاريع الجديدة وفقا لخطة العمل.

٢٣٧ - وأوضحت مديرة الصندوق أن الموافقة على صيغة التمويل الجزئي ستكون مفيدة للغاية لأنها تتيح للصندوق برمجة موارده. وذكرت أن الصندوق يسعده العمل مع المجلس التنفيذي على أساس الملكية المشتركة لأنشطة الصندوق. وستستخدم الموارد في الأعمال الحافزة على تحقيق مصالح المرأة. وسوف تقدم في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ خطة واستراتيجية عمل شاملة للصندوق.

٢٣٨ - وذكر نائب المديرة أن الصندوق سوف يتمكن من تمويل أنشطة جديدة في إطار صيغة التمويل الجزئي. وقال مدير شُعبة المالية إن الترتيب اتسم بالتحفظ والمنحى العملي، كما روعي موضوع إدارة المخاطر.

٢٣٩ - وأكدت عدة وفود على ضرورة أن يعمل الصندوق في المجالات التي لديه فيها ميزة نسبية، وذكرت بصفة خاصة نشاطه كعامل حفاز لمؤسسات أخرى في الأمم المتحدة بما يعزز ادماج قضايا المرأة ضمن المسار الرئيسي للأنشطة المنفذة، مع الدعوة إلى تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. وأكد أحد الوفود على الآثار الخطيرة المترتبة على تأنيث الفقر وضرورة اتاحة السبل أمام النساء للحصول على الغذاء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون للصندوق دور نشط في متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٢٤٠ - وأعرب عن تأييد كبير لتوسيع نطاق عمل الصندوق ليشمل شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وأعرب أحد المتكلمين، باسم دول آسيا الوسطى، عن الأمل في أن يشرع الصندوق في أنشطة في مجال القضاء على الفقر بحيث تستفيد منها المرأة في هذه المنطقة. وذكر متكلم آخر أن الصندوق ينبغي أن يتخذ تدابير لمساعدة النساء الحاصلات على مركز لاجئ.

٢٤١ - وقد وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٤/٩٧ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بقابلية تطبيق نظام التمويل الجزئي على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1997/CRP.5) والمقدمة استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٤٣/٩٦؛

٢ - يؤيد منهجية تحديد الموافقة على المشاريع ومستويات الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وطريقة التمويل الجزئية، المبينة في مرفق هذا المقرر، ويوافق بصفة

مؤقتة، على استخدامها بالنسبة للصندوق، ابتداء من عام ١٩٩٧، وعلى استمرار ذلك على أساس عدم الاعتراض، ريثما تتم مناقشة الرد على تقييم الصندوق؛

٣ - يقرر ضرورة قيام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإنشاء آلية رصد مناسبة، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يقدم الصندوق تقريرا عن أداء طريقة التمويل الجزئي، وذلك في التقرير المالي السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصناديق التي يديرها، على أن يقدم التقرير خلال كل دورة عادية ثالثة؛

٤ - يحيط علما بالرد المقدم من صندوق الأمم المتحدة للمرأة على توصيات التقييم الخارجي للصندوق، الوارد في المذكرة غير الرسمية المقدمة من الصندوق خلال الدورة الحالية، ويقرر ضرورة توزيع الورقة بلغات العمل المستخدمة في المجلس التنفيذي لمناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧، مع الأخذ في الاعتبار بالفقرة ٣ من مقرر المجلس ٨/٩٦ المتعلقة بقواعد تقديم الوثائق؛

٥ - يحيط علما أيضا بالتقدم الذي حققه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بإعداد خطة للاستراتيجية وللأعمال التجارية على النحو المبين في التقرير الشفوي للمديرة التنفيذية للمجلس؛

٦ - يحيط علما كذلك بالنتيجة التي تم التوصل اليها مؤخرا ومفادها أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد يمارس العمل في شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة، في إطار التشريع الحالي، ويطلب إلى الصندوق أن يأخذ تلك النتيجة في الاعتبار، في إطار خطة استراتيجيته للأعمال التجارية، التي ستقدم في دورة المجلس السنوية لعام ١٩٩٧، مع مراعاة إيلاء الاعتبار الواجب لأنشطة أقل البلدان نموا، والبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا، على نحو ما تم الإعراب عنه في مقرر المجلس التنفيذي ٤٣/٩٦.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

المرفق

نظام التمويل الجزئي المقترح لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

يتم استخدام المتغيرات التالية في صيغ تحديد الموافقة على البرنامج، ومستويات الاحتياطي التشغيلي:

(أ) تقدير الإيرادات الداخلة في الموارد العامة، وتحسب استنادا إلى نتائج مؤتمر إعلان التبرعات، والمشاورات المباشرة مع المانحين (الإيرادات)؛

(ب) رصيد الموارد العامة الذي تم ترحيله من السنة السابقة (الرصيد)؛

(ج) الميزانية الإدارية. يكون التقدير المفترض للسنوات الثلاث التالية، مساويا لثلاثة أمثال تقدير السنة الحالية. وتقدم إدارة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أي تسويات ناجمة عن ذلك التقدير إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للموافقة عليه (الميزانية الإدارية)؛

(د) ميزانيات المشاريع الجارية، التي أرجئت مراحل تنفيذها من السنوات السابقة إلى السنة الحالية، بالإضافة إلى ميزانيات المشاريع الجارية للسنة موضع البحث (ميزانيات المشاريع الجارية)؛

(هـ) معدل الإنجاز، أي النسبة المقدرة من ميزانيات السنة الحالية التي تمت الموافقة عليها وتم إنفاقها فعلا خلال السنة (الإنجاز).

١ - يُحدد المستوى الأقصى للموافقة (مستوى الموافقة) للبرمجة على مدى ثلاث سنوات في كانون الأول/ديسمبر من كل عام، باستخدام تقدير متحفظ للإيرادات المحققة بالنسبة للسنوات الثلاث التالية، ناقصا التكاليف الإدارية عن الفترة ذاتها. ويكون التقدير المتحفظ جدا للإيرادات التي ستتحقق بالنسبة للسنة الأولى مساويا للايرادات المقدرة لتلك السنة، عندما تحسب على أساس نتائج مؤتمر إعلان التبرعات، والمشاورات المباشرة مع المانحين. ويكون التقدير بالنسبة للسنة الثانية مساويا لنسبة ٥٠ في المائة من الايرادات المقدرة للسنة الأولى، بينما يكون التقدير بالنسبة للسنة الثالثة مساويا لنسبة ٢٥ في المائة من الايرادات المقدرة للسنة الأولى (أي ٥٠ في المائة من التقدير بالنسبة للسنة السابقة).

مستوى الموافقة = (١ + ٠,٥ + ٠,٢٥) × الايرادات - الميزانية الإدارية

وإذا أصبح تدفق الايرادات أكثر تنوعا، ومن ثم أقل اعتمادا على مجموعة صغيرة من المانحين، يجوز زيادة مبلغ الموارد التي يمكن برمجتها للسنوات المقبلة، من المعاملات الحالية للسنتين الثانية والثالثة.

وتمثل المستويات الحالية نهجا متحفظا جدا يتفق مع الخصائص الحالية لقاعدة المانحين. وعندما تتغير الظروف، يجوز لإدارة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتشاور مع الشعبة المالية، إعادة النظر في تقديرات الإيرادات التي ستستخدم، وعرضها على المجلس التنفيذي للنظر فيها.

٢ - وللتوصل إلى المبلغ المتاح لمجموع الموافقات الجديدة على مدى فترة البرمجة، تُطرح القيمة الإجمالية لميزانيات المشاريع الجارية للسنة الحالية والسنوات المقبلة من المستوى الأقصى للموافقة. ويحدد الاحتياطي التشغيلي بمتوسط النفقات السنوية، طوال فترة البرمجة، أي ثلث المستوى الأقصى للموافقة على البرامج مضروبا في معدل الإنجاز المقدر.

الاحتياطي التشغيلي = مستوى الموافقة/٣ × الإنجاز

٣ - يحدد سقف إنفاق البرنامج (سقف الانفاق) بالنسبة للسنة الحالية بحيث لا يتجاوز مجموع الموارد المقدرة المتاحة لتلك السنة (رصيد الموارد العامة الذي تم ترحيله من السنة السابقة مضافا اليه الايرادات المقدرة) ناقصا التكاليف الإدارية. وإذا تقلَّب مستوى الاحتياطي التشغيلي بسبب التغيرات في مستويات الموافقة، يتعين أيضا أن تراعى أي زيادات أو تخفيضات في الاحتياطي، عند تحديد سقف إنفاق البرنامج. ولذا يُحسب هذا السقف على النحو التالي:

سقف الانفاق = الرصيد + الايرادات - الإنجاز السنوي +/- التغيرات في الاحتياطي التشغيلي

ويحدد السقف السنوي للموافقة على ميزانيات المشاريع الجديدة (السقف السنوي) في السنة الحالية استنادا إلى سقف الإنفاق هذا، وذلك عن طريق:

(أ) طرح ميزانيات المشاريع الجارية للسنة الراهنة، بما في ذلك المبالغ التي أرجئت مراحل استخدامها من السنة السابقة (ميزانيات المشاريع الجارية)؛

(ب) احتساب معدل الانجاز المقدر لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٨٠ في المائة) وبالتالي تعديل سقف الموافقة على ميزانية المشروع صعودا، بما يسمح بأكبر برمجة ممكنة، دون تجاوز الموارد المتاحة.

السقف السنوي = (الإيرادات/الإنجاز × سقف الانفاق) - ميزانيات المشاريع الجارية

٤ - سوف يخدم الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة للمرأة غرضين رئيسيين هما: (أ) تغطية أي حالات عجز قصيرة الأجل بين النفقات، والسيولة من شهر إلى شهر آخر؛ (ب) إقامة حاجز ضد التقلبات التنازلية للإيرادات من سنة إلى سنة أخرى. ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برصد الاحتياطي التشغيلي ويقدم تقريرا عنه كل ثلاثة أشهر إلى مكتب مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية

والإدارية. وإذا تبيَّن أنه لا يمكن الإبقاء على مستوى الاحتياطي في ختام السنة، يقوم مدير البرنامج بإبلاغ المجلس التنفيذي بذلك مبينا الأسباب التي تبرر استخدام الاحتياطي والخطوات التي يعتزم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اتخاذها لمعالجة المشكلة. ويخضع أداء نظام التمويل الجزئي، بما في ذلك مستوى الاحتياطي التشغيلي، لاستعراض إداري يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة الشؤون المالية، في شهر كانون الأول/ديسمبر من كل سنة. وتحدد المستويات المناسبة بالنسبة للسنوات المقبلة في ذلك الوقت.

تاسعا - مسائل أخرى

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥

٢٤٢ - قدم مدير شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ، مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، ورقة غرفة اجتماعات عن الإجراء الذي اتخذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ (DP/1997/CRP.6). وأفاد المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وإدارة الشؤون الإنسانية، لإعداد تقرير الأمين العام عن متابعة القرار ٥٦/٩٦. وما برحت شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ تعمل على تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والإسهام في تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ بمقتضى ترتيبات البرمجة الخلف. وأكد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء الدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية كمنسق للإغاثة الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة، ونوه بأن البرنامج مول معظم منسقي الشؤون الإنسانية في تلك الإدارة لأنهم في معظم الحالات هم المنسقون المقيمون أيضا. أما أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية وجهود دعمه لوظيفة المنسق المقيم فلها أهميتها بدورها في سياق الأنشطة الإنسانية. كما أن لمهمتي المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية أهمية حاسمة في الربط بين أنشطة الإغاثة والتنمية.

٢٤٣ - وانتقل المدير إلى وصف عناصر التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى تصديه للقضايا الرئيسية الثلاث المطروحة في معظم سياقات الأزمات، ألا وهي: المشردون وإزالة الألغام والتسريح. ولاحظ أن ثمة ١٩ مبادرة إنمائية خاصة جارية في إطار البند ١-١-٣ من تخصيص الموارد من الأموال الأساسية بالإضافة إلى ١٥ مبادرة أخرى قاربت على الانتهاء. والكثير من هذه المبادرات عبارة عن مشاريع ربط أساسية تساعد على الربط بين الإغاثة والتنمية، وهي عامل حفاز من حيث أنها تساعد على التخطيط من أجل الموارد واجتذابها. ويتطلب الإطار الاستراتيجي الذي تدرج فيه المشاريع قيادة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية معا بما يتيح لجميع الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي إطارا مرجعيا لأعمال كل منهم. ولذا كرست المساهمات من الأموال الأساسية في إطار البند ١-٣-١ المخصصة لوضع أطر استراتيجية، من أجل تعزيز الاستجابات التعاونية من منظومة الأمم المتحدة وشركائها. ويمكن في نطاق هذه الأطر تحسين ربط الإغاثة بالتنمية عن طريق التوسع في عملية النداء الموحد التي اقترحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية كيما تستعرضها لجنة التنمية المستدامة

المشتركة بين الوكالات وسائر الهيئات المشتركة بين الوكالات. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أيدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية خطة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة للإنعاش في فترة ما بعد انتهاء النزاع، وهي تتمشى مع الدعم من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ لوضع الأطر الاستراتيجية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إدارة الشؤون الإنسانية بتنظيم اجتماع في آذار/مارس ١٩٩٧ للمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية من البلدان التي تمر بظروف خاصة، بغية تعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة وتقييم الدروس المستفادة.

٢٤٤ - وفي تبادل أولي للآراء عقب عرض ورقة غرفة الاجتماع علقت عدة وفود بأنه كان بالإمكان إيراد تفصيل أكثر للأدوار المختلفة التي يقوم بها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية في حالات الأزمات مع توضيح دور ومسؤوليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص. وكان الأجدى أن ترسم الورقة استراتيجية واضحة ومحددة يتبعها البرنامج في حالات الطوارئ. وطلب المعلقون مزيدا من المعلومات عن تقاسم المسؤوليات خلال الأزمات وخاصة فيما يتعلق بالسكان المنتزعين من ديارهم. وأوضحوا أن أدوار الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لم تحدد في الورقة. وطلبت عدة وفود نماذج من حالات التعاون فيما بين المنظمات ومعلومات عن كيفية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دوره التنسيقي على الصعيد القطري. وطلب أحد الوفود أن يشار إلى الأنشطة في مجال بناء القدرات المؤسسية وفي حالات ما بعد النزاعات.

٢٤٥ - وأشار مدير شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ إلى أن الاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات كان سيستعرض توسيع عملية النداء الموحد المشترك بين الوكالات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وظل الدعم من الموارد الأساسية في إطار البند ١-١-٣ مطبقا منذ بداية عام ١٩٩٧ حيث بدأت البرمجة في عام ١٩٩٦. وأوضح أن المشاريع المنفذة دعمت عمليات الانتخابات وإزالة الألغام ضمن أنشطة أخرى. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع شركاء كثيرين بما فيهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات غير حكومية. واسترعى المدير انتباه المجلس التنفيذي إلى كتيب البرنامج الإنمائي بعنوان "جسور تربط بين الإغاثة والتنمية".

٢٤٦ - وفي المناقشة المستأنفة لهذا البند أعرب معاون المدير عن أسفه لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يتشاور بالقدر الكافي مع المجلس التنفيذي قبل مناقشة البند. وكان من الممكن أن تساعد العملية التشاورية على تلافي سوء الفهم الذي نشأ وأن تعين على إبراز دور البرنامج في حالات الطوارئ. وبينما لم تشرح الورقة هذا الدور بالدقة الكافية، فقد أكد هو على أهمية علاقات البرنامج في العمل مع المنظمات الأخرى بما في ذلك الأعمال المنفذة في الماضي في إطار عمليات من قِبَل برنامج إعادة التوطين والاندماج في كمبوديا وعبر مخططات تنمية المناطق في السودان حيث أعيد توطين النازحين داخليا. وفي رواندا استخدم التمويل من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ في وضع إطار استراتيجي مشترك بين الوكالات مع شركاء التنمية في ذلك البلد. وضرب أمثلة كثيرة على أنشطة مماثلة تعاون فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٢٤٧ - ولاحظ مدير شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يرغب في أن يبدو في الورقة وكأنه يحدد دور المنظمات الأخرى أو يتعدى على مسؤوليات إدارة الشؤون الإنسانية في إعداد التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إنه يتوقع أن يتسلم الجدول الزمني لعملية تقديم التقارير من إدارة الشؤون الإنسانية. وقد أكدت ورقة غرفة الاجتماع على ضرورة أن يعزز جميع المشاركين عملية التنسيق. وأضاف قائلا أن نظام المنسق المقيم الذي يدعمه البرنامج هو الذي تصدر المسؤولية في ضوء قيام المنسق المقيم عادة بدور منسق الشؤون الإنسانية. ولاحظ المدير أن مفهوم الإطار الاستراتيجي بدأ في اكتساب الزخم اللازم. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد ذكر أن توسيع عملية النداء الموحد التي اتفق عليها وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية والمدير يعزز عملية تعبئة الموارد. أما عن التدريب فقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الرائد في برنامج التدريب على تدبير أمر الكوارث الذي ينظم للمنسقين المقيمين، ويتم دعمه حاليا من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣. وقد أفادت برامج الإعارة في تدريب الموظفين من مختلف المنظمات. وعن التعاون المحدد مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ذكر أن البرنامج عمل بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي في رواندا وليبريا في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وأنه بسبيل الانتهاء من إبرام مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢٤٨ - وتكلم أحد الوفود عن نفسه ونيابة أيضا عن وفد آخر فشكر معاون المدير على الأمثلة التي ضربها للتعاون في حالات ما بعد انتهاء النزاع، كما شكر مدير شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ على إجابته على الأسئلة التي طرحتها الوفود في الاجتماع السابق. ثم أكد على أن ورقة غرفة الاجتماع كان يمكن أن تبين أن البرنامج يتخذ مبادرات أكثر استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥، وأن تورد بالتفصيل مقترحات لتحسين التنسيق بشأن المساعدة الإنسانية. ونوه بأن المجلس التنفيذي يدرك الحساسيات المتعلقة بأدوار الكيانات المختلفة. وطلب الوفد، وأيده متكلمون آخرون، عرض ورقة غرفة اجتماع منقحة أخرى في الدورة العادية الثانية في عام ١٩٩٧.

٢٤٩ - وتحدث أحد الوفود نيابة عن المجموعة الأفريقية مشيرا إلى الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات ما بعد النزاع ولا سيما في أفريقيا، ومن ذلك منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك في أعقاب الكوارث الطبيعية. وقال إن المجموعة ترحب بتعزيز مهمة التنسيق وخاصة في مجال إعادة التأهيل.

٢٥٠ - وتحدث وفد باسمه وباسم وفد آخر فذكر أنه كان من المفيد أن تدرج المعلومات المقدمة شفويا ضمن المواد التحريرية. فإذا كانت الورقة قد تناولت بعض القضايا المتعلقة بالعمليات الإنسانية، إلا أنها تفتقر إلى تقديم استراتيجية واضحة جيدة التحديد وهي لم تشرح بالقدر الوافي قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطالب بمزيد من المعلومات عن دور البرنامج بالنسبة للمشردين. وقال إن ثمة حاجة إلى مزيد من الأمثلة العملية المستقاة من الميدان، وإلى مزيد من التحليل فيما يتعلق بالتنسيق، كما أن دور النظراء الحكوميين ومستوى الوفود بين المقر والميدان في حاجة إلى تحديد واضح. وينبغي أن تكون لمنظومة الأمم المتحدة استراتيجية واحدة في كل بلد. وشدد وفد آخر على ضرورة الأخذ بحسن التوقيت للمناقشات بشأن تعزيز المساعدة الإنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى أن الجهود المبذولة لتحسين تقسيم العمل بين المنظمات تستحق الترحيب. وذكر الوفد أن تواجد البرنامج في البلدان بعد انقضاء حالات

النزاع أمر مفيد وكذلك علاقاته مع المجتمع المدني. وإذا كان البرنامج يفتقر إلى الموارد اللازمة لمشاركته في الأنشطة المادية فبوسعه أن يعمل في مجال الهياكل الإدارية الأساسية وإصلاح النظم القانونية بما فيها إقامة الصلات مع البنك الدولي. وينبغي أن تؤخذ جوانب الاستمرارية في الاعتبار في مرحلة مبكرة. ثم أوضح أن التقييمات المشتركة مسألة تستحق الترحيب.

٢٥١ - وأجاب مدير شـُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ بأن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا ذا شقين هما: القيام بالتدخلات الضيقة النطاق في الحالات الإنسانية ثم القوامة في إدارة نظام المنسق المقيم. وأوضح ان الممثل المقيم الذي يعمل في كثير من الأحيان كمنسق للشؤون الإنسانية، له خطوط إبلاغ إلى جهات شتى في منظومة الأمم المتحدة. ولاحظ أن إزالة الألغام وتسريح الجنود، والعمل مع المشردين أنشطة تجتاز مرحلة للإغاثة ومرحلة للتنمية. ووافق على تقديم ورقة منقحة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية.

٢٥٢ - وتكلم أمام المجلس التنفيذي رئيس مكتب وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية، فأشار إلى أنه تم تعميم ورقة غير رسمية عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقدم إحاطة موجزة عن قضايا التنسيق وتعبئة الموارد والصلات بين الإغاثة والتنمية. وأكد دعم الإدارة لتعزيز نظام المنسق المقيم الذي قال إنه بحاجة إلى ترسيخ بما يتيح الوفاء بمهام الإدارة. وأضاف أن الإدارة تضطلع بالمسؤولية عن التنسيق القطاعي فضلا عن تسمية المنظمات للخدمات المشتركة داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وأوضح أن العمل في منطقة البحيرات الكبرى هو آخر الأمثلة على ذلك. ثم رحب بتوافر الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ٣-١-١ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك تمويل التدخلات الانتقالية. وقال إن الفريق الفرعي المعني بتعبئة الموارد حقق تقدما شمل مجال عملية النداء الموحد، وأن الفريق الفرعي العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سينظر قريبا في اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إدارة الشؤون الإنسانية "بتوسيع نطاق عملية النداء الموحد"، الأمر الذي يفي بمتطلبات المرحلة الانتقالية التي أصبحت فيها الإغاثة والإنعاش من المسائل الحيوية. وأضاف يقول إن الإدارة ملتزمة تماما بالترويج لاتفاق مشترك بين الوكالات بشأن هذه الآلية، وإن الإغاثة ينبغي أن تقدم في سياق الإنعاش للأجل الطويل، أو الإغاثة من خلال التنمية بدلا من الإغاثة من أجل التنمية. وأضاف أن هذا يمثل نقلة في المنظور المستخدم واتفاقا على ثلاثة مبادئ هي: أن تبدأ عملية وضع أهداف الإنعاش خلال حالات الطوارئ وليس في نهايتها؛ وأن تبدأ الأهداف التي تشملها الاستجابة لحالات الطوارئ في إرساء الأساس للإنعاش؛ وأن يقوم الإنعاش على أساس احتياجات الناس في المجتمع المعني. واستطرد قائلا إنه يتوقع أن يأتي الاستعراض الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنتائج مجزية وأن يؤدي إلى فكر إيجابي لصالح التعاون. ولاحظ أن الفريق الفرعي العامل التابع للجنة الدائمة سينظر قريبا في اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إدارة الشؤون الإنسانية، بتوسيع عملية النداء الموحد، بما يفي بمتطلبات المرحلة الانتقالية التي تصبح فيها أنشطة الإغاثة والإنعاش مسألة حيوية.

٢٥٣ - وطالب أحد الوفود بتعزيز مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف في هذا المجال، وبأن يفتتح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وحدة له في جنيف. وتمنت عدة وفود أن تجري مناقشة الورقة في سياق أوسع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولاحظ أحد المتكلمين أن النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبدو شديد الغموض وقد تتجاوز المقترحات فيه حدود القرار ٥٦/٩٥. وأكد متكلم آخر على الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تواجده في بلدان البرامج وقدرته على معالجة البُعد الإنمائي في جميع المراحل. وتساءل ذلك الوفد عن إمكانيات تقديم الإغاثة من أجل التنمية.

٢٥٤ - وفيما يتعلق بما توقعته الورقة المنقحة من عقد دورة عادية ثانية، اقترح أحد الوفود إضافة إلى تعليقات الوفود في الدورة الراهنة، أن يراعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ الذي عدد القضايا المعروضة على المجالس التنفيذية، بما في ذلك مسؤوليات التنفيذ والسلبيات الحاصلة والقدرات المالية والتشغيلية والاستراتيجيات وتنمية قدرات الموظفين وإعداد التقارير عن المشاريع وتقييمها والموارد. وأضاف يقول إن من المفيد أن يتم الربط بين عمل الأفرقة العاملة الثانوية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبين التفكير الشامل داخل المنظومة. وشدد وفد آخر على ضرورة التركيز على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة ككل، وعلى علاقته بإدارة الشؤون الإنسانية. وقال إن البرنامج أداة قيمة في المساعدة الإنسانية في مجال الأنشطة التنفيذية، بل يمكنه أن يؤدي دورا استراتيجيا أكبر في عملية الوقاية. وشجع وفد آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على البدء بعملية تشاور غير رسمية في أقرب وقت ممكن بشأن ورقة غرفة الاجتماع المنقحة.

٢٥٥ - وأكد مدير شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ، أن تعليقات الوفود ستنعكس في ورقة غرفة الاجتماع المنقحة، وأن المشاورات غير الرسمية ستبدأ بما يساعد على تجنب أي سوء تفاهم في المستقبل. وأكد على تنامي روح التعاون التي وضحت خلال العام السابق.

٢٥٦ - وطلب المجلس التنفيذي إلى المدير أن يقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية في عام ١٩٩٧ ورقة غرفة اجتماع منقحة عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥، على أن تراعى فيها التعليقات التي أبديت خلال المناقشة في الدورة الحالية.

المكتب القطري لقبرص

٢٥٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مذكرة بشأن المكتب القطري لقبرص (DP/1997/5).

٢٥٨ - وقد نوه ممثل قبرص بمركز بلده بوصفه بلدا متبرعا صافيا، وأشار إلى عزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إغلاق مكتب البرنامج في قبرص في آذار/مارس ١٩٩٧. كما أعرب عن امتنانه للبرنامج، ومديره ومساعد المدير ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة، والممثلين المقيمين الذين خدموا في قبرص لإسهامهم القيِّم في أعمال البرنامج بالتعاون مع حكومة قبرص. ثم أعرب عن أمله بأن تكون قبرص، بمركزها الجديد، مساهما في البرنامج.

٢٥٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات المتعلقة بإغلاق المكتب القطري لقبرص كما وردت في الوثيقة DP/1997/5.

إنجاز البرامج

٢٦٠ - بناء على طلب الوفود أثناء الدورة الحالية، أحاط معاون مدير البرنامج المجلس التنفيذي علما بشأن وضعية إنجاز البرامج. ولاحظ أن عام ١٩٩٧ كان العام الأول لفترة البرمجة الخلف، وبالتالي العام الانتقالي الحرج الذي يتوقع خلاله من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينفذ كاملا الترتيبات الجديدة كما أقرها المجلس في مقرره ٢٣/٩٥. ولا يطلب من البرنامج أن يؤدي برامج ذات نوعية عالية فقط بل ينبغي عليه أن يؤديها في الوقت المناسب في حدود الموارد المخصصة.

٢٦١ - وقال إن مدير البرنامج كان قد أعرب عن جزعه في تشرين الأول/أكتوبر، إزاء التصاعد في مستوى الموارد الأساسية السائلة والبطء الواضح في البرامج المعتمدة لعام ١٩٩٦ والأعوام المقبلة. وإن الدعوة وجهت لإضفاء زيادة على زخم البرمجة لخفض الموارد الأساسية السائلة، ولكفالة التوفير الكامل لأموال الدورة الخامسة، وإقامة الأساس الذي سيتم بموجبه إنجاز قاعدة الموارد الموافق عليها في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ وتغطي فترة البرمجة الجديدة، ١٩٩٧-١٩٩٩. وكانت ورقة غرفة الاجتماع (DP/1996/CRP.19) عن الموضوع متوفرة للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وقد اتخذ في ذلك الوقت عدد من التدابير لتحسين توقعات المستقبل للبرنامج. وقد نقل المدير إلى جميع الممثلين المقيمين، مباشرة، قلقه العميق لفقدان الزخم في البرمجة وما يقابله بالضرورة من انخفاض في الإنجاز. وبناء على طلب المدير بدأ بسلسلة من الاستعراضات الخاصة مع المكاتب الإقليمية لوضع خطط عمل شاملة تحوي عرضا لاستراتيجيات خاصة بكل منطقة لتناول المسائل وتحليل مستويات البرمجة لفرادى البلدان، مع التأكيد بصورة خاصة على البلدان التي تعاني من قلة البرامج. وبالتالي تم التعرف على ستة عشر بلدا كبيرا تعاني من قلة البرامج. وقال إنه أمضى ستة أسابيع في واحد من تلك البلدان هو بنغلاديش قائما بعمل الممثل المقيم كي يكتسب فهما أفضل للمشاكل وسبل التغلب عليها. وقدم للمجلس وصفا لعدد من تجاربه المتصلة بإنجاز البرامج في بنغلاديش.

٢٦٢ - ونتيجة لعدد من التحليلات الداخلية ولتجربته الفنية شخصيا، اتضح بسرعة بأن البطء المستمر للبرمجة والإنجاز كان نتيجة مباشرة لتركيبة من العوامل المعقدة والمتداخلة مما يعكس جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستعادة وضعه بوصفه منظمة أكثر استجابة وفعالية ومن هذه العوامل الرئيسية الزيادة الملموسة في التنفيذ/التطبيق الوطني، وتنفيذ النهج البرنامجي، وإعادة تركيز أوليات وهيكل برمجة برنامج الأمم المتحدة المتحدة الإنمائي. ولما كان البرنامج قد تخلى عن ترتيباته البرنامجية التقليدية، فإن ما نجم عن ذلك من عمليات إعادة توجيه وتكييف البرامج حسب المبادئ التوجيهية الجديدة، أدى إلى حالات تباطؤ في المعدلات العادية لحشد البرامج وإنجازها.

٢٦٣ - لقد ركزت المنظمة أولوياتها على تعزيز السياسات والإجراءات التشغيلية، وتحسين حالة إنجاز البرامج الحالية، جنبا إلى جنب مع المداولات والأنشطة الحالية المتصلة بعملية التغيير الداخلية في برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قام بإنشاء فرقة العمل الخاصة المعنية بالبرمجة والإنجاز بهدف رصد عمليات إقرار البرامج وإنجازها في المكاتب القطرية استنادا إلى الأهداف المحددة للنفقات لبلد البرنامج للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وقد تم التوصل إلى هذه الأهداف من خلال عملية تشاور شملت الممثلين المقيمين والمكاتب الإقليمية وشعبة تخطيط وتنسيق الموارد. ووزعت اختصاصات فرقة العمل الخاصة على المجلس التنفيذي. كما خصص المدير مليوني دولار من احتياطي الطوارئ الذي يتولاه، من أجل تمويل مشروع دعم خاص هدفه الوحيد أن يترك أثرا مباشرا وفوريا على زيادة نوعية البرامج والتزاماتها وإنجازها للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، مع تأكيد خاص على الإنجاز في عام ١٩٩٧.

٢٦٤ - وتحاط اللجنة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي علما بصورة منتظمة بالمشاكل والمسائل التي تؤثر على إنجاز البرامج، لكن الحالة خطرة. وقد كان الهدف أن تكون الميزانية المعتمدة لعام ١٩٩٧ هي ٨٧٨ مليون دولار. بينما يتوفر للبرنامج، في الوقت الحاضر، نحو ٢٦٠ مليون دولار تمت الموافقة عليها. وبالتالي، إذا كان البرنامج يفترض بأن الإنجاز الملموس في عام ١٩٩٧ لن يتم إلا بتوافر ميزانيات سبق إقرارها قبل تموز/يوليه ١٩٩٧، ينبغي أن يكون معدل الاعتماد الشهري خلال الأشهر الستة القادمة قرابة ١٠٠ مليون دولار.

٢٦٥ - وقد أعلن المدير في اجتماع اللجنة التنفيذية المعقود في الأسبوع السابق بأن إنجاز البرامج يأتي في مقدمة أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧. ثم أبرز بعد ذلك التوجيهات التي جعلها المدير سارية المفعول على الفور: (أ) يكرس جميع موظفي البرنامج أقصى الاهتمام لتعزيز معدلات الموافقة والإنجاز بما يحقق الأهداف التي سبق تحديدها بصورة مشتركة؛ (ب) تفرض قيود على سفر مدراء المكاتب الإقليمية والممثلين المقيمين تكون سارية المفعول للأشهر الستة القادمة؛ (ج) تواصل اللجنة التنفيذية رصد أداء الإنجاز بصورة منتظمة؛ (د) فرقة العمل الخاصة المعنية بالبرمجة والإنجاز التي تجتمع مرة كل أسبوعين برئاسته، تصبح الأداة الرئيسية لتوليد القوة الدافعة الضرورية للتعجيل بمعدلات الاعتماد والتنفيذ؛ (هـ) يصدر أقصى تفويض لسلطة الموافقة للمكاتب القطرية التي ستكون بدورها مسؤولة كاملا عن الإنجاز والأداء؛ (و) تنجز جميع الأدلة والمبادئ التوجيهية التي تساند التنفيذ الكامل لترتيبات البرمجة الخلف، بما في ذلك أدلة التنفيذ الوطني المنقح وأدلة النهج البرنامجي المنقحة والمبادئ التوجيهية للعمل مع المنظمات غير الحكومية؛ (ز) يقام خط مباشر للتواصل بين المدير وبين جميع الممثلين المقيمين بشأن مسألة الاعتماد والإنجاز، فضلا عن رسالة خاصة منه إلى الممثلين المقيمين في "البلدان ذات الأولوية" تحدد بجلاء ما هو متوقع من جانبهم وما هو الدعم الذي سيقدمه المقر؛ (ح) يتخذ ما يلزم لضمان أن يبرمج البندان ١-١-١ و ١-١-٢، هدف تخصيص الموارد من الأساس، معا تمشيا مع المعايير الموجودة؛ (ط) تعد قائمة قصيرة بالبلدان في كل منطقة استنادا إلى حجم الموارد المخصصة من الأساس في ذلك البلد لأغراض تعجيل وتنسيق الاهتمام. وتشمل القائمة بلدانا تستطيع من ناحية واقعية أن تحدث فارقا حاسما في الأداء على نطاق المنطقة؛ و (ي) تنشأ أفرقة لإجراءات الإنجاز من جانب المكاتب الإقليمية تتكون من بعض أفضل الموظفين وأدراهم بالتنفيذ. وتوفد الأفرقة إلى البلدان ذات الأولوية لمساعدة الممثلين المقيمين على الاستعراض الحاسم والتصور الدقيق لاسقاطات الإنجاز، مع التعجيل باعتماد المشاريع، ووضع حلول

ابتكارية لكل برنامج لتعزيز الإنجاز الفعلي في عام ١٩٩٧. وسيقدم مرفق دعم الإنجاز البالغ حجمه مليونا دولار الموارد اللازمة لإيفاد هذه الأفرقة.

٢٦٦ - وأكد معاون مدير البرنامج للمجلس التنفيذي بأن البرنامج الإنمائي على فهم كامل بخطورة الحالة الراهنة لإنجاز البرامج، ولا سيما في بيئة التغيير الراهنة. وقال إن المنظمة توجه طاقتها الكاملة لضمان وصول الموافقات، وخاصة لعام ١٩٩٧، إلى مستويات مقبولة على مدى الستة إلى الثمانية أشهر القادمة لتحقيق مستويات مرضية من الإنجاز. وستعرف نتائج الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي وآثارها الممكنة على مستويات الإنجاز لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨ بحلول منتصف العام. واقترح تقديم تقرير شامل عن حالة الإنجاز البرنامجي لفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ لتنظر فيه الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

٢٦٧ - وطلب الرئيس معلومات عن العلاقة بين فرقة العمل الخاصة المعنية بالبرمجة والإنجاز وفرقة العمل الخاصة المعنية بالتنفيذ الوطني. وذكر معاون المدير أن هذين الجهدين مختلفان من حيث أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ الوطني تهدف إلى وضع المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية للدليل المتعلق بالتنفيذ الوطني الذي ستقوم باستعراضه لجنة مراقبة إدارة البرامج. وتقوم فرقتا العمل في النهاية بتقديم تقاريرهما إلى اللجنة التنفيذية، وهي أعلى لجنة لصنع السياسات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٦٨ - وأعرب عدد من الوفود عن شكرهم لمعاون المدير على تقريره الممتاز، ولا سيما ما يتعلق بتجاربه الشخصية في بنغلاديش. ولاحظ كثير من المتكلمين أسباب الصعوبات في عمليات الإنجاز، وأثنوا على البرنامج الإنمائي بسبب نطاق التدخلات التي سيجري الإفادة منها لزيادة الإنجاز، موضحين أن هناك اهتماما كبيرا بهذه المسألة في العواصم ولا سيما بين وزارات الخزانة والمالية نظرا لتأثيرها المحتمل على التمويل المقدم من البرنامج في المستقبل. وكانت جهود فرقة العمل الخاصة مطمئنة للغاية للمندوبين. وقد طلب وفد واحد توضيحا عن الهدف المحدد للنفقات لعام ١٩٩٧. كما طلبت معلومات بشأن ما إذا كانت التدابير الخاصة، بما في ذلك الخطة التي تقضي بأن يعمل نواب الممثلين المقيمين خارج إطار مهامهم العادية، ستعرقل اجراءات التخطيط العادية، وعن مدى مشاركة الحكومات في العملية. وقد أعرب ممثل واحد عن قلقه بأن الإنجاز قد لا يكون سهلا ميسورا في التطبيق، ولا سيما في الوقت الذي تجري فيه عملية التغيير في البرنامج الإنمائي. وطلب الوفد معلومات عن معدلات الإنجاز في عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وأشير إلى الحاجة لمزيد من تبسيط العمليات البيروقراطية الداخلية في البرنامج الإنمائي بما يخلق صورة تنظيمية أفضل.

٢٦٩ - وقد أبلغ معاون المدير المجلس التنفيذي بأن النفقات المستهدفة لعام ١٩٩٧ هي ٦٣٥ مليون دولار. وقد تم وضع الأهداف الفردية بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية حتى تكون واقعية قدر الإمكان. وسيتم تقييم أداء الممثلين المقيمين في ضوء تحقيق الأهداف التي وضعت لعام ١٩٩٧. ولاحظ أن الرقم لعام ١٩٩٦ ليس متوفرا بعد. وكان معدل الإنجاز في عام ١٩٩٢ هو ٦٩٦ مليون دولار؛ وبلغ ٥٧٣ مليون دولار لعام ١٩٩٣؛ وبلغ ٤٦٠ مليون دولار لعام ١٩٩٤؛ و ٤١٦ مليون دولار لعام ١٩٩٥. أما القرار بإرسال أفرقة عمل لإجراءات الإنجاز فهو تدبير طارئ قصير الأجل للبلدان التي قد لا يكون لديها عدد كاف من الموظفين للعمل في إنجاز البرامج. وسيتم تنسيق عملية البرمجة مع الحكومة.

٦/٩٧ نظـرة عامـة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ قام بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب المكتب التالي لعام ١٩٩٧:

الرئيس:	السيد هانز لوندبورغ	(السويد)
نائب الرئيس:	السيد بروس لوتانغو ناماكاندو	(زامبيا)
نائب الرئيس:	السيد محمد سلامة هدايت	(إندونيسيا)
نائب الرئيس:	السيد سورين ميخائيل تاناسيسكو	(رومانيا)
نائب الرئيس:	السفير جون وليم آش	(أنتيغوا وبربودا)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (DP/1997/L.1) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (DP/1996/39)؛

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالنظام الداخلي (DP/1997/CRP.1)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي لأمين المجلس عن تنفيذ المقرر ٤٥/٩٦ بشأن الوثائق؛

أقر خطة عمل عام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغتها المعدلة شفويا، وأرفقها بهذا المقرر؛

وافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعام ١٩٩٧، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

وافق على الجدول المؤقت التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعام ١٩٩٨:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨:	١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨:	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (جنيف):	٢٥ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	٧-١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٧، على النحو الوارد في الجدول ٢ من مرفق هذا المقرر.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة كوت ديفوار (DP/FPA/CP/169)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جيبوتي (DP/FPA/CP/167)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة كينيا (DP/FPA/CP/168)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة ملاوي (DP/FPA/CP/162)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة المكسيك (DP/FPA/CP/161)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة منغوليا (DP/FPA/CP/170)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة المغرب (DP/FPA/CP/166)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة نيبال (DP/FPA/CP/165)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة (DP/FPA/CP/164)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة زامبيا (DP/FPA/CP/163)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لنيكاراغوا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/1)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لجنوب المحيط الهادئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/3)؛

وافق على النظر في البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧، على أساس عدم الاعتراض، بالنسبة لتلك الدورة فقط، دون الحكم مسبقا على نتائج المناقشات المتعلقة بالمقرر ١٣/٩٦ في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧؛

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

أصدر المقرر ٢/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن تقارير مراجعة حسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في مجال السياسات والبرامج الصحية

أصدر المقرر ١/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن التنسيق فيما يتعلق بالسياسة والبرمجة الصحية، متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣٨/٩٦؛

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: مواءمة عرض الميزانيات

وافق على الشكل المقترح لميزانية الدعم لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الوارد في الوثيقة DP/1997/2؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦: أطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها

أولا

وافق على أطر التعاون القطرية التالية:

إطار التعاون القطري الأول لبليز (DP/CCF/BEL/1)؛

إطار التعاون القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لهنغاريا (DP/CCF/HUN/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لكازاخستان (DP/CCF/KAZ/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية مولدوفا (DP/CCF/MOL/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية سلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1)؛

ثانيا

وافق على إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RCF/RLA/1)؛

ثالثا

أصدر المقرر ٥/٩٧ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن الإطار الأول للتعاون العالمي (DP/GCF/1)؛

رابعا

أحاط علما بتمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد البرنامج القطري السادس للجزائر (DP/CP/ALG/6/EXTNSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الخامس للبحرين (DP/CP/BAH/5/EXTNSION I)؛

تمديد البرنامج القطري السادس للأردن (DP/CP/JOR/6/EXTNSION I)؛

أحاط علما بمذكرة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تقديم مساعدة البرنامج إلى ميانمار (DP/1997/4)؛

البند ٧: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

أصدر المقرر ٣/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن تقارير مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ المتعلق بالإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني (DP/1997/CRP.3) والتعليقات عليه؛

أحاط علما بالمعلومات الإضافية عن قطاعات التكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/CRP.4)؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أصدر المقرر ٤/٩٧ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة؛

البند ٩: مسائل أخرى

طلب إلى مدير البرنامج أن يقدم، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧، ورقة غرفة اجتماع منقحة عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥، آخذا في الاعتبار التعليقات المقدمة خلال مناقشته في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

أحاط علما بالتقرير المرحلي الشفوي لمعاون مدير البرنامج عن تنفيذ إطار المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أحاط علما بإغلاق المكتب القطري لقبرص.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/
صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل لعام ١٩٩٧

١ - انتهى المجلس التنفيذي في مقرره ٢٥/٩٦، إلى جملة أمور، منها الأخذ بخطة عمل سنوية، وفي الفقرة ٥ من نفس المقرر، طلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعدا للدورة العادية الثالثة "إطارا إجماليا بالمسائل التي يمكن أن ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧، استنادا إلى مداولات المجلس السابقة والأولويات والأهداف التنظيمية المحددة لعام ١٩٩٧". وعملا بذلك الطلب، تقترح هذه الوثيقة جدول أعمال مؤقتا لكل دورة من دورات المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧، يتم إعداده على أساس الأطر الإجمالية بالمسائل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي قدمت إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (انظر DP/1996/CRP.13)، مع مراعاة التعليقات التي أبداها المجلس في تلك الدورة.

٢ - والمسائل ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧، كما نوقشت في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، هي:

(أ) إدخال القضاء على الفقر بوصفه الأولوية الأولى في صلب سياسات وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) إدارة أمور التغيير؛

(ج) تعبئة الموارد؛

(د) تنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة؛

(هـ) دعم نظام المنسق المقيم؛

(و) المراقبة والتخطيط المتعلقان بالشؤون المالية والإدارية.

٣ - يتم تناول الأولويات (أ)، و (ب)، و (ج)، و (هـ) في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في سياق التقرير السنوي لمدير البرنامج.

٤ - فيما يتعلق بتنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة، يقترح أن يتناول المجلس التنفيذي أطر التعاون القطري بمجرد أن تكون جاهزة للتقديم، بما في ذلك ما يتم أثناء الدورة السنوية للمجلس، وذلك حتى لا يتأخر تنفيذها.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إجراء مناقشة موضوعية بشأن أسلوب التنفيذ الوطني في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي.

٦ - يجري في كل دورة التصدي لجوانب متنوعة من بند المراقبة والتخطيط المتعلقين بالشؤون المالية والإدارية أي الأولوية (و).

٧ - يتم تحويل جداول الأعمال المؤقتة المقترحة للأجزاء المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان المسائل ذات الأولوية للصندوق المتفق عليها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ إلى بنود محددة لجداول الأعمال. وقد قدمت هذه المسائل في الإطار الإجمالي الذي يغطي المسائل ذات الأولوية للصندوق لعام ١٩٩٧ (انظر DP/1996/CRP.13) تحت خمس أولويات موضوعية:

(أ) أولويات البرامج؛

(ب) تنفيذ البرامج؛

(ج) دعم البرامج؛

(د) الموارد؛

(هـ) المسائل الماليـــة والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية، بما فيها مراجعة الحسابات.

٨ - تشغل البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها حيزا بارزا في مقترحات الأجزاء المتعلقة بصندوق السكان من جداول الأعمال، نظرا لأن الصندوق سيقدم عددا لم يسبق له مثيل من البرامج القطرية للموافقة عليها في عام ١٩٩٧. ويقترح الصندوق أن يجري تناول معظم المسائل الأخرى ذات الأولوية المعروضة تحت المواضيع (أ)، و (ب)، و (ج)، و (د) أثناء الدورة السنوية، إذ أن العديد منها سيرد تقرير عنه في سياق تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦، وخطة عمل الصندوق للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٩ - ويقترح تناول المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية لصندوق السكان في الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر، وكذلك المسائل المتعلقة برصد وتنفيذ ترتيبات خدمات الدعم التقني وتقييم أنشطة الصندوق التدريبية.

١٠ - وختاما، وكما اقترح في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، فإن تقريري مدير البرنامج الإنمائي والمديرة التنفيذية للصندوق المقدمين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذين سيجري الاتفاق على شكلهما على نحو مشترك بين الصناديق والبرامج، سوف يشملان مواضيع مستمدة من قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠،

مثل، بناء القدرات، والتنسيق على الصعيدين القطري والإقليمي، والموارد، وذلك لكي ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧.

جدول الأعمـــال المؤقت لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعـــلم	الـــوقـت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		المقررات المعتمدة من المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	المسائل المتصلة بالنظام الداخلي، والوثائق وأداء المجلس التنفيذي
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجرء	يوم واحد	البرامج القطرية
٣				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥				مواءمة عرض الميزانيات
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	مواءمة عرض الميزانيات والحسابات

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري، وأطر التعاون على المستويين العالمي والإقليمي
٧				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		معلومات إضافية عن الأجزاء المتعلقة بالتكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٤٣/٩٦
٩				مسائل أخرى
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	ربع يوم	متابعة مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٦/٩٥

الجدول ٢ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (١٠ - ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.2)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		شكل وتوقيت استعراض ترتيبات البرمجة الجديدة (٧/٩٦)
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	التنفيذ الوطني
٣				صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (بما في ذلك الاستراتيجية وخطة الأعمال التجارية)
٤				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجرء	نصف يوم	موجز الاستراتيجية الشاملة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤)
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	يومان	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٧				مسائل أخرى، بما في ذلك
				تقرير عن احتياطي الإيواء الميداني
				تقرير منقح عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥

ملحوظة: ستعقد خلال الدورة جلسة إحاطة غير رسمية بشأن المبادرة الخاصة لأفريقيا.

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (١٢ - ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧)

(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق، وخطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		النظام الداخلي: تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي		يوم ونصف	تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦
				- المجالات البرنامجية الأساسية
				- التقييم
				- تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
				- البرنامج العالمي بشأن وسائل منع الحمل
				- الموارد
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق، ١٩٩٨-٢٠٠١
٥	رسمي	للعلم	نصف يوم	حالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧				تقارير مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير مدير البرنامج

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي			تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير المديرة التنفيذية
٨				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				التقرير السنوي لمدير البرنامج
	رسمي +ورقات غرفة اجتماع[أ]	لاتخاذ إجراء		مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يومان ونصف[ب]	السجل البرنامجي الرئيسي، بما في ذلك الإفادة عن الصناديق الخاصة
				تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
				برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة لأفريقيا
	رسمي	للعلم		التقييم، بما في ذلك قياس الأثر
				الموارد
	رسمي	للعلم		المراقبة الداخلية والمساءلة وتقارير وحدة التفتيش المشتركة
				إدارة أمور التغيير
	رسمي	للعلم		المرفق الإحصائي
	رسمي	للعلم		العقود الممنوحة من الباطن وطلبات شراء المعدات الرئيسية
٩				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
١٠				برنامج الاتصال والإعلام
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمعلومات والمنشورات (٢٢/٩٦)
١١				صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٥)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١٢			يوم واحد	المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
١٤			نصف يوم	مسائل أخرى

(أ) ستقدم وثائق أخرى عن القضاء على الفقر.

(ب) بما في ذلك حلقة نقاشية خاصة حول القضاء على الفقر.

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥ - ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.4)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٩٦/٤١، الفقرة ٤)
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات
٣				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
٤				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة سنتين
	رسمي	لاتخاذ إجراء		الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم		تقييم الأنشطة التدريبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٨				مسائل أخرى

ملاحظة: يتم التطرق إلى استعراض الزيارات الميدانية في مشاورات غير رسمية أثناء الدورة.